جامـــعة وهـــــران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية دولية

الموضـــوع:

دور السياســـه الجـــبائيه في النمـــو الاقتصـــادي الجـــــــزائـــــــري

من إعداد الطالب :
مغنية هواري

تحت إشراف :
أ.د. بلمقدم مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن بايـر حبـيب	**أستـــاذ**	**جامعة وهران**	**رئيسا**
أ.د. بلمقدم مصطفى	**أستـــاذ**	**جامعة تلمسان**	**مقررا**
أ.د. بن بوزيان محمد	**أستـــاذ**	**جامعة تلمسان**	**مناقشا**
د. طـــاهر لعـــرج	**أستـاذ أ محاضر أ**	**جامعة وهران**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2010/2009

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كلمة شكر وتقدير

بعد الحمد الله والثناء عليه ،لا يفوتني تقديم تشكراتي و تقديراتي الخالصة، إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة ،واخص بالذكر: الدكتور المشرف " مصطفى بلمقدم " على توجيهاته ونصائحه العلمية القيمة، وإلى اساتذتنا الكرام الذين اطروا دفعة 2006 م للماجستير وإلى كل زملائي طلاب وطالبات الدفعة 2007...

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإهداء

إلى أبي و أمي

إلـــــى زوجتـــي

إلى أخي و أختيّ

وإلى كل باحث عن الحقيقة

أهدي هذا العمل المتواضع

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة الجداول

الجدول رقم (1)	الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول المتقدمة والنامية للفترة (2001 2004)	24
الجدول رقم (2)	نسب الإنفاق على الابحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي، والعاملون في الابحاث في التنمية بالدول المتقدمة والنامية	25
الجدول رقم (3)	الشركات م الجنسيات الاصول الاجنبية، رقم الاعمال	26
الجدول رقم (4)	تطور نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي بالدول المتقدمة	27
الجدول رقم (5)	مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة	28
الجدول رقم (6)	نسبة الضرائب على الاستهلاك (على المنتجات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (%) بالدول المتقدمة	29
الجدول رقم (7)	معامل مرونة النظام الضريبي لبعض الدول المتقدمة في متوسط الفترة(1990 1997)	30
الجدول رقم (8)	توزيع القوة العاملة على مختلف القطاعات لزمرة من الدول العربية	31
الجدول رقم (9)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول العربية	32
الجدول رقم (10)	السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة في الزراعة لعام 2002	33
الجدول رقم (11)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية للفترة(2001 2003)	35
الجدول رقم (12)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول النفطية الصناعية 2001- 2002	35
الجدول رقم (13)	حجم الاقتصاد الخفي غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990 1992)	37
الجدول رقم (14)	الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي**(1988 – 2000)**	37
الجدول رقم (15)	نسبة مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدول العربية من مجموع الإيرادات العامة (%)	40
الجدول رقم (16)	النسبة المئوية للضرائب على النفط في بالدول العربية	41
الجدول رقم (17)	هيكل الإيرادات للموازنة العامة للسنوات من 2002 إلى 2005	45
الجدول رقم (18)	تطور إدخار القطاع العائلي في الجزائر	124

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم (19)	تطور الإدخار الحكومي	126
الجدول رقم (20)	تقدير معامل الارتباط	127
الجدول رقم (21)	معدلات النمو في ظل الإصلاح (%).	156
الجدول رقم (22)	تطور معدلات النمو (2006 200)	159
الجدول رقم (23)	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة **2003 1990**	160
الجدول رقم (24)	الناتج الوطني الحقيقي و الجباية داخل و خارج قطاع المحروقات	164
الجدول رقم (25)	اختبار *ADF* لمتغيرات النموذج	166
الجدول رقم (26)	اختبار *ADF* للتفاضلات الاولى للمتغيرات	166
الجدول رقم (27)	اختبار *ADF* للتفاضلات الثانية للمتغيرات	167
الجدول رقم (28)	اختبار *johansen* للمتغيرين (*LgPIBr*) و (*LgTh*)	168
الجدول رقم (29)	اختبار *johansen* للمتغيرين (*LgPIBr*) و (*LgThh*)	168
الجدول رقم (30)	اختبار *johansen* للمتغيرين (*LgTh*) و (*LgThh*)	169
الجدول رقم (31)	اختبار سببية *Granger* للمتغيرين (*LgPIBr*) و (*LgTh*)	169

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1)	الإنفاق الحكومي لبعض الدول المتقدمة	47
الشكل رقم (2)	استخدام السياسة الضريبية في إزالة الفجوة الانكماشية	52
الشكل رقم (3)	منحنى فيليبس	54
الشكل رقم (4)	منحنى الدورات الاقتصادية لـــ: *A. Joseph Schumpeter*	79
الشكل رقم (5)	دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين راس المال و العمل لـ ***Harrod -Domar***	88
الشكل رقم (6)	دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد لـــ *R.Solow*	93
الشكل رقم (7)	دالة الإنتاج و دالة الاستثمـــار لـــ *R.Solow*	94
الشكل رقم (8)	اثر المخفضات على مخزون راس المـــــال في نموذج ســـولو	95
الشكل رقم (9)	التوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ *R.Solow*	97
الشكل رقم (10)	اثر الميل الادخـــاري للتوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ *R.Solow*	98
الشكل رقم (11)	اثر نمو السكان على مخزون راس المـــال في المدى طويل الاجل لـ *R.Solow*.	99
الشكل رقم (12)	اثر التقدم التقني على مخزون راس المـــال في المدى طويل الاجل لـ *R.Solow*.	101
الشكل رقم (13)	القاعدة الذهبية لتراكـــــم راس المـــــال لـ *R.Solow*.	102
لشكل رقم (14)	يبين دالة المنفعة مع مستوى الإشباع	105
الشكل رقم (15)	اهمية α في انتقال ***AK***	110
الشكل رقم (16)	الناتج الوطني الحقيقي و الجباية داخل و خارج قطاع المحروقات **1990 2009**	165

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فهـــرس المحتويـــــات

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فهـــرس المحتويـــــات

المحتـــــويـــات	
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	V
فهرس المحتويات	VI
المقـــــدمة	
الفصـــل الاول: السياســـة الجبـــائية احد مكـــونات السياسة الاقتصادية	1
المبحث الاول: ماهية السياسة الاقتصادية	2
المطلب الاول: تعريف السياسة الاقتصادية	2
المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية و اهدافها	3
1 خطوات إعداد السياسة الاقتصادية	3
2 اهداف السياسة الاقتصادية	4
المطلب الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية	6
1 السياســـــة النقـــــدية:	6
2 السياســـــة المـــــالية	9
المبحث الثاني: السياسة الجبائية	13
المطلب الاول: ماهية السياسة الجبائية:	13
1 مفهوم السياسة الجبائية	13
2 مكونات السياسة الجبائية	14
2 1 النظام الضريبي	14
2 2 الاقتطاعات الجبائية	18
المطلب الثاني:محددات السياسة الجبائية	24
1 تاثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة	24
2 تاثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول النامية	31
المبحث الثالث: اهداف السياسة الجبائية	42
المطلب الاول: الاهداف ذات البعد المالي	44
المطلب الثاني: الاهداف ذات البعد الاقتصادي	48
1 تحقيـ ـق النمـ ـو الاقتصـ ـ ـادي	48
2 تحقيـ ـق الاستقـ ـرار الاقتصـ ـ ـادي	52
المطلب الثالث الاهداف في بعدها الاجتماعي	55
1 إعـــــادة تـــوزيع الدخـــــل الـــــوطني	55
2 المحـــــــافظـــة على القيـــــــم البيـــــــئية	56

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصـــل الثـــاني:الاســـس النظـــرية للنمـــو الاقتصـــادي	60
المبحث الاول: اوليات في النمـو الاقتصـادي	61
المطلب الاول: مفهـوم النمـــو	61
1 تعـريف النمـــو	61
2 مفهـ ـ ـوم التنمـ ـية	63
3 مفـ ـهوم التقـ ـدم الاقتصـــادي	64
المطلب الثاني: اهمـــية دراســـة النمـــو الاقتصـــادي و اهـــم محـــدِداته	65
1 اهميـــة دراســـة النمـــو الاقتصـــادي	65
2 عوامـــــل النمـ ـو الاقتصـــادي	65
3 قيـ ـاس النمـ ـو الإقتصـ ـادي	66
المطلب الثالث: إستراتيجـ ـيات النـ ـمو	68
1 إستراتيـ ـجية النـ ـمو المتـ ـوازن	68
2 إستراتيـ ـجية النـ ـمو غير المتـ ـوازن	69
المبحث الثاني: النظريات التقليدية في النمـــــو	70
المطلب الاول: النظرية الكلاسيكية في النمـ ـو الاقتصـ ـادي	70
1 نظرية النمو الاقتصادي عند ا.سميث	70
2 نظرية النمو عند دافـ ـيد ريكـ ـاردو	73
المطلب الثاني: نظرية التطور الاقتصادي للراسمالية ديناميكا الاقتصاد الراسمالي لجوزيف شومبيتر	75
1 الدور الديناميكي للابتكارات التكنولوجية	76
2 اهمية المقاول المبتكر - *L'entrepreneur innovateur* - في النـ ـمو الإقتصادي	77
3 نظـ ـرية الـ ـدورات الاقتصـ ـادية و عمـ ـلية التـ ـدمير الخـ ـلاق	79
المطلب الثالث: نمـ ـ ـوذج هـ ـ ـارود دومـ ـ ـار	70
1 نمـ ـ ـ ـوذج دومـــار- ***Evsey Domar***	70
2 نمـ ـ ـ ـوذج هـارود ***Roy Forbes Harrod***	84
3 نمـ ـ ـ ـوذج هـارود دومـار(الجمع مابين النموذجين)	87
4 نتـ ـائج نمـ ـوذج هـ ـارود دومـ ـ ـار	90
المبحث الثالث : النظرية النيـ ـوكلاسيكية للنمـ ـو	91
المطلب الاول: نمـ ـ ـوذج سـ ـ ـولو	91
1 فـــــرضيات النمـــــوذج	91
2 عـ ـ ـرض النمـ ـوذج	92

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 القـ ـاعدة الـ ـذهبية لتراكـ ـم راس المـ ـال	101
4 انتقـ ـ ـ ـادات نمـ ـ ـوذج سولـ ـ ـو	103
المطلب الثاني : نمـ ـوذج رامـ ـ ـ ـسي (RAMSEY)	104
1 بناء النمـوذج الاسـاسي لـ ***F.Ramsey***	104
2 عـ ـ ـ ـرض النمـ ـ ـوذج	105
المبحث الرابع : النظريات الحديثة للنمـو	108
المطلب الاول: نمـ ـوذج النمـ ـو الداخـ ـلي لقطـ ـاع واحـ ـد	108
1 نمـ ـ ـ ـوذج **AK**	108
2 محرك النمو الاقتصادي نموذج رومر **Romer**	110
3 دور الـ ـدولة في النـ ـ ـمو الاقتصـ ـادي « نموذج بارو »	113
المطلب الثاني: نمـ ـ ـوذج النمـ ـو الـداخلي لقطـ ـاعين	115
1 اختـ ـ ـلاف التكنولوجي للإنـ ـتاج و التعـ ـليم	115
2 نمـ ـوذج لـ ـوكاس(**(1988)** *-Lucas*)	117
الفصل الثالث: واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال السياسة الجبائية	120
المبحث الاول:اثر السياسة الجبائية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري	121
المطلب الاول: اثر السياسة الجبائية على الاستهلاك	121
المطلب الثاني: اثر السياسة الجبائية على الإدخـــار	123
1 اثر الضرائب على ادخار القطاع العائلي	123
2 اثر الضرائب على ادخار المشروعات	124
3 اثر الضرائب على الإدخار الحكومي	125
المطلب الثالث: اثـر السياسـة الجبائـية على الاستثمـار	129
1 واقـع الاستثمار في الجزائـر	130
2 الامتيازات والحـوافز الجبائية	131
المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر و النمو الاقتصادي	134
المطلب الاول: الإصلاح الجبائي في الجزائر	134
1 اسباب واهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر	134
2 مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر	138
المطلب الثاني: واقع النمو في الاقتصاد الجزائري	155
1 تطور النمـو الاقتصادي الجزائـري	155
2 افـاق الاقتصاد الجـزائـري مستقبل النمـو	157
3 دراسة قياسية للنمو الاقتصادي الجزائري	161

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث: دراسة قياسية للنمو في الاقتصاد الجزائري من خلال المتغيرة الجبائية	162
المطلب الاول: دراسة اولية للنموذج محل الدراسة	163
1 التعريف بمتغيرات النموذج	163
2 المعالجة الاولية للمعطيات	164
3 اختبار التكامل المتزامن	165
المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي و المتغيرات الجبائية داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009	166
1 اختبار *ADF* لمتغيرات النموذج	166
2 اختبار *ADF* للتفاضلات الاولى للسلاسل الزمنية	166
3 اختبار *ADF* للتفاضلات الثانية للسلاسل الزمنية	167
المطلب الثالث: اختبار *johansen* للنمو الاقتصادي و المتغيرات الجبائية داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009	168
1 اختبار *johansen* لـ $(lgPIB_r)$ و $(lg\ T_H)$	168
2 اختبار *johansen* لـ $(lgPIB_r)$ و $(lg\ T_{HH})$	168
3 اختبار *johansen* لـ $(lg\ T_H)$ و $(lg\ T_{HH})$	169
المطلب الرابع: اختبار سببية *Granger* للنمو الاقتصادي و المتغيرات الجبائية داخل وخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009	169
الخاتمة	171
الملاحق	178
قائمة المراجع 196	

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المـــقدمـــة

Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

I – المـــقدمـــة:

يزداد النقاش العالمي حدة من يوم لاخر حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، هذا الاخير تترجمه السياسة الاقتصادية بمختلف اشكالها، و التي تهدف إلى تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية في مقدمتها النمو الاقتصادي. وبالمقابل شهد العقد الحالي إصلاحات واسعة النطاق في معظم البلدان النامية تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و إحداث توازن في الميزانية العمومية و ميزان المدفوعات، و ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، و الرفع من الموارد الضريبة، وتشجيع الصادرات و محاولة جدب الاستثمارات الاجنبية، و إصلاح القطاع العام و تحرير الاسعار وإشاعة منطق المنافسة في السوق، وهو الامر الذي يمكننا من ملاحظة التدخل الكبير الذي اصبحت تقوم به الدولة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية عبر مكونات السياسة الاقتصادية، و التي من بنها السياسة الجبائية، فهي تعد و رقة هامة في يد الدولة تمكنها من التاثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كما تمكنها من استهداف معدل النمو الاقتصادي.

تعتبر الضرائب إحدى مكونات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا اساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتاثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر في عجز الميزانية.

و الجزائر بدورها مثلها مثل هده الدول، تسعى إلى الرفع من معدلات نمو اقتصادها لمجابهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع، و لاجل دلك عرف اقتصادها إصلاحات شاملة بعدما شهدت سنة 1986 ازمة كشفت حقيقة هشاشة اقتصادها و كونه اقتصادا ريعيا يرتبط اداؤه بشكل كبير بتقلبات اسعار البترول في السوق العالمية.

بالفعل شرعت الجزائر في تطبيق هده الإصلاحات و على نطاق واسع من تحرير التجارة الخارجية، و خوصصة مؤسسات القطاع العام، و الاهتمام بالقطاع الخاص و محاولة جدب الاستثمارات الاجنبية و تكييف المنظومة القانونية و التشريعية، وفقا لهذه التغيرات كما ان النظام الجبائي الجزائري هو بدوره كان طرفا مهما في عملة الإصلاح من اجل عصرنته، و تمكينه من مسايرة عملة الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن محاولة تقديم عناصر إجابة مقنعة و موضوعية تتطلب الرجوع إلى نظرية السياسة الاقتصادية و إلى تحليل التجربة التاريخية الملموسة قصد الوقوف عند جذور الإختلالات في التنمية الاقتصادية في الجزائر و تشريح تجربة الإصلاحات الاقتصادية.

الإشكـــــالية:

على ضوء ما تقدم تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرة الجبائية ومسالة النمو الإقتصادي، و إلى معرفة ما إذا كان بإمكان السياسة الجبائية ان تستهدف معدل النمو الاقتصادي، و كذا دراسة مدى فعّالية هذه السياسة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،مع إعطاء بعد كمي للدراسة من خلال دراسة الاثر التي تحدثه مختلف الضرائب و الرسوم المشكلة للنظام الجبائي الجزائري على المحددات و الفعاليات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار، و التراكم...و التي تعد من العوامل المحددة للنمو.

يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته في السؤال المحوري التالي:

إلـى اي مـدى يمكـن تحـليل مسـاهمة السياسـة الجـبائية فـي تفـسـير النمـو الاقتصـادي؟

يقودنا هذا السؤال المحوري إلى طرح مجموعة من الاسئلة الفرعية تتجلى في الاتي:

- ما هي اهم اهداف إ صلاح السياسة الجبائية ؟وكيف اصبحت بنية النظام الضريبي الجزائري بإصلاحها؟
- ما مدى التاثير المتبادل بين اختلال الهياكل الضريبية و البنى الاقتصادية؟.
- هل إصلاح النظام الضريبي الجزائري ينسجم مع ميكانيزمات التحول إلى اقتصاد السوق؟.
- ما هي التدابير والسياسات التحفيزية الضريبية التي اعتمدتها الجزائر ؟ وما علاقتها بالإصلاح الاقتصادي؟ وما مدى فعاليتها؟ .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ما هي خصائص بنية الاقتصاد الجزائري بعد التسعينات؟.

إن محاولة تقديم عناصر إجابة مقنعة و موضوعية تتطلب الرجوع إلى نظرية السياسة الاقتصادية و إلى تحليل التجربة التاريخية الملموسة قصد الوقوف عند جذور الإختلالات في التنمية الاقتصادية في الجزائر و تشريح تجربة الإصلاحات الاقتصادية، مع العلم ان الاقتصاد الجزائري تعرض إلى عدة ازمات اقتصادية كلها مرتبطة بعوامل خارجية و هو انهيار سعر البترول. نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بنسبة 97% على عائدات الصادرات النفطية، وكان التصدي لهذه المشكلة مفروضا على السلطات الجزائرية إثر الصدمة البترولية المضادة في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي و هي تبقى مطروحة بحدة طالما بقي الاقتصاد الوطني رهين ريع المحروقات، و هو ما يجعل هيمنة الجباية النفطية محل الجباية العادية في تمويلها للإنفاق الحكومي بنسبة تفوق 55%، ما يجعل السياسة الجبائية متغيرة تابعة لبنية و طبيعة النشاط الاقتصادي الجزائري، ما يجعل هذا الموضوع جديرا بالدراسة، خاصة و ان الإجابات النظرية المقدمة لهذه المشكلة و التجارب الميدانية ليست وحيدة، كما ان استرجاع التوازنات الاقتصادية بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لم تؤدي مباشرة إلى إعادة إطلاق النمو الاقتصادي.

II- فرضيات البحث:

تتركز الفرضيات التي نعمل على اختبار صحتها على الاتي:

- هناك تاثير متبادل بين النظام الضريبي والبنية الاقتصادية.
- تؤثر السياسة الجبائية داخل و خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي.
- جاء إصلاح السياسة الجبائية في إطار تفعيل دور الضريبة باعتبارها من المكونات الاساسية للسياسة الاقتصادية تتدخل من خلالها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للافراد.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

III- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث اهميته من الاعتبارات التالية:

- العلاقة التي تربط الضريبة بكل شرائح المجتمع المختلفة ممـــــا يستدعي ضرورة فهمـــها ومعرفة مدى تاثيرها علينا كافراد مكلفين بدفعها
- الظرف الاقتصادي والمالي الذي مرت به الجزائر خلال التسعينات، والذي عرف انخفاض في النمو الوطني.
- للتطور الذي عرفته الضريبة والدور الريادي الذي اصبحت تلعبـــه السياســـة الجبائية فـــي مختلف منـــاحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول مما يفرض علينا دراسة وتحليل هـــذه السياسة لمعرفة اهميتها ودورها في التاثير على الاقتصاد الجزائري الذي ارتبط في إيراداته دوما بريع النفط.

VI- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الاهداف التالية:

- إبراز الاهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية للضريبة.
- تبيان دور السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي.
- إبراز مدى مواكبة الإصلاح الضريبي للإصلاح الاقتصادي.
- تقييم النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات المختلفة التي تواجهه.

V- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث اجزاء:

- الحد الموضوعي: يتمثل في بحث العلاقة الموجودة بين السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي.
- الحد الجغرافي: تدور الدراسة حول الجزائر مع الإشارة المقارنة للدول النامية والمتقدمة.

الحد الزمني: حددت فترة الدراسة من سنة 1990م إلى سنة 2009م.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

VI مبررات ودوافع اختيار الموضوع

تعود اسباب اختيارنا للخوض في هذا البحث إلى ما يلي :

-العلاقة التي تربط الضريبة بكل شرائح المجتمع المختلفة مما يستدعي ضرورة فهمـــها ومعرفـــة مدى تاثيرها علينا كافراد مكلفين بدفعها.

- للتطور الذي عرفته الضريبة والدور الريادي الذي اصبحت تلعبـــه السياســـة الجبائية فـــي مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول مما يفرض علينا دراسة وتحليل هذه السياسة لمعرفة اهميتها ودورها في التاثير على الاقتصاد الجزائري الذي ارتبط في إيراداته دوما بريع النفط .

يكتسي هذا البحث اهميته نظرا للدور الجديد الذي ارتبط بالسياسة الجبائية بعد إصلاحها والدور الذي يمكن للضريبة ان تلعبه خاصة في تعبئة الموارد وتمويل التنمية على اعتبار إن الموارد النفطية هي موارد زائلة، وهو الامر الذي يجعلنا نسعى لتطوير هذه الاداة الاقتصادية المهمة والبحث فـــي كل السبل التي ترفع من فعاليتها خاصة في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر بإتباعها نظام اقتصاد السوق و ارتباطها بالهيئات و المنظمات الدولية و على راسها صندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة، و الدور الذي تلعبه الجباية في دفع عجلة انموا اقتصادي و توفر البيئة الجبائية لذلك.

VII- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث

لقد اعتمدنا في دراستنا لموضوع السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي الجزائري على مجموعة من المناهج و الادوات منها المنهج الوصفي في طرح الجانب النظري و الاستقرائي في معالجة الاقتصاد الجزائري، و الرياضي"القياسي" في بناء النموذج مستعينين بالبرنامج ***EVIEWS6.0***

VIII- مساهمة البحث.

- من الجانب النظري معرفة اهم الاسس النظرية للسياسة الجبائية و نظريات النمو الاقتصادي والإحاطة بكل الظروف و المشاكل و ابعاد الازمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي كانت مبررا لإجراء مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي ارتبطت بصندوق النقد الدولي ، ودور هذا الاخير في

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تحديد التوجه العام للسياسة الإصلاحية من خلال الشروط التي يفرضها وتحديد اهم المحاور التي ارتكز عليها برامج الإصلاح المدعمة من طرفه.

- معرفة مكانة السياسة الجبائية واهميتها في برامج الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من خلال تحليل مختلف التغييرات التي عرفها النظام الجبائي الجزائري بالإضافة إلى تحديد الدور الـــذي يمكن إن تلعبه السياسة الجبائية في التاثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للافراد على العموم .
- معرفة اهم الجوانب الاقتصادية و الهيكلية التي تؤثر علها الجباية، و التي من شانها تعزيز النمو الاقتصادي، و إنشاء برامج تنموية شاملة.

IX - الدراسات السابقة للموضوع

- محند شريف عينوش "الجباية اداة للتنمية الإقتصادية" *Fiscalité instrument de développement économique* : دراسة مقارنة للإصلاح الجبائي في الدول النامية بالرجوع إلى حالة الجزائر، والبحث هو عبارة عن اطروحة دكتوراه قدمت بمعهد العلوم الإقتصادية، لجامعة الجزائر سنة 1991، قام من خلالها الباحث بمعالجة إشكالية وضع الجباية في خدمة التنمية الإقتصادية مع عرضه لشروط فعالية السيّاسة الجبائية وفق معايير مرتبطة بالتقنية الجبائية فقط.

لقد تم تناول الإشكالية الجبائية بالدراسة من خلال زوايا مختلفة وعديدة، ولعل اهم الدراسات التي اتصلت بموضوعنا ما يلي:

- عبد المجيد قدّي: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدّولية، دراسة حالة النّظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 – 1995. البحث هو عبارة عن اطروحة دكتوراه دولة قدّمت بمعهد العلوم الإقتصادية لجامعة الجزائر سنة 1995، وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى إمكانية ان تكون الضريبة اداة تمويل فعّالة، تبعا للنّماذج التنموية المعتمدة من قبل دول العالم الثالث.
- سمير بن عمور: إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدّولة حالة الجزائر . البحث هو عبارة عن رسالة ماجستير قدّمت بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير لجامعة البليدة سنة 2006، وتدور إشكالية البحث حول تحديد العوامل التي دفعت بالدولة إلى السعي في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكيف تمت هذه العملية؟ وما مدى نجاعتها؟

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

X- خطة وهيكل البحث:

بيّنا في الفصل الاول مفهوم كلا السياستين الاقتصادية و الجبائية ثم درسنا في الفصل الثاني الاسس النظرية للنمو الاقتصادي ، بعدها انتقلنا إلى الفصل الثالث الذي عالجنا فيه واقع نمو الإقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الجبائية 1992 وختمنا هذه الدراسة بتقديم نموذج قياسي يوضح النمو الإقتصادي الجزائري كدالة للمتغير الجبائية داخل قطاع المحروقات وخارجه مع إيجاد العلاقة التي تربط بينها.

XI- صعـــوبات البحث:

اعترضني في انجاز هدا البحث صعوبات جمة ، تتمثل خاصة في ندرة المراجع المتخصصة ....

ما جعل عملية البحث في الموضوع عمل شاق، إلا انه لم يثني من عزمي و لم يحول دون المواصلة في إنجازه و إتمامه بالرغم ان الوقت المحدد للدراسة غير كافي إذا اخذنا بعين الاعتبار عملية التردد على المكتبات من اجل جمع المعطيات و قراءاتها و تحليلها و التي تطلبت وقتا طويلا.

في الختـــام لا يسعني إلا التقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى استاذي الفاضل الدكتور بلمقدم مصطفى على سعة صبره و رعايته العلمية توجيهاته المنهجية و كذلك اساتذتنا الكرام الذين اطروا دفعة 2007 2008 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الأول: السياسة الجبائية أحد مكونات السياسة الاقتصادية

إن تدخل الدولة في التاثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بإتباع **سياسة عامة** تشمل مجموعة مختلفة من المجالات التي يتطلب التدخل فيها والتاثير عليها وضع سياسات متكاملة تتلاءم فيما بينها في سبيل تحقيق اهداف هذه السياسة العامة . وتتفرع بذلك السياسة الاقتصادية لتشمل السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الصرف إلى جانب سياسة المداخيل.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

تستعمل كلمة سياسة[1] في لغة العرب مصدرا لساسة يسوس، ويقصد بها معاني عدة كلها تصب في مفهوم واحد و تسمى بعدة تسميات كلها تدور حول تدبير الشيء و التصرف فيه بما يصلحه، كما يقصد بها تدبير امر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب عليه الإحسان، ويقصد بها منذ ان استعملها الإغريق تدبير امور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، ومنها انها طريقة الحكم، كما عرفت ايضا بانها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع كالسياسة الاقتصادية، السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة النقدية.

المطلب الأول: تعريف السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهي في مضمونها ترمي إلى التحكم الهادف بمسار النشاط الاقتصادي الداخلي، كما تسعى إلى إخفاء صيغة ذات اهداف منسجمة لإبراز موقفها من تباين العلاقات التي تربطها بالعالم الخارجي.

وتعرف السياسة الاقتصادية على انها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه "2

كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الاخرى[3]، والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الادوات والاهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[4]، والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

1 السيّد عطية عبد الواحد: **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية. ضبط النظم**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص 15 16.
2 عبد المجيد قدي : المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 24.
3 نعمت الله نجيب وآخرون: **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 441.
4 رضا العدل: **التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، مكتبة عين شمس، 1996، ص325.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: خطوات إعداد السياسة الاقتصادية و أهدافها:

1 خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع اسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الاسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[1]:

أ- **تحديد الهدف:** عند وضع سياسة اقتصادية لابد ان يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، و لتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من اجلها يجب وضع السياسة الاقتصادي، و تحيد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الاحوال و الظروف التي تحيط بالمشكلة. فإذا اردنا محاربة ظاهرة التضخم فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود و دراسته و تحليل عوامله المختلفة، و إذا ما تم ذلك يمكن تحديد الهدف الذي نريد من اجله محاربة التضخم.

ب- **تحديد السياسة البديلة:** من المفيد تحديد جميع الإمكانات و الطرق التي يستطيع الاقتصادي ان يسلكها من اجل تحقيق اهدافه. و يمكن عادة من محاربة التضخم مثلا باحد الاساليب التالية:

1. تقليص الإنفاق الحكومي.
2. تجميد الرواتب و الاجور.
3. إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
4. مراقبة الائتمان عن طريق ادوات السياسة النقدية.

1- تومي صالح: **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامه للطباعة و النشر و التوزيع، باب الزوار،الجزائر العاصمة، 2004 . ص ص 18- 19.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ج **تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة:** يجب ان تدرس كل سياسة مقترحة بعناية و دقة و تحدد الاثار التي سوف تنتج عنها، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الاثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الاثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة امامه عدة حلول وما عليه إلا ان يختار الحل المناسب[1], كما يمكن له ان يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار اي معرفة الاثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن ان ياخذ بهذه لسياسة المختارة او يبحث عن سياسة افضل وفي حالة التاكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الاخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

د **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسات في الماضي لكي يتمكن هذا الاخير من تقييم توقعاته غلى ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة او البحث عن سياسة افضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.[2]

2 أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر اهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا انه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الاهداف فيما يلي:

١- **البحث عن النمو الاقتصادي:** [3] يعتبر هذا الهدف الاكثر عمومية لما يحويه من اهداف إجرائية حيث يتعلق بالارتفاع المستمر لمستويات الإنتاج و المداخيل وبالتالي التاثير الايجابي على الثروة الكلية للامة وعادة ما يتم استعمال التغير في الناتج المحلي للتعبير عن قياس معدل النمو، إلا ان هذه الاداة للقياس تطرح مشاكل تتعلق اساسا بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة لاختلاف نظم المحاسبة

1 حودة عبد الخالق: **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة، القاهرة، 1983، ص158.
2 تومي صالح: المرجع السابق، ص19.
3- عبد المجيد قدي: المرجع السابق ص 34.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الوطنية في تحديد حقل الإنتاج ، كما ان المحاسبة الوطنية بنظامها القائم عاجزة على الإدراج الكلي للتكاليف الفعلية المتعلقة بالإنتاج لان هذه الاخيرة اتسعت لنظم التكاليف المتعلقة بالتلوث وتدهور البيئة.

كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي والدي يمثل قطاعا هاما في بعض الاقتصاديات إدا يصل فيها إلى 20% من الناتج الداخلي الخام.

ب **البحث عن التشغيل الكامل** [1] الهدف الرئيسي الثاني من السياسة الاقتصادية هو تحقيق اكبر قدر ممكن من مستويات التشغيل والدي يصاحبه كعينة مستوى منخفض من البطالة ، هذا الاخير يعد احد المقاييس الهام للاداء الاقتصاد ، وتركز السياسة الاقتصادية لاي بلد ان تكون اقل ما امكن.

ج **التحكم في التضخم**[2]: وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لان عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما ان تضخما زاحفا إذا لم يتحكم فيه يمكن إن يتحول إلى تضخم جامح، فض عن كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الاعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في اطار السياسة الاقتصادية

د **البحث عن التوازي الخارجي:** [3] وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف اقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث إن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة.

1- كامل بكري: **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ، 2000 .ص ص 8 9.
2- عبد المجيد قدي: المرجع السابق، ص46.
3- نفسه: ص41.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 المطلب الثالث: مكونات السياسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم الادوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية[1]:

- السيـــاسة النقـــدية.
- السيـــاسة المـــالية.

للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن ان يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة و هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين ان المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الاخرين للسياسة المالية و السياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الاساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج والاستثمار و الاستهلاك و الادخار و الصادرات و الواردات و الصرف الاجنبي و الاجور[2].

1 السياســة النقــدية:

و هي السياسة التي يقوم البنك المركزي بتنفيذها (مثلما تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة المالية) وتستخدم السياسة النقدية بهدف معالجة المشاكل الاقتصادية المتنوعة مثل التضخم، البطالة، الركود الاقتصادي و ما إلى ذلك.

مكونات السياسة النقدية:

- عمليات السوق المفتوحة *Open-Market Operations*
- سعر الخصم *Discount Rate*
- نسبة الاحتياطي القانوني *Legal Reserve*

و يتم استخدام ادوات السياسة النقدية لحل الفجوات التضخمية و الانكماشية.

اولا: الفجوة التضخمية:

1 رضا العدل: المرجع السابق، ص341.
2 أحمد جامع: **التحليل الاقتصادي الكلي**، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990، ص241

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في الفجوة التضخمية، يكون الطلب الكلي اعلى من العرض الكلي او ($AS<AD$). و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل (تثبيط) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام ادوات السياسة النقدية الانكماشية كما يلي:

ا- عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بالدخول إلى السوق المالي إما بائعا او مشتريا للسندات الحكومية (الاوراق المالية الحكومية).

فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية (بسعر فائدة مغري) فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد يتجه للانخفاض مما يعمل على تقليل القوة الشرائية لدى المستهلكين (الذين يقومون بشراء هذه السندات و تاجيل جزء من استهلاكهم في الفترة الحالية) و كذلك تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (و الذين يقومون بتحويل مشاريعهم إلى شراء هذه السندات).

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ب سعر الخصم: بصورة عامة، فإن سعر الخصم عبارة عن سعر الفائدة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على ودائع و قروض البنوك التجارية لدى البنك المركزي.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم، سيؤدي ذلك في نفس الوقت إلى رفع سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بإيداع و تقليل حجم استهلاكهم) مما يعمل على تقليل كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي تقل القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب اخر، فإن رفع سعر الخصم سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تقليل حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين (حيث ان كلفة الاقتراض ارتفعت الان).

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ت الاحتياطي القانوني: و هي النسبة التي يقوم البنك المركزي بفرضها على البنوك التجارية حيث تقوم البنوك التجارية بموجب هذه النسبة بالاحتفاظ بمبلغ معين من الوديعة و لا يمكن إقراضها.

فعندما يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى تقليل قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم اكبر من الودائع و تقرض حجم اقل منها) و بالتالي ينخفض حجم النقد المتداول في الاقتصاد.

إذن، تنخفض عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على تقليل الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ثانيا: الفجوة الانكماشية:

في الفجوة الانكماشية، يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي او (AS>AD). و يمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق زيادة حجم (تحفيز) الطلب الكلي في الاقتصاد. و في هذه الحالة، يمكن استخدام ادوات السياسة النقدية التوسعية كما يلي:

١٠ عمليات السوق المفتوحة:

فعندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من المستهلكين و المستثمرين فإن كمية النقد المتداول في الاقتصاد سترتفع مما يعمل على زيادة الإنفاق الاستهلاكي و القوة الشرائية لدى المستهلكين وكذلك زيادة حجم الاستثمار الذي يقوم به المستثمرين

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ب سعر الخصم:

يقوم البنك المركزي بتقليل سعر الخصم مما يعمل على خفض سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية (هذه الودائع يملكها المستهلكون و الذين يقومون بسحب هذه الودائع و زيادة حجم استهلاكهم) مما يعمل على زيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي و زيادة القوة الشرائية لدى المستهلكين. من جانب اخر، فإن خفض سعر الخصم سيؤدي إلى خفض

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

سعر الفائدة على القروض مما يعمل على تشجيع المستثمرين على الاقتراض و من تم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري.

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

ت الاحتياطي القانوني:

فعندما يقوم البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية في إعطاء قروض (حيث تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بحجم اقل من الودائع و تقرض الحجم الاكبر منها) و بالتالي يرتفع حجم النقد المتداول في الاقتصاد.

إذن، ترتفع عناصر الطلب الكلي (C و I) مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى ان يصل إلى مستوى يساوي العرض الكلي.

2 السياسـة المـالية:

تلعب الحكومة دورا مهما و فعالا في الاقتصاد. فمن جهة، يعتبر الإنفاق الحكومي (G) احد عناصر الإنفاق الكلي (الطلب الكلي):

$$AD = C + I + G + X - M$$

و بما ان الطلب الكلي لا بد و ان يتساوى مع العرض الكلي:

$$AD = AS$$

فإن الإنفاق الحكومي يؤثر على مستوى العرض الكلي (الدخل و الناتج) في الاقتصاد و من جانب اخر، تلعب **الضرائب** (والتي تقوم بتحديدها الحكومة) دورا اساسيا في التاثير على مستوى الاستهلاك و الادخار في الاقتصاد (حيث تؤثر الضريبة على مستوى الدخل الشخصي المتاح).

- تقوم الحكومة باستخدام ادوات السياسة المالية و المتمثلة في الإنفاق الحكومي، و **الضرائب من** اجل تحقيق الاهداف التالية:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1 المحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار.

2 التوصل إلى مستوى التوظف الكامل *Full Employment* حيث تكون جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشك تام.

3 إعادة توزيع الدخل.

4 رفع مستوى النمو الاقتصادي.

تستخدم ادوات السياسة المالية لحل بعض المشكلات الاقتصادية

لنفترض ان الاقتصاد في مرحلة التوازن، اي ان الطلب الكلي (*AD*) يساوي العرض الكلي (*AS*). و لنفترض ان مستوى التوظف الكامل يتحقق عند هذا المستوى من التوازن. لنفترض الان ان خللا ما قد واجه الاقتصاد بحيث اصبح الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي، او (*AS<AD*). **عندما** يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي فإن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع اقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلا من اجل زيادة مستوى الإنتاج و من ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي) إلى ان يتساوى مع حجم الطلب الكلي. اما في وضعنا الحالي، فإننا اصلا في وضع التوظف الكامل مما يعني ان جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي **إلى مشكلة تضخم ..**

مواجهة الفجوة التضخمية: لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من اجل تحقيق الهدف التالي:

مواجهة الفجوة التضخمية (الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.وبما ان الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (او الطلب الكلي)، فإن تقليص او تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه

الطلب الكلي = العرض الكلي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و من جانب اخر، تستطيع الحكومة استخدام الاداة الثانية من ادوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل (او زيادة المستوى الضريبي) فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، و كذلك انخفاض مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار. بشرط ان يكون حجم الضريبة المطلوب فرضه لمعالجة الفجوة التضخمية اكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب تقليله لحل نفس المشكلة؟

لنفترض الان ان خللا ما قد واجه الاقتصاد بحيث اصبح الطلب الكلي اقل من العرض الكلي، او ***(AS>AD)***. عندما يكون الطلب الكلي اقل من العرض الكلي فإن كمية الطلب لا تستطيع استيعاب حجم الإنتاج الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع اقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون **(فائض)** ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر اقل مثلا من اجل تقليل حجم الإنتاج و **من** ثم انخفاض حجم الناتج (العرض الكلي) إلى ان يتساوى مع حجم الطلب الكلي اي ان هناك مشكلة بطالة ستواجه الاقتصاد بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من اجل تحقيق الهدف التالي:

مواجهة الفجوة الانكماشية (الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل) و بالتالي محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.

وبما ان الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (او الطلب الكلي)، فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي = العرض الكلي.

و من جانب اخر، تستطيع الحكومة استخدام الاداة الثانية من ادوات السياسة المالية و هي الضرائب. فعند تقليل حجم ضريبة الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، و من ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للاستهلاك، و كذلك ارتفاع مستوى الادخار بمقدار الضريبة مضروبا في الميل الحدي للادخار.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

س: لماذا يكون حجم الضريبة المطلوب تقليله لمعالجة الفجوة الانكماشية اكبر من حجم الإنفاق الحكومي المطلوب زيادته لحل نفس المشكلة؟

تستطيع الحكومة استخدام كل من الإنفاق الحكومي و الضريبة معا في نفس الوقت لمواجهة الفجوة التضخمية و الفجوة الانكماشية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني: السياسة الجبائية

تمثل السياسة الجبائية الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي وتستخدم من خلالها الدولة كافة الادوات الضريبية لإحداث اثار معينة وبجنب اثار اخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع اهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الجبائية:

1 مفهوم السياسة الجبائية:

تعبر السياسة الجبائية عموما على مجموعة من التدابير ذات الطابع الجبائي و المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتاثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[1]. و هي تمثل بذلك جزءا من الكل بالنسبة للسياسة الاقتصادية وتصب في إطار تحقيق اهدافها عن طريق استعمال مختلف الادوات والتقنيات الضريبية والمزج بينها تبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية واهمية الاهداف المراد تحقيقها. كما انها تمثل الشق الثاني للسياسة المالية والمتمثل في الإيرادات والمكملة لسياسة الدين العام، وكذا الإيرادات من دخل املاك الدولة، ومن الإصدار النقدي، وذلك على اعتبار ان السياسة المالية هي تلك السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج اثار مرغوبة وبجنب الاثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف[2]. و تعرّف كذلك على انها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة ضرائبها الفعلية و المحتملة، لإحداث اثار اقتصادية، و اجتماعية، و سياسية مرغوبة، و بجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع.[3]

يتضح من هذا التعريف ان السياسة الجبائية تتسم بثلاثة سمات:

- انها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق و الترابط.
- انها تعتمد على الادوات الضريبية الفعلية و المحتملة و البرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبة التي تمنحها الدولة لانشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها.

1 عبد المجيد قدي: المرجع السابق، ص 139.
2 السيّد عطية عبد الواحد: المرجع السابق، ص 20.
3 ناصر مراد : **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003، ص18.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- انها جزء مهم من اجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع و تسعى إلى تحقيق نفس اهدافها.

فالسياسة الجبائية للدولة هي مجموعة الإجراءات التي تستهدف تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة واهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال دورها المالي باعتبار الضريبة الممول الرئيسي لخزينة الدولة إلى جانب الدور **الضبطي** والتوجيهي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة ميزان المدفوعات.[1]

تستند هذه السياسة على جملة من العناصر تعتبر كدعائم اساسية تقوم عليها وهي:[2]

- تحديد الاولويات التي يصبو إليها النظام الضريبي لفترة معينة في ظل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الداخل وكذا الاوضاع خارج إقليم الدولة، **لأثر** انعكاساتها على الداخل وهذا بحكم التعامل وعلاقة الدولة بباقي الدول .
- التوليف والمزج المناسب بين ادوات السياسة الضريبية خاصة عند تركيب الهيكل الضريبي باختيار نوع الضريبة وثقلها النسبي في مجموع الإيرادات السيادية والعامة، وكذا تحديد المعدلات بالشكل الذي يسمح بتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من غير الإضرار بالمكلفين او الخزينة العامة .
- التنسيق بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية الاخرى بصفة عامة .
- التقليل من المفارقات الناشئة عن قرارات السياسة الضريبية والقرارات الاخرى و **ما تسعى** إليها.فالتوسع المفرط في تطبيق سياسة تحريض **ضريبي مثلا من شانه** ان يحقق اهداف اقتصادية واجتماعية ، إلا ان ذلك ستكون له **نتائج** وخيمة على إيرادات الدولة عامة والاهداف المالية للنظام الضريبي خاصة .

1- منصور بن عمارة : **النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003.ص206.
2- احمد عبد العزيز الشرقاوي : **السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات**، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،1981، ص10.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 مكونات السياسة الجبائية:

لقد سبق تعريف السياسة الجبائية بانها اداة تمويلية، و هي تستعمل للتاثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لتحقيق العديد من الاهداف،[1] مستعملة ادوات متمثلة في النظم الضريبية و الاقتطاعات. و تصنف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية النفقات الضريبية إلى خمس مجموعات:[2]

- التخفيضات الضريبية
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات
- القرض الضريبي
- تاجيل مواعيد الدفع
- الإعفاءات الضريبية.

2 1 النظام الضريبي:

يعتبر النظام مجموعة من العناصر و العلاقات، إذ العناصر هي الاجزاء المكونة، اما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام. يرتبط النظام الضريبي ارتباط وثيق **بالسياسة** الجبائية للمجتمع حيث انه صياغة فنية لها ويصمم من اجل تنفيذ اهدافها.

١٠ **مفهوم النظام الضريبي:** يكمن تعريف النظام الضريبي من خلال مفهومين احدهما **ضيق** و الاخر واسع.

- **النـــظام الضريبي بمفهومه الضيق** يعبر **على** مجموع القواعد القانونية والفنية التي **تمكن من** الاستقطاع الضـــريبي في مراحله المتتالية **من** التشريع إلى الربط إلى التحصيل **فهو** يعبر **عـن** مختلف النسب و مجموع الضرائب المطبقة في بلد ما.[3]

1 عبد الرحمن تومي: **قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006**،دراسات اقتصادية عن دورية مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية،العدد السابع،دار الخلدونية،2007،ص39.
2 عبد الرحمن تومي: المرجع السابق، ص40.
3 يونس احمد البطريق: المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص06.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **النـــــــظام الضريبي بمفهومه الواسع هو** الذي يتعدى الجانب الفني والتنظيمي للضرائب ليشمل كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي بتفاعلها مـــع بعضها البعض **تنتج كيانا ضريبيا معينا** يعبّر في هذه الحالة على مجموعة محدودة ومختارة مـــــن الصور الفنية للضرائب (ضرائب موحدة او نوعية على الدخل ، ضرائب على الثروة ، ضرائب المبيعات ، ضرائب جمركية ، ضرائب الدمغة) تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع و **تشكل** في مجموعها هيكلا ضريبيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية واللوائـــح التنفيذية و المذكرات التفسيرية مـــــن اجل تحقيق اهداف السياسة الجبائية[1] و تختلف **ملامح** النظام الضريبي **مـــن** دولة لاخرى **تبعا** لاختلاف سياساتها الجبائية **كما قد** يختلف في **نفس** الدولة **من** وقت **لأخر** وذلك **تبعا** للتغيرات الاقتصادية و الإيديولوجية و السياسية التي **تعرفها** الدولة . **فملامح** النظام الضريبي في مجتمع راسمالي تختلف **عنه فـــي** مجتمع اشتراكي **كما** تختلف صورة هذا النظام **من** اقتصاد متقدم إلى اقتصاد **متخلف** ، و لهذا **يمكننا** تصور العديد **مـــن** الانظمة الضريبية **تبعا** لاختلاف الهياكل الضريبية ، **فيمكن** ان **نجد نظاما ضريبيا** تسود **فيه** الضرائب المباشرة واخر يخضع لهيمنة الضرائب غير المباشرة.

ب ارکان النظام الضريبي: وفقا للمفهوم الواسع للنظام الضريبي، فإنه يرتكز على ركنين اساسين هما الهدف، و الوسيلة.

- **الهدف:** يسعى كل نظام ضريبي إلى **تحقيق** اهداف محددة هـــــــــــي نفسها اهداف السياسة الجبائية التي تتبناها الدولة وذلك وفق السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة . وتختلف هذه الاهداف و تتغير تبعا للاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ففي الدول المتقدمة اصبح النظام الضريبي نتيجة تطور دور الضريبة يهدف إضافة إلى رفع حصيلة الإيرادات لتمويل ميزانية الدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه النشاط الاقتصادي على نحو ما **تتطلبه** اهداف السياسة الاقتصادية. ويتخذ هذا التدخل الضريبي صورا متعددة منها ما يقوم **على** اساس التمييز في المعاملة الضريبية بين اوجه النشاط المختلفة لتشجيع بعضها دون الاخرى او **عن طريق** إعادة توزيع الدخول حيث تستقطع الدولة جزءا من الدخول المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق

1- المرسي السيد حجازي: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ،لبنان، 2001، ص06.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الخدمات العامة او عن طريق تحويلات في شكل إعانات لفائدة ذوي الدخول المحدودة[1] اما **بالنسبة** للدول النامية ونظرا لخصوصية وضعها الاقتصادي الذي يتميز بالتخلف والذي يتطلب ان **تنصب كل** جهود السياسة الاقتصادية على إحداث تنمية شاملة والرفع من مستويات النمو فيها فالنظام الضريبي فيها يهدف إلى تنمية الادخار والاستثمار عن طريق فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي إلى جانب تحقيق التخصيص الامثل للموارد الاقتصادية بجعلها تتماشى ومشروعات مخططات التنمية ، إذ تشكل الضريبة إحدى ادوات الادخار الإجباري لتمويل مشروعات التنمية

- **الوسيلة:** يعتمد النظام الضريبي في سبيل تحقيق اهدافه على مجموعة من الوسائل تقوم على عنصرين هما العنصر الفني والعنصر التنظيمي واللذان يشكلان في تداخلهما النظام الضريبي بالمفهوم الضيق.

✓ **العنصر افني: هو** مجموعة **من** الضرائب المختلفة (ضرائب على الدخل، ضرائب **على** الإنفاق...) في بلد ما لفترة زمنية **معينة**، وهي عبارة عن وسائل فنية للاستقطاعات الضريبية تتحدد من خلالها صور الضرائب المختلفة من ناحية، والعناصر الخاضعة لها من ناحية اخرى. و تتحدد كيفية اختيار هذه الضرائب تبعا للبيئة الخاصة **بأ**حكام التشريع الضريبي الذي يشمل مختلف القوانين الضريبية المنظمة، و التي **تحدد** بدورها اهداف السياسة الجبائية[2]. و بذلك فاختيار هـــــذه الوسائل الفنية يختلف من دولة إلى اخرى، و الدول عادة ما تختار الوسائل التي تسمح لها بتحقيق اقصى **حصيلة** ضريبية ممكنة تتصف بالثبات من جهة والمرونة من جهة اخرى كتوسيع نطاق الضريبة كما هـــو الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة ، كما تسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع العبئ الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي.

1- ناصر مراد، المرجع السابق، ص19.
2- العباس بهناس : **فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سعد دحلب بالبليدة،2005، ص75.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

✓ **العنصر التنظيمي:** إن اختيار الوسائل الفنية للاقتطاع الضريبي التي يتضمنها النظام الجبائي يتطلب ضرورة مراعاة التنسيق فيما بينها و تنظيمها وذلك حفاظا على وحدة هدف النظام الضريبي. وتزداد اهمية العنصر التنظيمي عادة عند اقتراح فرض ضرائب جديدة او عند اختيار عناصر وعائها او عند اقتراح زيادة او تخفيض اسعار **ضريبة قائمة** او **تقرير** إعفاءات **ضريبية معينة، مما** يستدعي التنسيق بين هذه التغيرات الجديدة و الضرائب المختلفة التي يتضمنها النظام الجبائي.

2 2 الاقتطاعات الجبائية:

تتمثل الاقتطاعات الجبائية في عنصر الضريبة و هي بدورها مجال شاسع من البحث لما تحتويه من مفاهيم مختلفة حسب الاطر القانونية، و الاقتصادية، و المحاسبية، و المالية، و التي لها ابعاد اجتماعيية، **سياسية** و اقتصادية. و على هذا الاساس سيتم دراسة الجباية من حيث مبادئها الاساسية، وتقسيماتها، و المعايير المتّبعة في ذلك.

١٠ التعريف بالضريبة:

التعريف بالضريبة لغة:

الضريبة مشتقة من الفعل ضرب، و هي ما يفرض على المِلكِ و العَمَل، و الدخل للدولة، و تختلف باختلاف القوانين و الاحوال. و جاء في لسان العرب: الضريبة واحدة من الضرائب التي تؤخذ في الجزية و نحوها. و منه ضريبة العبد، اي غلته، و هي ما يؤديه العبد إلى سيده من الخراج المقرر عليه. و تجمع على ضرائب[1].

التعريف بالضريبة اصطلاحا:

لقد اختَلِفَ في تعريف الضريبة كل حسب نظرته، حيث نظر بعضهم باعتبارها إيرادًا للدولة تقوم فرضيتها على اساس النظرية التعاقدية. ونظر البعض الاخر بان فرضيتها تقوم على اساس سيادة الدولة.

1- عيسى صالح العمري : **الضرائب وحكم توظيفها،موسوعة دهشة**،ص1

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذه بعض التعاريف الشائعة في العرف الاقتصادي:

- عرفها البعض بانها: **فريضة نقدية تقتطعها** الدولة، او من ينوبَ عنها من الاشخاص العامة، او الافراد، قسرًا، و بصفة نهائية، دون ان يقابلها نفع معين، تفرض طبقا للقدرة التكليفية للممول، و تستخدم في تغطية النفقات العامة، و الوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة للدولة.[1]
- الضرائب مورد من موارد الدولة في العصر الحديث، ووسيلة مالية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فهي عبارة عن اقتطاع جزء من دخل المكلفين لتمويل بعض اعباء الحياة العامة.[2]
- كما تعرف بانها حصة مالية محصلة من المكلفين من خلال صفتهم الإسهامية، و التي تقبض عن طريق السلطة بتحويل ذمة مالية نهائيا بدون مقابل محدد، من اجل تحقيق اهداف ثابتة عن طريق السلطة العامة[3].
- بعض الاقتصاديين من يعرف الضريبة حسب الاهداف: " الضريبة هي تحويل الاموال من الخواص إلى القطاع العام. و هي اداة لتوزيع اعباء الدولة على الافراد بطريقة عادلة، كما تعتبر **من** اهم الوسائل الاقتصادية و الاجتماعية لدفع عمليات النمو و **المحافظة على** الاستقرار و الكفاءة الاقتصادية[4]... "

اما عن احدث تعريف للضريبة مضمونه كالتالي: الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة او إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف و الاعباء العامة، دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[5]، و هي اداة للتدخل الاقتصادي **لتحقيق** اختيارات

1- عيسى صالح العمري، نفس المرجع، ص ص1-2

2- سامر مظهر قنطقجي: **في حوار بين التجار والمالية، المغالاة في فرض الضرائب يعرقل الحياة الاقتصادية ودورة الإنتاج**، نشرت في الاقتصادية العدد التاسع 2001/8/19

3- Pierre BELTRAME **: la fiscalité en France**, 6 éme édition, Hachette Livre, Paris, 1998, P 12.

4 -Pechman, Joseph A:**Federal Tax Policy Studies of Government Finance**, Second Series, Brookings Institution Press, 1987, p05.

5- محمد عباس محرزي: **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع،2003، ص14.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الدولة و اهدافها في المجال الاقتصادي، و الاجتماعي، و السياسي. فهي تستخدم للتاثير على النشاط الاقتصادي و تنظيمه[1].

ب المبادئ الاساسية للجباية:

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد و الاسس التي يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها عند و ضع اسس النظام الضريبي في الدولة. و هي ذات فائدة مزدوجة: **فهي تحقق مصلحة** المكلف بالضريبة، من جهة، ومصالح الحكومة من جهة اخرى.

و قد قام ادم سميث بوضع اربعة قواعد صاغها في كتابه "**البحث عن طبيعة ثروة الامم**" وهي:

1. **قاعدة المساواة و العدالة:** **يقصد ادم سميث** بقاعدة العدالة ان يسهم كل اعضاء الجماعة في تحمل اعباء الدولة تبعا لمقدرتهم النسبية، وتعود فكرة المقدرة النسبية كاساس للضريبة إلى - **بودان** - الذي اعتمد في تحديدها على معايير ثلاثة وهي الثروة، الدخل والدخل الصافي[2].
2. **قاعـــــــدة اليـــقين:** يجب ان تكون الضريبة او جزء منها الذي يلزم كل فرد بدفعها، ان تكون يقينية و ليست عشوائية. فالفترة، النمط، حجم الدفع، كل هذا يجب ان يكون واضحا و دقيقا سواء للمكلف بالضريبة او بالنسبة لكل دفع اخر[3]، إلا ان تطبيقات مبدا اليقين تبقى نسبية في الدول النامية إذا ما قورنت بانظمة الدول المتقدمة.
3. **قاعـــدة الملائمة:** يقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم قواعد الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها و تسهيل دفعها و **خاصة فيما يتعلق** بموعد التحصيل، و طريقته، وإجراءاته.
4. **قاعدة الاقتصاد في النفقة:** تقتضي هذه القاعدة كما حددها ادم سميث إلى ضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية اي ضرورة ان تنظم كل ضريبة بحيث لا يزيد ما تاخذه من المستحقة عليهم عما يحصل للخزينة العمومية إلا باقل **مبلغ ممكن**[4].

---

1 عبد المجيد قدي: **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية،دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 1995**، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم، الاقتصادية جامعة الجزائر، أفريل1995،ص34.

2 رفعت محجوب: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت 1979، ص210.

3 محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص24.

4 منسي أسعد عبد المالك: **اقتصاديات المالية العامة**، مطبعة مخيم، 1970، ص 143.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ت التصنيفات المختلفة للضريبة:

تتعدد اسس تصنيف الضرائب حسب معايير فرض الضريبة، و طرق تحصيلها، و كذلك المشاكل التقنية المؤثرة في هذا الإطار، ابتداء من تفكير الدولة في فرض الضريبة معينة، إلى غاية تسديدها من طرف الكلف بها إلى الخزينة العمومية.

1. **التصنيف القائم على طبيعة الضريبة: هي تفرقة تقنية** بين الضـــرائب المباشـــرة والضرائب غير المباشرة[1]

تفرض الضرائب على الثروة في النظم المالية المعاصرة باختيار طريقتين لتتبع الثروة وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وهو يعني الخيار بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، وهذا يعني في الوقت نفسه الخيار بين نوعين من الموضوعات التي تفرض عليها الضريبة.

يمكن ان نعمد إلى تحديد عناصر ثروة الخاضع عند منبعها، ونفرض عليها الضريبة المباشرة وفي هذه الحالة نكون قد فرضنا الضريبة على ذات وجود الثروة تحت يد الخاضع.

كما يمكن ايضا وبدلا من تتبع الثروة وهي تحت يد الخاضع، ان نتبعها في تداولها او في استعمالها، وذلك بفرض الضريبة على التصرفات وعلى المعاملات إذ تزداد عددا وقيمة بازدياد الثروة، ويشكل فرض الضريبة على تداول الثروة وعلى استعمالها الطريقة غير المباشرة لتتبع الثروة.

2. **التصنيف القائم على امتداد مجال الاداء:** يقوم هذا التصنيف بالتفرقة ما بين الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية، و كذلك ما بين الضرائب العامة و الضرائب الخاصة.

- الضرائب الحقيقية و الضرائب الشخصية: من اللفظ المسماة به الضرائب العينية انه يخص بالذكر الاشياء المادية كالمال والضرائب العينية او الحقيقية تنصب على المال كوعاء لها ودون اعتبار لشخصية مالكه وهي ذات عنصر اقتصادي بدون ما تاخذ بعين الاعتبار وضعية الافراد الخاضعين لها ، فالضريبة العقارية وحقوق التسجيل هي ضرائب حقيقية ، يمكن لعدة اشخاص مكلفين ان يدفعوا نفس الضريبة المطبقة على نفس الوعاء الضريبي، و على هذا الاساس فهي تعتدل بالمال الخاضع لها دون الشخص ويتسم هذا النوع بسهولة تطبيقها و غزارة حصيلتها لانه يقتصر على المال فقط ، مثل

1 محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص ص61 62

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ضريبة الاستهلاك حين تفرض على بعض السلع دون مراعاة المركز المالي للمستهلك إضافة إلى الضرائب الجمركية.

اما الضرائب الشخصية فهي تنصب على المال ايضا كوعاء للضريبة لكن مع الاخذ بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، و تعد الضرائب الشخصية اكثر مراعاة لقواعد العدالة الضريبية و ذلك لاخذها بعين الاعتبار ظروف الممول الشخصية ، كما انها تحد من التفاوت بين الدخول والثروات وتخفف من الصراع الطبقي.

3. **التصنيف القائم على ظروف وضع الضريبة:** تتمثل في التفرقة بن الضريبة التوزيعية و الضريبة القياسية، و التفرقة بين الضريبة النسبية و الضريبة **التصاعدية.**

فالضريبة التوزيعية هي التي لا يحدد المشرع معدلها مسبقا بل يحد حصيلتها ثم يقوم بتوزيعها على المكلفين. و **الضريبة القياسية** او كما يفضل بتسميتها بالضريبة التحديدية، وهي تلك التي يحدد المشرع معدلها مقدما، دون تحديد حصيلتها الإجمالية بصورة قاطعة.

اما الضريبة النسبية فهي: الضرائب التي تفرض على الدخل او الثورة بنسبة معينة او بسعر محدد ويكون هذا السعر ثابتا لا يتغير بتغير قيمة ما تفرض عليه ، و يعرفها الدكتور عاطف صدقي "الضرائب النسبية هي التي يكون سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها"[1]

اما الضرائب التصاعدية فهي: الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعائها إي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها، من مزايا هذه الضريبة تحقيق مبدا العدالة الضريبية بقدر اكبر من الضريبة النسبية، لان كل مكلف يدفع القدر الملائم لدخله على العكس في الضريبة النسبية ، كما انها تراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، اي انه في تطبيق مبدا تصاعد الضريبة سيقلل من حدة تفاوت الطبقات الموجودة في المجتمع، و يعاب عليها انها تقلل من درجة تكوين راس مال المكلف بالقدر الموجود في الضريبة النسبية.

4. **التصنيف القائم على اساس الطابع الاقتصادي للضريبة:** يضم التصنيف الاقتصادي **ثلاثة** فئات من الضـــرائب:

1- الأستاذ علي بساعد :**المالية العمومية**، مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة، 1992 ،ص 107.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **الضرائب على الدخل:** إن مع التطور و التوسع التجاري و انتشار الصناعة ظهرت انواع جديدة من دخول الثروة المنقولة لم تكن تتناولها الضرائب قديما ، وقد رات بان من الضروري تحصل هذه الإيرادات الغزيرة للخزينة العامة للدولة كما يعد الدخل افضل مقياس لقدرة الافراد على دفع الضرائب.
- **الضرائب على راس المال:** الضريبة على راس المال هي التي تمس جميع عناصر الثروة المكونة للذمة المالية للمكلف ونفرق في مجال الضريبة على راس المال بين نوعين وهما: الضريبة على راس المال والضريبة على الثروة، و نقصد بالضريبة على راس المال تلك التي تفرض على راس مال المنتج ، اي المستخدم في العملية الإنتاجية بينما نقصد بالضريبة على الثروة تلك التي تفرض على كل ما يمتلكه الممول من الاموال العقارية او المنقولة.
- **الضرائب على الإنفاق:** هذا النوع من الضرائب يمس الفرد لحظة استعمالها للثروة من اجل تلبية حاجياته والحصول على خدمة معينة ويتوقف حجم هذه الضريبة على حجم الاستهلاك فكلما كانت القدرة الشرائية للفرد اكثر كانت المردودية لهذه الضريبة احسن و اوفر، و تسمى الضريبة على الإنفاق احيانا بالضريبة غير المباشرة.

5. **التصنيف القائم على اساس مادة الضرائب:** الضرائب على الاشخاص، والضرائب على الاموال.

يقصد بالضرائب على الاشخاص بان يكون الإنسان هو نفسه محل الضريبة او وعاء الضريبة.

اما **الضرائب على الاموال** هو اختيار الاموال كاساس لفرض الضريبة، و إما ان تكون الاموال ثروة ام دخلا.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: محددات السياسة الجبائية

تتحدد السياسة الجبائية باكثر من نظام ضريبي واحد، و الاختيار بين النظم الضريبية المختلفة اللازمة لتنفيذ السياسة الجبائية المستهدفة يتوقف على عدد من المحددات و المتغيرات منها درجة التقدم التي يمر بها الاقتصاد، و النظام الاقتصادي السائد، و النظام السياسي ....و سنكتفي في هذه الدراسة على المحددات الخاصة بدرجة النمو ، اي تاثر السياسة الجبائية بالبنية الاقتصادية في الدول المتقدمة، وكذلك تاثر السياسة الجبائية بالبنية الاقتصادية في البلدان المتخلفة...و هذا لإعتناق اغلب الدول النظام الاقتصادي الليبرالي "الحر"... اما التاثيرات السياسية تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية.

1 تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة

أ. الخصـائص العـامة للبنية الاقتصـادية بالـدول المتقدمـة:

تتميز البني الاقتصادية بالدول المتقدمة بالخصائص التالية:

1 . ارتفاع الدخل: يمكن إبراز **تميز** الدول المتقدمة بارتفاع مداخيلها والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1) الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول المتقدمة والنامية للفترة (2001 2004)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الدول المتقدمة	2001	2002	2003	2004	الدول النامية	2001	2002	2003	2004
الولايات المتحدة الأمريكية	10.075	13.410	10.951	11.713	الجزائر	54,9	56,2	65,1	80,78
اليابان	4.162	3.970	4.291	4.669	المغرب	33,9	36,1	43,7	49,7
ألمانيا	1.855	1.983	2.401	2.703	تونس	8,93	9,79	13,8	20,27
فرنسا	1.339	1.457	1.789	2.046	موريتانيا	0,96	0,97	1.10	1,24
إنجلترا	1.431	1.564	1.797	2.024	مالي	2,8	3,4		
كندا	705	726	856	991	تشاد	1,2	2		
الاقتصاديات المتقدمة	24.276	25.306	28.465	31.618	**إ. النامية**	**6.578**	**6.688**	**7.348**	**8.407**
العالم	**31.362**	**32.570**	**36.526**	**40.960**					

المصدر. www. cnuced.org

يشير الجدول السابق إلى ان الناتج المحلي الإجمالي مرتفع بالاقتصاديات المتقدمة مقارنة مع الاقتصاديات النامية، إذ فاق مبلغه بالاولى ثلاثة(3) اضعاف عن الثانية خلال الفترة (2001 2004). كما ان الناتج المحلي الإجمالي يمثل بالدول النامية سنة 2004 **نسبة** 22,80 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العالم، بينما تبلغ نسبته عن ذات السنة بالاقتصاديات المتقدمة 77,20 %، في

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الوقت الذي قدر فيه عدد سكان الاولى 5مليار و100مليون نسمة ، وبالثانية 956 مليون نسمة في سنة 2004، اي ان سكان الدول النامية يزيد سكان الدول المتقدمة بـ**خمس**(05) مرات. وكل ما يعنيه هذا هو ارتفاع الدخل بالدول المتقدمة.

ويزداد الامر وضوحا لما نقرا في الجدول، الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 بالولايات المتحدة الامريكية البالغ 11.713مليار دولار، بعدد سكان قدره 295 مليون نسمة، يفوق نظيره بجميع الدول النامية(8407 مليار دولار) بـ 1,4مرة، ذات الـــ5مليار و100مليون نسمة.

2 . الزيادة النسبية لليد العاملة الماهرة من مجموع اليد العاملة الكلية: إذ بلغت نسبة العلماء والفنيين بالبلدان الصناعية، وكبر حجم المشروعات الإنتاجية نتيجة التقدم التكنولوجي الهائل بفعل الاهتمام بالبحث والتطوير من جهة، ونمو المنافسة الداخلية من جهة اخرى.

الجدول (2) نسب الإنفاق على الأبحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي، والعاملون في الأبحاث في التنمية بالدول المتقدمة والنامية.

البيان	نسب الإنفاق على الأبحاث والتنمية في الناتج المحلي الإجمالي% (1990 ـ 2002)	العاملون في الأبحاث في التنمية لكل مليون شخص (1990 ـ 2001).
تونس	0,5	336
ليبيا	-	361
مصر	0,2	493
البلدان النامية	0,6	384
دول O.C.D.E	1,0	2.289
اليابان	3,1	5.321
ألمانيا	2,5	3.153
الولايات المتحدة الأمريكية	3,1	4.099
النرويج		4.377
العالم	2,5	1.096

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2004، نيويورك.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 . كبر حجم المشروعات الإنتاجية: يمكن إبراز كبر حجم المشروعات الإنتاجية بالدول المتقدمة، وكذا استيعابها لليد العاملة من خلال الجدول (3) التالي:

الجدول (3) الشركات م الجنسيات الأصول الأجنبية، رقم الأعمال

البيان / الترتيب	الشركة	البلد الأم	مجال الإنتاج	الأصول الأجنبية مليار دولار أمريكي	رقم الأعمال إجمالي المبيعات مليار دولار أمريكي
1	جنرال إلكتريك	و.م.أUSA	إلكترونيات	141,1	11,6
2	اكسكون موبيل	و.م.أUSA	النفط	99,4	106,9
3	مجموعة شل	بريطانيا	النفط	68,7	105,6
4	جنرال موتورز	و.م.أ	المركبات	68,5	176,6
5	فورد للسيارات	و.م.أ	السيارات	- - - - -	162,6
6	تويوتاTOYOTA	اليابان	السيارات	56,3	119,7
7	ديملير كرايزلر	ألمانيا	السيارات	55,7	151,0
8	ل.تو.ت	فرنسا	النفط	- - - - -	39,6
9	أي.بي.آمI.B.M	و.م.أ	كمبيوتر	44,7	87,6
10	بريتش بتروليوم	المملكة المتحدة	النفط	39,3	83,5
المجموع					**1198,5**

المصدر: UNCTAD (2002)

نقلا عن: عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (2004)، سلسلة جسر التنمية، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، يوليو، تموز 2004، ص ص: 5 6.

4 . اتساع الاسواق: وهذا ما يعطي الطابع النقدي لمعظم الدخول بمعنى عدم إخفاء المعاملات إذ كلها تدخل السوق.

وبناءا لما سبق ذكره، فإن انعكاس البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة يتضح من خلال مميزات الهيكل الضريبي في هذه الدول.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب مميزات الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة:

يعبر الهيكل الضريبي عن توزيع نواتج الاقتطاعات الضريبية بين مختلف انواع الضرائب اخذا بعين الاعتبار لاوعيتها، انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية...[1] و عموما تتميز الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة بالاتي:

1 . ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي: تتميز الدول المتقدمة بارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي، وهذا راجع إلى ارتفاع الدخل والوعي الضريبي وتحكم الإدارة الضريبية، ويمكن توضيح هذا الارتفاع من خلال عرض الجدول رقم (4)، والذي يبين نسبة الاقتطاع الضريبي من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (4) تطور نسبة الاقتطاعات الضريبية إلى الناتج الوطني الإجمالي بالدول المتقدمة

الوحدة: كنسبة مئوية

البلد / السنوات	1980	1985	1991	2002	2003	2004
كندا	31,6	33,1	37,1			
فرنسا	41,7	44,5	43,7	44,9	45,0	45,3
إيطاليا	30,2	34,4	39,1	42,4	43,0	42,1
اليابان	25,4	27,6	31,3			
الولايات المتحدة الأمريكية	29,5	29,2	29,9			
السويد	49,1	50,4	56,9	51,5	51,2	51,2
المتوسط	34,6	36,5	39,6			

المصدر: Statistique des recettes des pays membres de L'O.C.D.E (1965 – 1991), Paris, 75

ـــ تقرير التنمية البشرية لعام 2005.

من خلال الجدول (4)، يمكننا القول بان عائدات الضرائب تشكل اهم موارد الإيرادات العامة بالدول المتقدمة، نظرا لنسب اقتطاعها المرتفعة التي كان متوسطها سنـــــة 1980

1- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص: 147.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بالنسبة للدول الماخوذة في الجدول يشكل 34,6% وبلغ نسبة 36,5% سنة 1985، وانتقل إلى 39,6% سنة 1990. يعود ارتفاع هذا المعدل إلى ارتفاع كل من مستوى الدخل الوطني والدخل الفردي، واتخاذ هذا الشكل النقدي وكفاءة الإدارة الضريبية.

2 . ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة من مجموع الإيرادات الضريبية: يتميز الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة بهيمنة الضرائب المباشرة المفروضة على مداخيل الافراد والمؤسسات، وهذا يفسر ويوضح بان التقدم الاقتصادي يتبعه تنوع النشاط الاقتصادي، وبذلك تنوع مصادر الدخل، وبالتالي كثرة الاوعية الضريبية واتساعها، ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية.

و يمكن توضيح ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة بالمقارنة مع الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة من خلال الجدول رقم (5) التالي:

الجدول رقم (5) مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية بالدول المتقدمة.

الوحدة: نسبة مئوية(%)

الدول المتقدمة / السنوات	1995	2000	2003	2004
فرنسا	65,30	55,83	57,46	57,51
ألمانيا	52,40	50,0	53,51	54,05
اسبانيا	51,20	52,88	53,13	53,27
ايطاليا	45,20	51,0	49,0	50,52
السويد	44,60	42,97	48,08	52,8
لكسمبورغ	43,27	48,33	45,92	51,04
دول الاتحاد الأوروبي الـ15	51,74	49,82	51,33	51,11
دول الاتحاد الأوروبي الـ25	52,12	50,0	51,69	51,69

المصدر:

- اهمية الضرائب على الدخل في الهياكل الضريبية للدول المتقدمة ففي فرنسا مثلا، بلغت مساهمتها57,51 % الإيرادات الضريبية سنة 2004، وفي السويد انتقلت نسبتها من 44,60% إلى 52,8% بين سنة 1995 و 2004 على التوالي. و هذا ما يعطي تفسيرا اكثر لانعكاس ارتفاع مدا خيل الافراد و ارباح الشركات على ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة على الدخل.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 . تدني الاهمية النسبية للضرائب غير المباشرة: يتميز الهيكل الضريبي بالدول المتقدمة، بتدني الاهمية النسبية للضرائب المباشرة المفروضة على الإنفاق كون الدول المتقدمة تستورد المواد الاولية والسلع نصف المصنعة، فليس من مصلحتها زيادة الرسوم الجمركية حتى لا ترتفع تكاليف الإنتاج وكذلك لـــ:

- الاعتبارات الضريبية التي تعمل على عدم إرهاق المواطنين بالضرائب غير المباشرة، وذلك بتخفيض معدلات اقتطاعها.
- زيادة الوعي لدى مواطني الدول المتقدمة، ومن تم زيادة الوعي لدى ممثليه في السلطة التشريعية.
- فعالية المراقبة السياسية (البرلمانية)، من خلال مراقبة تنفيذ الميزانية، القوانين الضريبية، والسهر على تجسيد مبدا المساواة في الوقوف امام الضريبة، دون استعمال لاي نفوذ كان.

و يمكن إبراز التدني في الضرائب غير المباشرة والانخفاض في معدلاتها من خلال الجدول(6) التالي:

الجدول رقم (6) نسبة الضرائب على الاستهلاك(على المنتجات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (%) بالدول المتقدمة

السنوات / البلد	1995	2000	2003	2004
فرنسا	11,9	11,7	11,3	11,3
ايطاليا	11,5	12,1	11,2	11,2
اسبانيا	9,4	10,7	10,8	10,8
بلجيكا	11,0	11,9	11,4	11,4
ألمانيا	10,2	10,5	10,5	10,1

المصدر

وفي المقابل تزداد اهمية الضرائب المباشرة، إذ شكلت الضرائب على الدخل نسبة 16, 6 % **من** الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 **ببلجيكا.**

4 . مرونة الهيكل الضريبي (النظام الضريبي): يفهم من مرونة النظام الضريبي ان الضرائب المختلفة سواء كانت مباشرة، او غير مباشرة بإمكانها إعطاء حصيلة، وذلك بافتراض ثبات اوعيتها وثبات اسعارها، هذه الحصيلة تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الدخل الوطني، اي كلما ارتفع الدخل الوطني بنسبة معينة وتمكن النظام الضريبي ان يعطي زيادة في الحصيلة الضريبية تتعادل على الاقل في نسبتها مع تلك الحاصلة في الدخل الوطني، نقول بان النظام الضريبي مرن.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إذا كانت نسبة الزيادة الحاصلة في الحصيلة الضريبية اقل من تلك الحاصلة في الدخل الوطني، يقال ان النظام الضريبي غير مرن اي جامد. و ما يلاحظ بالدول المتقدمة ان انظمتها الضريبية تمتاز بالمرونة والتي لجدول رقم (7) يوضح ذلك.

الجدول رقم (7) معامل مرونة النظام الضريبي لبعض الدول المتقدمة في متوسط الفترة(1990 1997).

الدولة	معامل مرونة الإيرادات الضريبية
اسبانيا	1,46
ألمانيا	1,43
ايرلندا	1,80
ايطاليا	1,02
الدانمارك	1,41
السويد	1,48
فرنسا	1,52
فنلندا	1 56
المملكة المتحدة	1, 33
النمسا	1,59
هولندا	1,42

المصدر: Word Bank. and IMF Staff estimates.

نقلا عن:- رينت جروب وكريستتيال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وإيرادات ضرائب الشركات، التوافق أم التنافس الضريبي؟**، في مجلة التمويل و التنمية، ص.ن.د، واشنطن،2001 العدد 2، جوان، ص: 12.

يشير الجدول (7) إلى ان الانظمة الضريبية بالدول المتقدمة مرنة، بحيث ان معامل المرونة زاد عن الواحد في مختلف دول العينة، وتعود اسباب ارتفاع هذا المعامل إلى الاتي:

ا – ارتفاع الدخل الوطني، ومهارة اليد العاملة التي تتقاضى اجورا مرتفعة، وكذلك إلى تنوع النشاطات وارتفاع الإنتاج.

ب – ارتفاع الوعي الضريبي.

جـ- كفاءة الإدارة الضريبية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 تأثير البنية الاقتصادية على الهيكل الضريبي بالدول النامية

أ- الخصـــائص العـــامة للبنية الاقتصـــادية بالـــدول النـــاميـــة:

تتصف البنية الاقتصادية بالدول النامية بالمميزات التالية:

1 . ازدواجية (ثنائية) الهيكل الاقتصادي: عموما ينقسم الهيكل الاقتصادي بالدول النامية إلى قطاعين متميزين، احدهما متقدم مثل الصناعات الإستخراجية والتحويلية الكبيرة، والاخر متاخر تكنولوجيا مثل الزراعة والصناعات الحرفية الصغيرة. وبالرغم من ارتفاع إنتاجية العمل في القطاع المتقدم، نجد ان النسبة الكبرى من القوة العاملة تتجه للعمل في القطاع المتخلف حيث تنخفض إنتاجية العمل[1]، وان هذه الصفة، ينتج عنها كبر حجم القطاع غير النقدي. و **يمكن توضيح تركز** العمالة بالقطاع الزراعي من خلال عرض الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8) توزيع القوة العاملة على مختلف القطاعات لزمرة من الدول العربية

الوحدة: نسبة مئوية%

البيان	الـزراعـة		الصنـاعـة		الـخدمـات	
	1995	2002	1995	2002	1995	2002
مجموع الدول العربية	**36,1**	**31,7**	**20,4**	**17,7**	**43,5**	**50,6**
السعودية	13,9	8,5	12,8	8,5	73,3	83,0
السودان	65,4	59, 3	9,8	8, 4	24, 8	32, 8
الجزائر	24,5	23,8	23,0	19,3	51,6	56,9
المغرب	40,9	34,6	21,6	20,1	38,2	45,3
تونس	26,5	23,9	30,2	28,0	43,3	48,1

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص: 262.

1- عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز، علي عباس عياذ: **دراسات في النظم الضريبية**، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، سنة 1975، ص 226

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 . تدني الإنتاج الزراعي: على الرغم من تركز العمالة بشكل وفير في القطاع الزراعي الموضح في الجدول (8) السابق، فإن الإنتاج الزراعي يتميز بالانخفاض الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (9) مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لزمرة من الدول العربية

الوحدة: نسبة مئوية%

البيان	1995	2000	2001	2002	2003
مجموع الدول العربية	10,6	9,4	9,8	9,4	9,2
الأردن	3,7	2,0	2,0	2,0	2,1
تونس	11,4	12,4	11,6	10,3	12,11
الجزائر	9,7	8,4	9,7	9,3	9,7
السعودية	5,9	4,9	5,2	5,1	4,5
السودان	44,4	37,6	38,3	37,3	37,5
ليبيا	8,7	8,1	8,1	5,5	5,0
المغرب	14,6	13,8	15,6	16,1	18,2
موريتانيا	23,4	19,8	18,8	18,7	18,5

المصدر: ص.ن.ع، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، ص: 263.

يتضح لنا من الجدول السابق مايلي:

- تفاوت الاهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية،إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة، وقد سجل الناتج الزراعي سنة 2003 مقارنة مع سنة 2002 تطورات ملحوظة في غالبية الدول العربية ذات الإمكانات الزراعية ، في مقدمتها المغرب، وتونس والجزائر والسعودية والعراق واليمن ، ولبنان ، وقد تراوحت تلك الزيادة **بين** 1 % في السعودية ، و 38,3 % في المغرب. ويعود هذا التحسن في الاداء إلى الظروف المناخية المواتية، وموسم الامطار الجيد في بعض الدول، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة إلى تحرير الاسعار، وإزالة القيود على التصدير، وتطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، واستصلاح الاراضي.

- ضعف الناتج الزراعي بالدول العربية بالرغم من كبر حجم العمالة والذي بلغ سنة 2002 **نسبة**31,7 %اين بلغ الناتج الزراعي فيها66,21 مليار دولار امريكي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ان الدول المتقدمة انتجت خلال سنة 2002 **نسبة**[1] 56,34% من الإنتاج الزراعي العالمي في الوقت الذي بلغ فيه الإنتاج الزراعي بالبلدان العربية [2] 11,51% من الإنتاج الزراعي العالمي.

تتفاوت نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى إجمالي السكان الزراعيين بين الدول، إذ نسبتها منخفضة بالدول العربية مقارنة مع الدول النامية والصناعية، بحيث تقدر بحوالي 36,8 % ، اي حوالي 34,6 مليون نسمة سنة 2002، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(10) السكان الزراعيون والقوى العاملة النشطة في الزراعة لعام 2002.

البيان	السكان الزراعيون (مليون نسمة) (1)	القوى العاملة في كافة لقطاعات (مليون نسمة) (2)	القوى العاملة في القطاع الزراعي(مليون نسمة) (3)	(3)/ (2) %	(1)/ (3) %
الدول العربية	94,1	109,7	34,6	31,7	36,8
الدول النامية	1.494,6	2.375,4	1.288,0	54,2	51,6
الدول الصناعية	93,8	661,2	45,3	6,9	48,3

المصدر: ص.ن.ع التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص: 43.

كما تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى من دولة لاخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من الصومال، جيبوتي، والسودان وموريتانيا، وتقل عن 50 % في اليمن، وتتراوح بين 27% و 35 % في كل من سوريا ، مصر، المغرب، وتنخفض إلى 23,9 % في تونس و 23,8 % في كما تتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى من دولة لاخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من الصومال، جيبوتي والسودان وموريتانيا، وتقل عن 50 % في اليمن، وتتراوح بين 27% و 35 % في كل من سوريا ، مصر، المغرب، وتنخفض الجزائر. وتقل هذه النسبة في الدول العربية الاخرى إذ تبلغ 10,7 % في الاردن و 9,2 % في العراق، و 5,3 % بليبيا.

1- تم حساب النسب انطلاقا من، ص.ن.ع، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004.**

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كما ينخفض دخل العامل الزراعي في الدول العربية مقارنة بمستويات الدخل في القطاعات الاخرى، وتمثل إنتاجية العامل الزراعي في الدول العربية حوالي 60 % من إنتاجية العامل الزراعي في الدول المتقدمة.[1]

3 . ارتفاع اهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية: تعتمد الكثير من الدول النامية بصفة كبيرة على صادراتها من مادة اولية او مادتين، تشكل مورد الدخل الوطني والعملة الصعبة، كما تعتمد على الواردات في سد حاجياتها من السلع الصناعية (المواد الغذائية في الغالب)، وينتج عن ذلك، ان اقتصاديات هذه الدول تكون عرضة للتقلبات الشديدة التي تحدث في البلاد المتقدمة والتي تنتقل إليها عن طريق التجارة الخارجية (التضخم المستورد مثلا).

4 . انخفاض الدخل الوطني والدخل الفردي: تتسم الدول النامية عموما، بانخفاض الدخل الوطني، ومن ثم الدخل الفردي، كما تتميز بالتفاوت في توزيع الثروات و المداخيل، والذي ينعكس في ان شريحة كبيرة من المجتمع تنفق كل دخلها على السلع الاستهلاكية، في حين ذوي الدخول المرتفعة ينفقون مداخيلهم **على** السلع الاستهلاكية والترفيهية، في الغالب ما تشكل انماطا استهلاكية مستوردة، او " يوجهون الفائض من مداخلهم إلى الاستثمار في اوجه لا تساعد على التنمية الاقتصادية، كالاستثمار في المباني الفاخرة او في الاراضي، او يستثمرون اموالهم في بلدان اجنبية خوفا من مخاطر عدم الاستقرار السياسي الداخلي"[2]، ويمكن توضيح الانخفاض في الدخل بالبلدان النامية من خلال عرض الجدول (11)التالي:

1- ص.ن.ع **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004**، ص: 44.

2- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص: 226

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم (11) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية للفترة(2001 2003)

الوحدة: دولار أمريكي

الدول	2001	2002	2003
موريتانيا	0.353	0.334	0.379
السودان	0.431	0.503	0.578
المغرب	1.136	1.218	1.470
سوريا	1.185	1.202	1.217
مصر	1.396	1.274	1.053
الجزائر	1.668	1.666	1.924
تونس	2.073	2.366	2.716

المصدر: ص.ن.ع التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، ص ص:246، 250، 251.

يشير الجدول السابق إلى:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي بالدول النامية مقارنة مع الصناعية
- اختلاف وتباين متوسط الدخل الفردي داخل البلدان النامية، بحيث نلاحظ انه في البلدان النفطية يقرب ويفوق احيانا مثيله بالدول الصناعية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول النفطية الصناعية 2001- 2002

الوحدة: دولار أمريكي.

البلدان النفطية	2001	2002	البلدان الصناعية	2001	2002
الإمارات العربية	19.939	19.064	اليابان	32.699	31.137
قطر	27.614	28.715	الو.م.أ	35.107	36.006
البحرين	11.575	12.137	كندا	22.752	22.777
السعودية	7.900	8.612	فرنسا	22.402	22.512
الكويت	14.553	14.429			

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وكل ما يعنيه الجدول (11) هو ضرورة الاحتراز بخصوص البلدان النفطية في خصوصية تدني متوسط الدخل الفردي بالدول النامية لاعتبارات عدة كوفرة الموارد النفطية، فإنه لا يعبر عن تقدم هذه الدول، إذ هياكلها الاقتصادية تتميز بميزات باقي الدول النامية[1]على العموم.

نستخلص مما سبق، ان مقياس متوسط الدخل الفردي برغم عيوبه[2] يبقى مقياسا مهما في قياس درجة التقدم والتخلف.

5 . اتساع حجم الاقتصاد الموازي(غير الرسمي،او الخفي): يسمى اقتصاد الظل ايضا الاقتصاد الخفي، او الاقتصاد غير الرسمي، او الاقتصاد الموازي: وهو لا يشمل الانشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل ايضا اشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية، او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية .

تشكو اقتصاديات الدول النامية من الاقتصاد الموازي(غير الرسمي، او السري) الذي يصعب تقدير **حجمه**، إذ المشتغلين بالانشطة غير الرسمية يبذلون قصارى جهدهم للتستر عليها.

ويقدم الجدولان (13و14) التاليان مقارنة تقريبية لحجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

1- بلغت النسب المئوية لتوزيع القوة العاملة في موريتانيا لسنة :52,42002 % بالزراعة 5 % بالصناعة- % 42,6 بالخدمات **المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص،262

2- للإشارة فإنه يعاب على المتوسط الحسابي بأنه يتأثر بالقيم الدنيا والقصوى.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم (13) حجم الاقتصاد الخفي غير الرسمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي لعينة من الدول النامية، وبلدان الاقتصاديات الانتقالية، وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة(1990 1992)

الوحدة: نسبة مئوية%

الدولة	حجم الاقتصاد الأسود%	الدولة	حجم الاقتصاد الأسود%
الدول النامية:		**دول الاتحاد السوفيتي سابقا:**	
- مصر.....	76 68	أذربيدجان.....	43 28
- المغرب.....	45 39	ليتوانيا.....	27 20
- بيرو.....	60 40	**بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**	
- البرازيل.....	35 25	النرويج.....	23 13
- تايلاند.....	70	النمسا.....	0 8
بلدان الاقتصاديات الانتقالية :			
- بلغاريا.....	28 20		

المرجع:عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006 ص.

ص:21 22.

الجدول رقم (14) الاقتصاد الخفي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الرسمي(1988 – 2000)

مجموع البلدان	نسبة مئوية% من إجمالي الناتج المحلي الرسمي
البلدان النامية	44 35
بلدان التحول الاقتصادي	30 21
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي O.CDE	16 14

المصدر: فريد يريك شنا يدر مع دجومينيك آنستي، **الاختباء وراء الظلال**، مرجع سابق، ص:3

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فيما يخص البلدان النامية، فطبقا لمسح اجري في افريقيا خلال الفترة (1997-1999) بلغت انشطة الاقتصاديات الظل اعلى مستوياتها في نيجيريا ومصر، حيث وصلت إلى ما يعادل 77 % و29 % من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، وعلى النقيض من ذلك، بلغت نسبة الاقتصاد الخفي في جنوب إفريقيا 11 % فقط من إجمالي الناتج المحلي. وفي اسيا خلال نفس الفترة ،تصدرت تايلاند قائمة البلدان التي يمارس فيها الاقتصاد الخفي بنسبة بلغت 70 % من إجمالي الناتج المحلي، بينما في اخر القائمة نجد كل من سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وسنغافورة بنسبة بلغت 14% من إجمالي الناتج المحلي. وفي امريكا اللاتينية خلال الفترة(1998-1999)، كان اكبر الاقتصاد الخفي يوجد في بوليفيا بنسبة 27 % من إجمالي الناتج المحلي، و الاصغر في شيلي بنسبة 19 %.

اما ببلدان التحول الإقتصادي، فقد كانت جورجيا صاحبة اكبر اقتصاد خفي بين دول الإتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة (1997-1999) بنسبة بلغت 24 % من إجمالي الناتج المحلي،وتلتها روسيا بنسبة 44% ، واخيرا اوزبكستان صاحبة اصغر اقتصاد خفي بنسبة 9%من إجمالي الناتج المحلي.

اما في بلدان التحول الإقتصادي في اوروبا الوسطى والشرقية خلال نفس الفترة، فقد كان الاقتصاد الخفي ببلغاريا هو الاكبر بنسبة 34 % من إجمالي الناتج المحلي، وكان الاصغر في سلوفاكيا بنسبة11 %.

بينما ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (21بلدا) خلال الفترة (1999-2001)، انفردت اليونان وإيطاليا باكبر اقتصاد خفي في المجموعة بنسبة27 % و 30 % على التوالي. وكانت النسبة المتوسطة في البلدان الاسكندينافية، بينما بلغت اقل مستوياتها في الولايات المتحدة والنمسا بواقع 10 %من إجمالي الناتج المحلي ، و في سويسرا بواقع 9 %منه.

كما نشير بهذا الصدد، ان حصة الاقتصاد الموازي قدرت في الجزائر من طرف وزارة التجارة سنة 2003 بـ 35% من إجمالي النشاط التجاري الكلي، وان عدد المشغلين غير الرسميين قدر عن ذات السنة بـــ 1.249.000مشغل.

6 . وجود موارد بشرية ومادية معطلة: تتميز الدول النامية بوجود موارد بشرية ومادية معطلة، وهذا سببه عدم توفر جهاز إنتاجي في هذه الدول يستوعب هذه الموارد، وهذا نتيجة عوامل عديدة،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كقلة الانشطة وتخلف الفن الإنتاجي، وضعف مصادر التمويل، ولاسباب سياسية مرتبطة بانظمة الحكم السائدة بهذه الدول.

ففي هذا المضمار لم يتجاوز متوسط المعدل السنوي للبطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (1992-2002) 6.9 % [1]، و **بالمقابل** قدرت على سبيل المثال في الجزائر: 27, 3% ، وبموريتانيا 28,9 % كمتوسط الفترة (1995-2002) [2]

بعدما اظهرنا الخصائص العامة للهياكل الاقتصادية بالدول النامية، نحاول تبيان صور انعكاس تلك الخصائص على الهياكل الضريبية.

ب مميـــزات الهيكـــل الضـــريبي بالـــدول النـــامـــية:

تتميز الهياكل الضريبية بالدول النامية على العموم بالمميزات التالية:

1 . انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي: تعاني الدول النامية من انخفاض معدل الاقتطاع الضريبي، والذي بلغ سنة (1991) 16% من الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل كان بالدول الصناعية: 24% إن هذا الانخفاض في معدل الاقتطاع الضريبي يعود إلى انخفاض الدخل الوطني والدخل الفردي والتي تعود بدورها لعدة اسباب كسوء الإدارة الضريبية.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى ان الضرائب تفرض بوجه عام على الدخول الناجمة عن العمل او الناشئة عن راس المال او عنهما معا، كما تفرض على استخدامات هذه الدخول وإنفاقها على التداول والاستهلاك. وعليه، فانخفاض الدخل الوطني يؤدي إلى ضيق الاوعية الضريبية وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية.

2 . ارتفاع حصيلة الضرائب غير المباشرة: تعتمد حصيلة الضرائب بالدول النامية على الضرائب غير المباشرة، وهو ما يعكس ضعف دور الضرائب المباشرة.

إن تدني دور الضرائب المباشرة بالدول النامية، يعود إلى انخفاض مداخيل الافراد وارباح الشركات وشيوع ظاهرة الاستهلاك غير السوقي (المداخيل غير النقدية).

1- التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2004، ص:262.
2- تقرير التنمية البشرية لعام 2004.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

كما ان الاعتماد على الضرائب غير المباشرة يعود لسهولة تحصيلها وعدم إحساس الممول بها لانها تذوب في السعر ويصعب التملص منها. بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة البنيان السياسي في البلدان النامية الذي يستلزم تفصيل الضرائب غير المباشرة وذلك محاباة لذوي الدخول الثروات العالية.1 وان هذه القوة في النفوذ السياسي لاصحاب الثروات الضخمة والمداخيل المرتفعة سواء من الوطنيين، او الاجانب اصحاب الاستثمارات بالبلدان المختلفة، تعارض اي اتجاه من شانه فرض ضرائب مباشرة.

ولما كان هذا القطاع من النشاط الاقتصادي يتميز بإتباعه للاساليب الفنية الحديثة للإنتاج التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى إنتاجيته، فإنه يشكل مجالا هاما من الاستقطاع الضريبي، بحيث تصبح الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الإتاوات المفروضة على القطاع الخارجي في مثل هذه الدول، تحتل مكانا هاما في الإيرادات العامة لميزانية الدولة.

يمكن توضيح اهمية الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية للدول العربية كمثال للدول النامية من خلال عرض الجدول (15) التالي:

الجدول رقم (15) نسبة مساهمة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بالدول العربية من مجموع الإيرادات العامة(%)

السنوات	1989	1990	1992	1992	1993	1994
(%)الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	9	5	6	6	6	6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص:.314

إن زيادة الاعتماد على الرسوم الجمركية وما تتميز به هذه الضرائب من إمداد خزينة الدولة بحصيلة لتمويل نفقاتها، لا يدفع إلى عدم تجاهل عيوب زيادة الاعتماد عليها، والتي تظهر جليا نتيجة التقلبات التي تطرا على حجم الطلب العامي على السلع خاصة من جانب الاسعار من جهة، ومن جهة اخرى ضغوطات المنظمات الدولية والعالمية للتجارة الرامية لتخفيض معدلات الرسوم الجمركية التي تؤدي لتخفيض الإيرادات التي تاتي من الضرائب على التجارة الخارجية. وعلى هذا، فكلما ازداد الاعتماد

1- السيد عبد المولى: **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، ص،277.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

على هذه الضرائب، ازداد الجهد المطلوب لتغيير هيكل الضرائب المحلية وازدادت قيود الإنفاق للحد من تاثير تلك الضغوطات.

كما تجدر الإشارة، انه بالدول العربية تحتل الإيرادات الضريبية النفطية وتشكل غالبية حصيلته.

الجدول رقم (16) النسبة المئوية للضرائب على النفط في بالدول العربية

البيان / السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003*
الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة	45,7	48,1	61 ,3	59,2	57,2	63,2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ص،.314

إن الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، ذو اثار على الاقتصاديات العربية، **لأنه** متعلق بتصدير منتج واحد (النفط) الامر الذي يضاعف من تبعية اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الخام إلى الدول الصناعية[1].

3 . عدم مرونة النظام الضريبي: تتميز الانظمة الضريبية في معظم البلدان النامية بانها غير مرنة اي لا تستجيب لاحتياجات النمو او لتغير هيكل النشاط الاقتصادي.

وهذا ما يعبر على الزيادة النسبية في حصيلة الضرائب تقل عن الزيادة النسبية في الناتج الداخلي الخام، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط معامل مرونة الانظمة الضريبية بالدول النامية خلال الفترة (1980 -1991) بـ: 0,14 % ،هذا المعامل المنخفض جدا يعود في تقديري إلى عيوب وتشوهات في الهياكل الاقتصادية للدول النامية، وكذا عدم كفاءة الجهاز الضريبي بها.

1- **أنظر**: يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص ص: 203- 205

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث: أهداف السياسة الجبائية:

يتضح من التحليل في العناصر السابقة وجود علاقة بين النظام الضـــريبي الســـائد في المجتمـــع والعديد من المتغيرات الاقتصادية، هذه المتغيرات التي تؤثر في تركيبه النظام الضريبي **عند صـياغته** وتصميمه، من خلال الاهداف و النهايات المقدرة. فالنظام الضريبي يصمم لتحقيق اهداف السياســـة الجبائية، و السياسة الجبائية تصمم لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية.

اقترح الاستاذ جونسون ان الاهداف في السياسة الجبائية[1] يمكن ان تكـــون اهـــدافا اساســـية اواهدافا ادواتيه.

و حسب هذا التقسيم فإن الاهداف الاساسية تتعلق بهدف النمو الذي يترجم في الواقع عن طريق تحفيز الادخار و الاستثمار و تتعلق كذلك بهدف الرفاهية و الذي يترجم في الواقع عن طريق توزيع الدخل.

اما الاهداف الادواتية فإنها تتعلق عادة بهدف التوازن الاقتصادي و المالي و الذي ياخذ في الواقع مظاهر استقرار الاسعار، توازن الموازنة و توازن ميزان المدفوعات.....

و مما يمكن ملاحظته ان الانظمة الجبائية الحديثة تدرج ضمن مخطط عملها اهداف مالية، اقتصادية، و اجتماعية سواء كانت اساسية او ادواتيه لكن الإشكال يتعلق بمعرفة حصة كل **فئة من** الاهداف و كيفية إيجاد التوازن فيما بينها ضمن السياسة الجبائية، خاصة و ان هدف المردودية المالية، و هدف الفعالية الإقتصادية و كذلك هدف العدالة الاجتماعية هي اهداف متناقضة و من **الصعب** إيجاد التقارب بينها.

و اصبحت السياسة الجبائية إحدى الادوات الاساسية للسياسة الاقتصادية التي تســـتعملها في التاثير على النشاط الاقتصادي والوضع الاجتماعي لتحقيق اغراضها و لم تعد فكرة حيادية الضـــريبة واعتبارها وسيلة لتمويل ميزانية الدولة فقط ذات اهمية، حيث تتفق جميع السياسات المالية علـــى ان الهدف الحديث للضريبة لم يعد حسابيا يرتبط بتمويل النفقات الإدارية للدولة بل **تدخلي يسـعى** إلى

1 -H.C JHONSON : **The effects of income redistribution on aggregate consumption with interdependence of consumer's preferences** , ECONOMITRICA,LONDON-1952,P,157.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تحقيق التوازنات الاساسية عن طريق استجابة وانسجام الضرائب مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للدولة[1]، وهكذا توسعت اهداف السياسة الجبائية لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية إلى جانب الهدف المالي.

1- صباح نعوش: **الضرائب في الدول العربية**، المركز الثقافي العربي ، بيروت ،لبنان ،1987،ص06.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الأول: الأهداف ذات البعد المالي:

تتمثل الاهداف الاساسية للسياسة الجبائية في تمويل النفقات العمومية، و يمكن اعتبار وظيفة التمويل اقدم الاهداف التي تسعى الضريبة لتحقيقها، و تعتبره النظرية التقليدية في المالية العامة الهدف الرئيسي الذي يتعين تحقيقه عند فرض كل ضريبة[1].

فتغطية النفقات العمومية هو الهدف الرئيسي للضريبة عند الكلاسيك و يحصرون بذلك دور الضريبة في الجانب التمويلي لخزينة الدولة على اعتبار ان دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو حيادي و من ثم فالضريبة كذلك حيادية و **لا يمكن تسجيل** اي تاثير لها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي . إلا ان واقع الامر يتنافى مع فكرة حيادية الضريبة و ذلك بالنظر لما تحدثه من انعكاسات ومضاعفات هامة على كل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية **للمجتمع**.

و يتضح اليوم وجود اهداف اخرى **يمكن** ان تحققها الضريبة إلى جانب الهدف المالي حيث لم يعد هذا الاخير الهدف الاساسي للضريبة بل يتعداه ليشمل اهدافا اقتصادية و اجتماعية اخرى وبذلك اصبحت السياسة الجبائية موجهة لتحقيق اهداف اخرى حيث توجه القطاعات الاقتصادية للدولة وتؤثر في اتجاهات المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و **سياسيا**[2].

و رغم وجود عدة إمكانيات **لتمويل** الإنفاق العام كالإصدار النقدي او الاقتراض، إلا ان التمويل عن طريق الضريبة يعتبر إجراءا غير تضخمي، **خاصة** إذا اعتمدت انماط معينة من الضرائب. **كالضريبة** على الدخل التي تعمل على تقليص حجم المداخيل المتاحة للإنفاق الخاص، و حتى الضريبة على الاستهلاك فإنها تعمل على كبح الطلب، و **بذلك يمكن** إتباع هذا الإجراء الغير تضخمي ايضا.

في النّظام الجبائي الجزائري، ياخذ مظهر التمويل الجبائي مكانة متواضعة جدّا و هذا لاعتماد عملية التمويل بصفة عامة على مداخيل الرّيع البترولي، مما ادى إهمال معايير المردودية الجبائية و لعل اهم ما يميز هذا الواقع هو التوسع الهائل في حجم الإنفاق الجبائي، و الحجم المعتبر للتغيرات المحدثة

1- محمد دويدار: **في نظرية الضريبة والنظام الضريبي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1999،ص13.
2- عبد اللطيف بلغرسة : **تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي2003،ص40.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

على قواعد الإقتطاع الجبائي وهذا ما يمكن معاينته من خلال قوانين المالية السنوية و قـــوانين الماليـــة التكميلية، هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإن هناك ضرائب لها مردودية بنسبة مقارنة مع ضـــرائب اخرى، و هي غالبا حالة الضرائب غير المباشرة فمثلا الرّسم على القيمة المضافة و الحقوق غير المباشرة هي اكثر مردودية من ضريبة الدّخل الإجمالي والضريبة على ارباح الشركات و لمزيد مـــن الإيضـــاح ندرج الجدول الموالي الذي يظهر هيكل الإيرادات النهائية العمومية المطبقة ضمن الموازنة العامة للدولة الجزائرية لسنة 2002.

الجدول 01 : هيكل الإيرادات للموازنه العامه للسنوات من 2002 إلى 2005

تعيين الإيرادات(المبلغ بملايين الدينارات)	2002	2003	2004	2005
1 الموارد العاديه :				
1 1 الإيرادات الجبائيه				
- ناتج الإقتطاعات المباشرة	99 550	110150	124280	147460
- ناتج التسجيل و الطابع	18 500	19000	20500	21030
- ناتج الضرائب المختلفة	210 910	227700	241960	279660
- ناتج الحقوق غير المباشرة	550	700	750	800
- ناتج الحقوق الجمركية	109 340	118340	144810	147980
المجموع 1	438850	495890	532300	596930
1 2 الإيرادات العاديه				
- ناتج و دخل الاملاك العمومية	8 000	8500	9000	12000
- نواتج مختلفة	10 000	10000	10500	26000
المجموع 2	18000	18500	19500	38000
1 3 الإيرادات الاخرى	45000	121000	114000	101900
المجموع 3	48500	121000	114000	101900
مجموع الإيرادات العاديه	**541 350**	**615390**	**665800**	**736830**
2- الجبائيه البترولية	**916 400**	**836060**	**862200**	**899000**
المجموع العام للإيرادات	1 457 750	1451450	1528000	1635830

المصدر : فلاح محمد: السيّاسة الجبائية الاهداف و الادوات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جـامعة الجـزائر، 2006/2005، ص24. **عن:** قوانين المالية للسنوات 2002 2003 2004 2005.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من الجدول نستنتج ان الإيرادات الجبائية لسنة 2002 **تمثل نسبة** 30,10 % مـــن مجمـــوع الإيرادات. في حين تمثل الجباية البترولية نسبة 62,68 % من مجموع الإيرادات هذه من جهة و تمثل الإقتطاعات المباشرة نسبة 22,68% من مجموع الإيرادات الجبائية اما الإقتطاعـــات غـــير المباشـــرة (تسجيل وطوابع، ضرائب على الاعمال، حقوق غير مباشرة و حقوق جمركية) **تمثل نسبة**77,32 % من مجموع الإيرادات الجبائية.

كما ان المردودية الجبائية يمكن تقديرها ايضا من حيث سياسة الإنفاق العمومي المنتهجة و **ما** يلاحظ في هذا السياق هو تزايد حجم النفقات العمومية نظرا لتكثف دور الدولـــة حـــول عـــاملين اساسيين من دالة الإنتاج وهما : راس المال المادي (**الهياكل القاعدية**) و راس المال البشري (**التعليم، الصحة، الحماية...الخ**) و بجد هذه الظاهرة تبريرا لها ضمن عناصر النّظرية الإقتصادية التي تفسرها.

فقانون Loi de Wagner.المقترح سنة 1883[*] يشرك حركة النفقـــات العموميـــة مباشرة بالتنمية الإقتصادية للبلد المعتبر، والمؤشر المرجعي هو دخل الفرد بحيث تزايده مع تزايد حركية النمو يؤدي إلى الإرتفاع المستمر لحجم النفقات العمومية.

(*) القانون كان مؤسسا على دراسة قام بها أدولف Wagner حول تجربة ألمانيا، إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية بأخذهم ببرامج التصنيع في نهاية القرن التاسع عشر الذي يحفزّ ثلاث فئات من النفقات و هي النفقات التنظيمية، نفقات التربية و نفقات الحماية الاجتماعية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل(01) يبين إيرادات الضرائب كنسبة من الناتج المحلـــي الإجمـــالي، **(en% du PIB, 2002)**، وبالتالي متوسط معدل الضرائب، الذي يعكس النطاق الواسع لحجم الإنفاق الحكومي.

الشـكل(1) الإنفـاق الحكـومي لبعض الـدول المتقـدمة

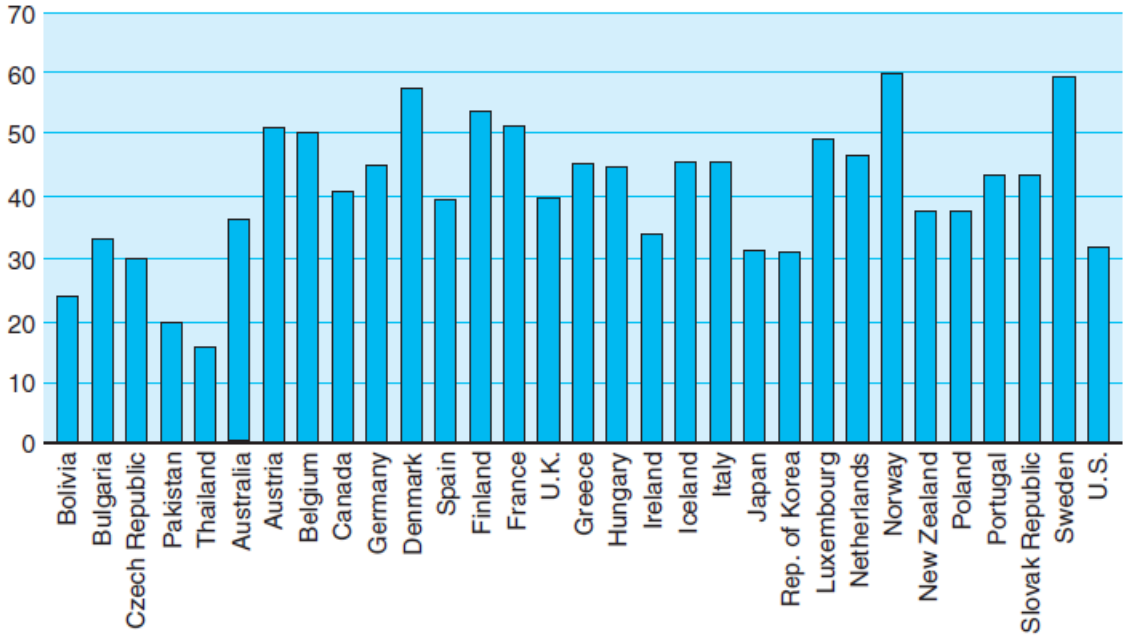

Source: David Miles & Andrew Scott: **MACROECONOMICS UNDERSTANDING THE WEALTH OF NATIONS**, Second Edition, John Wiley & Sons, Inc, 2005, p226.
From OECD Online Database and IFS Database (2003).

فإقتراح Wagner يظهر متناسقا لانه يشرك التدخل العمومي بوظائف السياسة المرافقة حسب درجة التنمية في البلد، فعملية البحث عن النمو المستديم تستلزم التزام إنفاقي عمومي قوي، وسياســة تحويلات سخية لمرافقة تطور المداخيل، مما ينتج عنه بالضرورة إرتفاع النفقات العمومية وهذا ما نجده في فترات الإختلال السياسي (الحروب) و الإختلال الإقتصادي (الازمات)، لكن قــانون Wagner لا يتحقق إلا على المدى الطويل لان التنمية الإقتصادية لا يمكن تقييمها إلا على اساس مــدّة زمنيــة طويلة مما يجعله قانونا قائما على التجربة، و لا يكفي لاستنتاج قانون نهائي، لهذا الســبب ظهــرت تفاسير اخرى كنظرية الطلب العمومي المتزايد، التي تسمح باستعمال القياس الإقتصــادي في تحديـد دور المتغيرات، التي تؤثر مباشرة على الطلب العمومي. حيث تبين ان تاثير إرتفاع الدخل الوطني على النفقات العمومية ليس بالحجم الذي تصوره Wagner حيث تم اختيار نموذج الطلب على النفقــات

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

العمومية لبعض دول المجموعة الإقتصادية الاوروبية للفترة ما بين سنة 1953 و سنة 1972[1] واظهرت النتائج ان معدل المرونة بين الدخل و النفقة العمومية هو اقل من الواحد وعلى سبيل المثال: في فرنسا 0,489، إيطاليا 0,828 و في إنجلترا فهو 0,371 وهو ما لا يحقق قانون Wagner، في حين كان معدل المرونة بالمانيا 1,275 وهو ما يطابق قانون Wagner.

المطلب الثاني: الأهداف ذات البعد الاقتصادي:

نظرا للآثار المتعددة التي يمكن ان تحدثها الضريبة على النشاط الاقتصادي ، اصبحت السياسة الجبائية تستعمل كاداة للسياسة الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية،و التي تعمل في إطار وظيفتين اساسيتين هما ضبط النشاط الاقتصادي والتخصيص الامثل للموارد المتاحة[2].

إن استعمال ادوات السياسة الجبائية إقتصاديا يمكن ان يكون في إطار سياسة كلية او في إطار سياسة جزئية، كما ان التاثير الكلي يمكن ان يكون على المدى القصير، او على المدى المتوسط تتعدد الاهداف الاقتصادية للسياسة الجبائية وتختلف تبعا للواقع الاقتصادي لكل دولة فاهدافها في الدول الراسمالية المتقدمة ليست نفسها الاهداف التي تسعى إليها هذه السياسة في الدول النامية ويمكن إجمال اهم الاهداف الاقتصادية للضريبة فيما يلي :

1 تحقيق النمو الاقتصادي

يرتبط النمو عادة بتراكم اربع عوامل رئيسية و هي: الراسمال المادي، و التكنولوجي، والبشري و العمومي، تشترك مع بعضها لإنعاش النمو الاقتصادي في إطار السياسة الاقتصادية العامة، وترتبط السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي من خلال اثر الضرائب على محددات النمو الاقتصادي والتي تتمثل في نوعية وكمية الاستثمارات والالات والمعدات وفي راس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ، ومن خلال تعديل بعض انواع السلوك والقيم في البنية العامة والتي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، عموما فان علاقة الضريبة بالنمو الاقتصادي سيتم التفصيل فيها في الفصل الثالث اين سيتم مناقشة مدى التاثير السياسة الجبائية على مكونات النمو.

1 -J.BERNARD : **économie publique** - Edition ECONOMICA -Paris 1985 –PP 13-16

2 -Christoph HICKLY **: La politique fiscale dans les pays industrialises**, Dunod ,Paris, (1999).p67.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فحسب "ج . م كيتز" فإن زيادة النفقات العمومية في شكل استهلاك او استثمارات عمومية و تقديم تحويلات جديدة او تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[1]، **فتصبح** موازنة الدولة بذلك اداة فعالة للسياسة الإقتصادية بحيث تسمح بنمو الطلب الكلي.

إن بعث النشاط الإقتصادي عن طريق الطلب له اثار إيجابية على مجموع الاقتصاد و توصف هذه الاثار بالمضاعفات، حيث يمكن ان يكون تاثير الإقتطاع الجبائي عليها تاثيرا خلفيا او تاثيرا اماميا، و يمكن التطرق لهذه المضاعفات كما يلي:

- **مضاعف النفقات العمومية:**

وهو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (Y) النابجة عن إرتفاع مبالغ النفقات العمومية (G) بحيث ان تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية، و هذا المضاعف يساوي[2]

$$Y = K. \quad Y$$

إن إرتفاع النفقات العمومية يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج (الناتج الداخلي الخام)، **مما يسبب** ارتفاع المداخيل الموزعة، و جزء من هذه المداخيل يتحول إلى استهلاك، و هذا الاخير يحفز بدوره الإنتاج، وهكذا فإن الية المضاعفة تبدا في العمل.

- **مضاعف التحويلات العمومية :**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (Y) النابجة عن ارتفاع مبلغ التحويلات الموزعة (F) بحيث ان تمويل هذه التحويلات يكون عن طريق الموارد الجبائية (او شبه جبائية) وهذا المضاعف يساوي $Y = K.C. \quad F$

بحيث نلاحظ ان مضاعف التحويلات اقل من مضاعف النّفقات العمومية حتى و إن كان $F = G$.

1 -D. LABARONNE: **MACROECONOMIE-les fonctions économiques**-édition SEUIL PARIS1999, P.29

2- A. SAMUELSON : **Les Grands Courants de la pensée économique** -OPU-Alger 1993, PP.475-476

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لان: $F < G$ $(0<C<1.)$ C.

فبعكس النفقات العمومية فإن التحويلات لا تؤثر مباشرة على مستوى الإنتاج، فهي تمثل ارتفاعا في الدخل الموزع حيث يستهلك جزءا، و يدخر الجزء الاخر، و الجزء المستهلك هو الذي يؤثر مباشرة على الإنتاج.

- **المضاعف الجبائي :**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (G) النابحة عن تخفيض العبء الجبائي وذلك بتخفيض نسب الإقتطاعات المباشرة و غير المباشرة (T) مما يؤدي إلى إرتفاع الطلب و منه الاستهلاك و هذا المضاعف يساوي[1]:

$$G = K.-C.\ T$$

و بذلك فإن له نفس القيمة المطلقة لمضاعف التحويلات و لكن بإشارة معكوسة نظرا لان الاثر الاولي لزيادة الإقتطاعات الجبائية يتمثل في انخفاض المداخيل و الإنتاج يساوي القيمة:

$$C.\ T$$

إن تخفيض حجم الإقتطاع الجبائي يؤدي إلى زيادة المداخيل المتاحة و الإنتاج بحيث ان له اثر توسعي على الناتج الداخلي الخام اقل من حالة الزيادة في النفقات العمومية و مكافئ لحالة الزيادة في التحويلات العمومية.

- **مضاعف الاستثمار:**

إن قرار الاستثمار يتوقف على الخاصية الجبائية في إطار تهيئة المناخ الإستثماري و قد تكون محددة له في اغلب الحالات و يعبر **مضاعف** الاستثمار **على** الزيادة في المداخيل و الإنتاج (Y) النابحة عن زيادة حجم الاستثمار (I) **بسبب** استعمال المحفزات الجبائية او النفقات الجبائية و هذا المضاعف يساوي:

$$Y = K.\ I$$

1- A. SAMUELSON: OP. Cit – P.476

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بزيادة الاستثمارات فإن المستثمرين يساهمون في نمو الإنتاج و إرتفاع الدخل الوطني، و هذا الإرتفاع في الدخل يؤدي إلى إرتفاع الاستهلاك و الادخار للعائلات، و إرتفاع الاستهلاك يؤدي بدوره إلى نمو الإنتاج و الدخل، بحيث ان هذا النمو يؤدي إلى وجود مستويات استهلاك اخرى وهكذا...

مما سبق نستنتج ان إرتفاع الاستثمار له اثر توسعي على الناتج الداخلي الخام يكافئ الاثر التوسعي للنّفقات العمومية لكنهما يختلفان من حيث التاثير الجبائي، فارتفاع الاستثمار يكون نتيجة التوسع في الإنفاق الجبائي، اما إرتفاع النّفقات العمومية فيكون نتيجة التوسع في التمويل الجبائي لها.

- **مضاعف الموازنة المتوازنة:**

و هو يعبر عن الزيادة في المداخيل و الإنتاج (Y) النابجة عن الزيادة المتساوية و المتزامنة للنّفقات العمومية و الإقتطاعات الجبائية (G = T) فأثر المضاعف الموجب الناتج عن إرتفاع النفقات العمومية يجب تعديله بالاثر المضاعف السالب، الناتج عن إرتفاع العبء الجبائي.

و الاثر المضاعف الإجمالي يساوي مجموع الاثار المترتبة عن تغييرات G.وT على النّشاط الإقتصادي.

$$T = (K. \quad G) + (K.- C. \quad T)$$

و بافتراض ان لدينا: $T = G$

$$Y = 1 / (1-C) \quad G + C/ (1-C) \quad G$$

$$Y = (1-C) / (1-C) \quad G$$

$$Y = \quad G$$

حيث تغيّر الدّخل الوطني يساوي التغيّر في الإنفاق العمومي وبذلك فإن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي 1 ، و هو محتوى نظرية هافلمو Haavelmo الموازنة ليست حيادية حتى و إن تمت عملية تمويل النفقات العمومية كلية بالضرائب، فإنها تولد اثرا محفزا على النشاط الإقتصادي.[1]

1 - J.P. PAULET : **Dictionnaire d'économie**, édition EYROLLES, Paris 1992, P 107.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 تحقيـ ـق الاستقـ ـرار الاقتصـ ـ ـادي:

تعتبر السياسة الجبائية، إلى **جانب سياسة** الإنفاق الحكومي من بين الادوات الاساسية **للسياسة** الاقتصادية، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المديين القصير والطويل . ويمكن للسياسة الجبائية المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تاثيرها على الطلب الكلي. **فتخفيض** الاستهلاك عن طريق الرفع من الضرائب على الإنفاق، و الضرائب على الدخل، إلى **جانب كبح** الاستثمارات، عن طريق الرفع من معدل الضريبة على ارباح الشركات، و تغيير نظام حساب الإهتلاك، و الحـــد من الإعفاءات، سيؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي و التاثير على مستويات التضخم نتيجة تخفيض الدخل النقدي المتاح للافراد1، و تسعى السياسة الجبائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال محاربة الركود الاقتصادي، و التضخم و حتى الركود التضخمي وتحقيق التوظيف الكامل واستقرار مستويات الاسعار ، وتختلف بذلك الادوات المستعملة في إطار السياسة الجبائية تبعا للظرف الاقتصادي الذي يعرفه كل بلد[2] و يمكن توضيح دور السياسة الجبائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التعرف على كيفية تاثيرها في إزالة **الفجوة الانكماشية** التي يعاني منها الاقتصاد، وهو ما **يوضحه** الشكل التالي:

الشكل:2

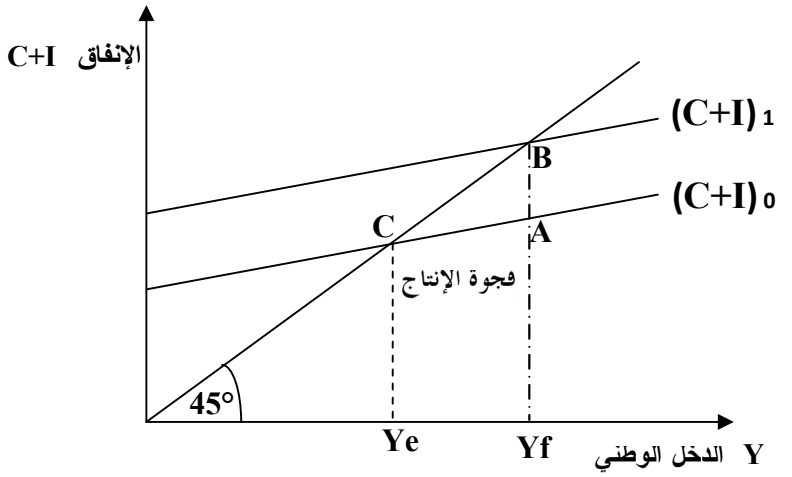

استخدام السياسة الضريبية في إزالة الفجوة الانكماشية

المصدر: عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.ص95.

1- Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz, Paris, 2000, p335.
2 - Bernard Bobe: **Fiscalité et choix économiques**, édition Calmann-Lévy , Paris, 1978,p137.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- يمثل خط 45° نقاط التوازن المحتملة لكل من الطلب الكلي والدخل الوطني.
- تمثل النقطة Ye الدخل الوطني عند مستوى التوظيف الكامل للمـــوارد المتاحـــة للمجتمع.
- يمثل المنحنى $(C+I)_0$ منحنى الطلب الكلي المعبر على مجموع الإنفاق.
- تمثل النقطة C نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي $(C+I)_0$ مع خط 45° والتي تحقق دخلا توازنيا.

يتبين لنا من الشكل ( ) ان الدخل التوازني Ye اقل من الدخل الوطني Y_f الذي يمكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل، حيث توجد في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب Y_f Ye و التي ينتج عنها فجوة انكماشية في الطلب الكلي تقدر ب AB وهـــي عبارة عن المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف او الاستخدام التام[1] .

و لإزالة هذه الفجوة الانكماشية، و الوصول بالدخل الوطني إلى حالة الاستخدام التام، يجـــب إتباع سياسة ضريبية ملائمة وهي تتمثل في تخفيض معدلات الضرائب حتى تســـمح بزيـــادة دخـــل القطاع العائلي، وقطاع الاعمال الخاص، و ذلك لزيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي والاســـتثماري، وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي على الإنتاج الوطني في المجتمع وتستمر في نفس السياسة حتى نصل إلى مستوى المنحنى $(C+I)_1$ حيث تزول الفجوة الانكماشية ويتحقق التوازن بوصول الدخل الوطني إلى Y_f اين تتحقق العمالة الكاملة للاقتصاد .

اما فيما يخص إزالة الفجوة التضخمية فيمكن تمثيلها بمنحنى فيلبس *Phillips* ففي حالة التشغيل الكامل لليد العاملة و الذي ينتج تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل، و بحد هذه الوضعية ضمن سياسة الإنعاش (إرتفاع الطلب الكلي)، و التي تؤدي إلى التضخم، اما الوضعية العكسية فهي كبح النشاط، و الطلب مما يسمح بالحد من التضخم، و إرتفاع البطالة، حيث تستعمل سياسة جبائية توسعية في الوضعية الاولى، و سياسة جبائية إنكماشية في الوضعية العكسية، و بذلك نجد انفسنا امام إشكال محرج و هو الاختيار بين البطالة او التضخم.

1- عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص96.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذا الإشكال مثله بيانيا فيليبس *Phillips* و هو اقتصادي قام بدراسة العلاقة بين التضخم و البطالة في بريطانيا سنة 1958

الشكل (3): منحنى فيليبس

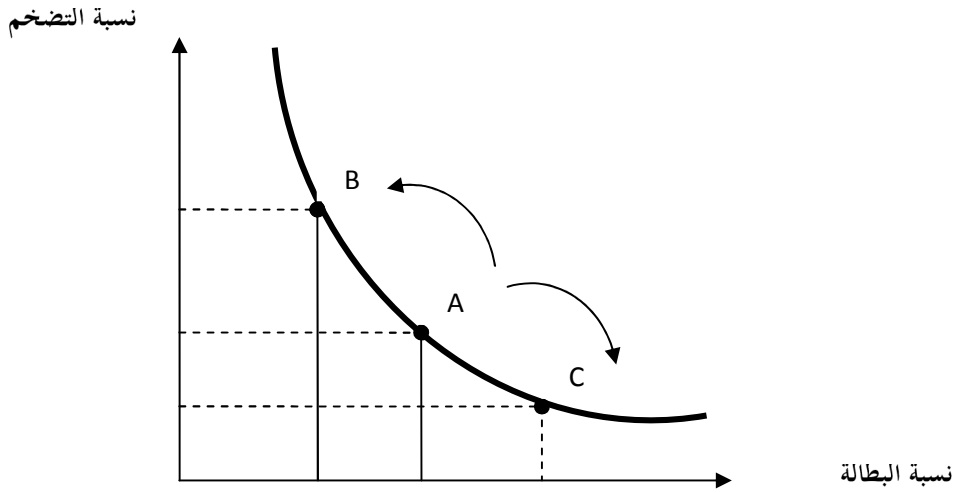

المصدر: فلآح محمد: **السـيٌاسة الجبـائية الأهداف و الأدوات** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جـامعة الجـزائر،ص45.

A→ B: يمكن تخفيض نسبة البطالة و رفع نسبة التضخم.

A→ C: يمكن التخفيف من التضخم **بالتعايش مع بطالة خانقة**.

حيث يجب الاختيار بين هدف التشغيل الكامل او هدف استقرار الاسعار، كما يجدر الملاحظة ان منحنى فيليبس لا يتحقق في المدى الطويل.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: الأهداف ذات البعد الاجتماعي:

لم يقتصر دور الضريبة على الاهداف الاقتصادية والمالية، بل اصبح يتعداه ليشمل تحقيق اهداف اجتماعية اخرى وذلك في سبيل المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لاي بلد. ولقد اخذ الهدف الاجتماعي للضريبة اهمية متزايدة بتعاقب السنوات حيث إن إعادة توزيع الدخل اصبحت من اولويات السياسة الجبائية ، كما ان هذا الهدف اصبح بالنسبة للخطاب السياسي، و الإعلامي الهدف الاساسي للضريبة ، حتى انه في الولايات المتحدة الامريكية تعد مسالة تقريب الفجوات الكبيرة في الدخول بين افراد المجتمع، و القضاء على مشكلة الفقر من مسائل الامن القومي هناك لما لها من اثر بالغ على التماسك والتكامل الاجتماعي في اي مجتمع.

إن الاهداف الاجتماعية للاقتطاع الجبائي تترجم عادة بالحفاظ على التوازن الاجتماعي وتطوير هياكل المجتمع و ذلك بإحداث العدالة الاجتماعية على مستوى الافراد و على مستوى القطاعات الإقتصادية لان تطور هياكل المجتمع يتوقف على تطور الهياكل الإقتصادية ايضا .

و بحدر الإشارة إلا ان البعد الاجتماعي للاقتطاع الجبائي له محدداته لذلك يجب استعماله بحذر لان الجباية المثقلة يمكن ان تؤدي إلى حصول السلطات العمومية على اهداف غير تلك المنتظرة كتقلص النّشاطات، تسرب رؤوس الاموال، الإفلاس... الخ، فكثرة الضرائب تطرد الضريبة.

و يمكن تناول موضوع التغيير الجبائي من حيث ثلاثة عناصر، إعادة توزيع الدخل الوطني، التوازن الجهوي، الحفاظ على قيم و ممتلكات المجتمع.

1 إعادة توزيع الدخل الوطني:

بذلك تعتبر الضريبة إحدى الادوات التي تستطيع الدولة من خلالها معالجة مشكل التفاوت الكبير في المداخيل والثروات بين افراد المجتمع لإرساء مبدا العدالة الاجتماعية، و ذلك بالرفع من القدرة الشرائية الحقيقية لاصحاب الدخول الضعيفة، و الحد من تلك التي يتمتع بها اصحاب المداخيل والثروات العالية، و هذا عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الدخل والتركات، و إعفاء حد ادنى معين للدخول من هذه الضرائب، إضافة إلى منح امتيازات ضريبية لذوي الحاجات الخاصة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

واخذ الظروف الشخصية للممول بعين الاعتبار ،ولكي تنجح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخول في المجتمع ينبغي ان تتسم كل من ضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك بالتصاعدية. فتقتطع ضرائب الدخل بنسبة اكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه، و في حال الضرائب على السلع والخدمات، تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه السلع والخدمات على اساس الفئات المستهلكة لها، بحيث تحدد اسعار **ضريبية** اعلى على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الاغنياء. وهكذا فانه لكي تنجح السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل فانه ينبغي ان **يتحمل** الاغنياء بنصيب اكبر من عبئ الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك.[1]

نشير في هذا الإطار إلى ان السياسة الجبائية تعتبر مكملة لسياسة الإنفاق العام في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وهو الامر الذي يستدعي تنسيقا كبيرا في استعمال ادوات كلا السياستين، **فالسياسة** الاتفاقية لحصيلة الضرائب تساهم في تقليل حدة التفاوت بين الدخول و الثروات، إذ ان الدولة تعمل على تكييف إنفاقها العام بحيث يفيد ذوي الدخول الضعيفة اكثر مما يفيد ذوي الدخول المرتفعة، و قد يتم ذلك بطريقة مباشرة من خلال منح المسنين والعاطلين عن العمل إعانات **نقدية**، او بطريقة غير مباشرة من خلال التوسع في اداء الخدمات العامة، في ميادين التعليم والصحة و الإسكان ، ويترتب على ذلك زيادة الدخل الحقيقي للفقراء ، و تقليل الفوارق بين دخول الطبقات وتصحيح الهيكل الاجتماعي وتحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي بين افراد المجتمع[2].

2 الحفاظ على القيم البيئية :

يتطلب النمو المستديم الحفاظ على القيم البيئية للمجتمع، باعتبارها تمثل إطار الحياة و البقاء، فقد يحدث ان يؤدي النشاط الإقتصادي الحاد إلى استنفاذ بعض الموارد الطبيعية، او يؤدي إلى تلوث البعض الاخر كالمياه، الاراضي، و الهواء، في هذا المحتوى يجب حماية البيئة من جهة، و التسيير الطويل المدى للموارد الطبيعية من جهة اخرى، و هو ما يعتبر من اولويات السلطات العمومية في البلاد، فعملية حماية البيئة في إطار السياسة الجبائية تكون من خلال الإخضاع الإضافي للانشطة الملوثة التي تتعامل مباشرة مع البيئة (كتصريف المواد الكيماوية السائلة الناتجة عن معالجة مواد إستهلاكية في

1 المرسي السيد حجازي، المرجع السابق، ص51.
2 ناصر مراد، المرجع السابق، ص64.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

البحر او في الوديان)، نظرا لان عملية التطهير تكلف نفقات باهضة وهذا باعتراف الاخصائيين فمثلا إنشاء محطة لمعالجة وتطهير المياه يكلف ثلاث مرات اكثر من إنشاء مصنع لإنتاج الورق، و بذلك فإن هذه الإقتطاعات الإضافية تساهم في تمويل مشاريع حماية البيئية من جهة، و بما انها ترتبط بالنشاط الملوث، فإنها تجبر ضمنيا اصحاب هذه الانشطة بإيجاد افضل السبل للتخلص من هذه النفايات من جهة اخرى، كعملية الرسكلة او التخلص. فمثلا الشركة الوطنية سونا طراك تنوي إنجاز سبع وحدات لاسترجاع الغازات المحروقة و التخلص منها نهائيا إبتداءا من سنة 2010 بغلاف مالي يقدر ب 1220 مليون دولار.

اما عملية التسيير الطويل المدى للموارد الطبيعية فإنها تستلزم الاستعمال الامثل لهذه الموارد دون تبذير، فمثلا استهلاك المياه يجب ان يخضع إلى نسب اقتطاع غير مباشرة متصاعدة حسب حجم الاستهلاك، مع وجود حد ادنى للإستهلاك لا يمكن إخضاعه، و نفس الامر ينطبق على موارد الطاقة. و اخيرا فإن كل نشاط يمس بالقيم البيئية يمكن إخضاعه جبائيا (مما يسمح بميلاد فرع جديد ضمن علم الجباية يسمى بالجباية الإيكولوجية ...الذي يكون تابع للفرع الإداري الجديد تسيير البيئة، *Management Environnementale*.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصه و استنتاجات الفصل الاول

لقد خلصنا من الدراسة و العرض السابق ان السياسة الجبائية هي احد مكونات السياسة المالية، وهذه الاخيرة احد مكونات السياسة الاقتصادية. و بالتالي الاهداف المقدرة للسياسة الجبائية يجب ان تخدم الاهداف الكلية للسياسة الاقتصادية، و من العرض السابق يتبين ان الاهداف المالية للسياسة الجبائية تشجع إرتفاع العبء الجبائي، و الاهداف الإقتصادية تتارجح بين إنخفاض و إرتفاع العبء الجبائي، و هذا حسب ما إذا تعلق الامر بسياسة التوسع او سياسة الاستقرار، اما الاهداف الإجتماعية فإنها ترتبط بمدى تحقيق الاهداف المالية و الإقتصادية .

كما ان المردودية المالية للإقتطاع الجبائي تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن المالي، والفعالية الإقتصادية تتوقف على حسن التسيير الجبائي للتوازن الإقتصادي، اما العدالة الإجتماعية **فتتوقف على حسن** التسيير الجبائي للتوازن الإجتماعي، فهذه التوازنات تبدو متناقضة و تحدد البنية القاعدية للسياسة الجبائية.

غير ان تناقض اهداف السياسة الجبائية يعتبر نسبيا، لانه يمكن التوفيق بينها بإتخاذ إتجاه العبء الجبائي نحو الإرتفاع او الإنخفاض كمعيار فمثلا يمكن التوفيق بين تحقيق الاهداف المالية مع تحقيق الاهداف الإقتصادية ضمن سياسة الاستقرار، مع تحقيق بعض الاهداف الإجتماعية في حالة إرتفاع العبء الجبائي.

وعليه يمكن القول ان السياسة الجبائية هي سياسة ظرفية يجب ان تكون إجراءاتها متخذة بالتنسيق بين مختلف اشكال السياسة الإقتصادية و الإجتماعية في الدولة، إضافة إلى ان تحقيق الاهداف المالية يتوقف إلى حد بعيد على مدى بلوغ الاهداف الإقتصادية ضمن سياسة التوسع، و مدى تطور الهياكل الإجتماعية . و يبقى هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الاساسي الذي تسعى إليه السياسة الجبائية الجزائرية. و هو موضوع الفصل القادم.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثاني:

الأسـ ـس النظـ ـرية للنمـ ـو الاقتصـ ـادي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثاني:الأسس النظرية للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد كان مفهوم النمو لاقتصادي يشمل العمليات الواسعة للتحولات الكبرى في الهياكل القاعدية، هذه النظرة الواسعة للنمو كعملية تحويل اجتماعية سادت المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي (***A**.Smith; **D.**Ricardo **K**.Marx*) لكن مع ظهور النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين لم يصبح تحليل النمو واسعا شاملا بل اصبح ذا مفهوم ضيق يركز على التفاعل النسبي للمتغيرات المشاركة و المرتبطة بالناتج الحقيقي...تعددت النماذج الاقتصادية لتفسير النمو الإقتصادي نتيجة تعدد الاراء حول اهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، فنجد نموذج هارود دومار يعتمد على الإستثمار ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي، بينما يعتمد نموذج سولو على ثبات التوليفة الفنية لعناصر الإنتاج في تحقيق النمو المقدر او التوازن في النمو. وكذلك نماذج التغير التكنولوجي التي تطرقت إلى طبيعة التقدم التكنولوجي، وكذا تجسيد التقدم التكنولوجي ...

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: أوليّات في النمـو الاقتصـادي

الاوليّات و هي الانطلاقات او المبادئ الواجب توافرها في اي تحليل، قبل الشروع في طرح اهم النظريات المفسرة للموضوع.

و تشتمل اوليّات النمو الاقتصادي على المفاهيم العامة للنمو، تصنيفه، و اهم المقاييس المستعملة في قياسه.

المطلب الأول: مفهـوم النمـــــو

يوجد تشابه كبير بين مفهوم النمو و التنمية و التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى وقوع نوع من الخلط لان كل منهم يعني الزيادة في الدخل الوطني، ومن اجل فهم معنى النمو الإقتصادي وجب التطرق إلى مفهوم التنمية الإقتصادية و التقدم الاقتصادي ومدى التداخل الحاصل بينهم.

1- تعريف النمـــو:

يقصد بالنمو لغة: الزيادة و الاتساع، يقال نمى الشيء إذا اتسع و كبر. النماء الزيادة. نمى ينمي نميا، و نماء: زاد وكثر، وربما قالوا: ينمو نموا. وانميت الشيء ونميته: جعلته ناميًا، والنماء: الربع.[1]

اصطلاحا:

- يدعى على الديناميكا طويلة المدى لنظام اقتصادي معين اي حركة هذا النظام عبر الزمن الطويل، و تقاس هذه الحركة بمدى تغير احد المتحولات كالاستهلاك او الإنفاق القومي او الناتج المحلي، و التغيير قد يكون بمعنى الزيادة او النقص، فالنمو يمكن ان يكون موجبا او ساليا، ويعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوما كميًا يعبّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرّف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول ان النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي، وبما ان النمو يعبّر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه ياخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، اي معدل نمو الدخل الفردي.

1 لسان العرب 4551،4552/6، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، بدون سنة، ص366.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- يدعى على الجزء من الفكر الاقتصادي الذي يعني بتحليل كيف يتحدد المعدل الذي على اساسه ينمو النشاط الاقتصادي من عام إلى اخر، ونعني بنمو النشاط الاقتصادي نمو المؤشرات المختلفة التي لها دلالة علة النمو مثل الدخل القومي، والاستهلاك القومي، والتوظف الكلي، والاستثمار الكلي... ، إن نظرية النمو بالرغم من انها زودتنا ببعض المفاهيم لحركة النشاط الاقتصادي، إلا انها تستمد اهميتها من محتواها الرياضي اكثر من محتواها الاقتصادي التطبيقي. ونلاحظ اننا عنينا بمفهوم النمو: تزايد المؤشرات الكلية الخاصة بالفرد في المتوسط، حيث قد يزيد سكان الدولة بمعدل يمتص كل زيادة في هذه المؤشرات، ويبقى المجتمع تبعا لذلك مجتمعا لم يتخطى بعد مرحلة محاولة الانطلاق للانضمام إلى الدول الصناعية المتطورة او الدول الغنية بشكل عام. ولا يجب ان يخلط بين نظرية النمو، وبين اقتصاديات النمو في الدول النامية التي هي في الوقع موضوعات عملية وعقلانية بالمقارنة مع نظرية النمو التي تبدو مجرد نظرية بحريدية لا تستطيع ان تبين التفاعل والتشابك بين المتغيرات المختلفة في الوقع العملي[1] .

- توجد العديد من تعاريف النمو الاقتصادي، فيمكن تعريف النمو بالزيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن ، و الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب، غير انه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي[2]، اما الاقتصادي ***S.Kuznets*** في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي يعرف النمو الاقتصادي كـــما يلي " النمو الاقتصادي هو اساسا ظاهرة كمية، و يمكن تعريفه بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي، و هو يبين انه من خصائص النمو الاقتصادي الحديث. سرعة معدل التحول الهيكلي، والذي يتضمن التحول من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات، كما يبين ان النمو الاقتصادي الحديث ينطوي على الدور المتزايد للتجارة الخارجية وان التقدم التكنولوجي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية،[3] و النمو الإقتصادي يعني الزيادة الثابتة او المطردة في السعة

1 لسان العرب، نفس المرجع، ص366.

2 صواليلي صدر الدين: **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، جـامعة الجـــزائر، السنة الجامعية 2005 2006 ، ص24

3 -Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, p12.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإنتاجية للإقتصاد القومي والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع.[1]

كما يمكن للنمو الإقتصادي ان يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني اكبر من معدل نمو السكان او ان يكون غير صاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان ارفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

2 مفهـ ـ ـوم التنمـ ـية

حاول الاقتصادي **فلاديمير كوسوف** تقديم **تعريف لكل من** النمو والتنمية، مفاده ان النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل ايضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الاكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي، اي لصالح القطاعات الاكثر تامينا لتطوره وهي القطاعات الاكثر حركية، و ديناميكية على امتداد الاجل الطويل[2]، **فالتنمية** هي عبارة عن ذلك التوسع الاقتصادي المقصود و الذي لا يمكن ان يحدث بدون **تدخل** الدولة و على ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية و هي تعرف بتزايد معدل تغير المؤشرات الاقتصادية الكلية، كالدخل والاستهلاك و التكوين الراسمالي، و يمكن تعريفها **كذلك** بمجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي استنادا إلى قواه الذاتية، مع ضمان تواصل هذا النمو و اتزانه لتلبية حاجيات افراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية[3]، و تعرف كذلك بتلك الزيادة الحقيقية في الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة و طويلة، والتي غالبا ما تتحقق غير متاثرة بالدورات الاقتصادية، في غالب الاحيان يكون مفهوم التنمية مرتبط بمفهوم النمو، و ظل هذا المعنى محصورا في البعد الاقتصادي طيلة سنوات الخمسينيات و الستينيات و منتصف السبعينيات و الذي كان يقصد به مقدار الزيادة في الدخل

1 محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : **الحوار المتمدن- العدد: 2371- 2008 / 8 / 12**، عن الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143728

2 مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984، ص174.

3 مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية**، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، 1999 ص44.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

القومي او ارتفاع متوسط الدخل الفردي، و في بداية منتصف السبعينيات برز للوجود مفهوم جديد لعملية التنمية و هو الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع و الجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم و الجانب الثقافي المرتبط بمنظومة القيم و المبادئ السائدة في المجتمع ، و بالتالي فان هذا المفهوم الجديد لعملية التنمية جاء ليبرز الجوانب الاخرى لهذه العملية و المتمثلة في الجوانب الاجتماعية ،السياسية الثقافية و الإنسانية إلى جانبها الاقتصادي.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا ان مفهوم التنمية اكثر شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي، حيث ان التنمية الإقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها إجراء تغييرات في هيكل الناتج. الامر التي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الإقتصادية. ومنه نستطيع القول ان التنمية هي عبارة عن نمو مصاحبا بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للافراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الإقتصادي، او المتبقي بعد تلبية حاجات الافراد والموجه للاستثمار.

3 مفـ ـهوم التقـ ـدم الاقتصـــادي

إن قياس النمو الإقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. اما التقدم الإقتصادي فهو الزيادة بين فترة واخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف *R.BARRE* التقدم الإقتصادي بانه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" . ويعبر التقدم الإقتصادي عن " مجموع التطورات في الميدان الإقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو"[1]

1 - Longatte et Vanhove, **économie Générale**, Dunod, Paris 2001, pp 53-54

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: أهمية دراسة النمو الاقتصادي و أهم محدِّداته

1- أهمية دراسة النمو الاقتصادي

تعتبر الدراسات في مجال النمو الاقتصادي من اوسع المجالات و استمرارية البحث والدراسات حتّى 1980 خلق الكثير من البحوث النظرية، و التقارير الإحصائية

Samuelson و *Nordhaus (2001)*[1] يعتبران النمو الاقتصادي العامل الوحيد و المهم الذي يمكنه إنجاح اقتصاديات الدول.

و نعني باهمية النمو الإقتصادي **هو ما** يحققه للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن:

بالنسبة للافراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للافراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الافراد وتحسين الصحة العامة. **كما** يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للافراد ويفتح لهم افاق التحضر والرفاهية.

بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للافراد و الساهرة على امنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، و**بما** ان النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها **مهماتها** المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما ان النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الافراد وضمان بعض الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة ان تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

2- عوامل النمو الاقتصادي

تتمثل عوامل النمو الإقتصادي اساسا في العمل وراس المال والتقدم التكنولوجي:

العمل: نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته،[2] وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، هذا من جهة ومن جهة اخرى بإنتاجية عنصر **العمل** بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل ادى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم ان عدد العمال او عدد

1 -Samuelson, P.A., Nordhaus, W.D., **Economics International**, 17th, edition, New York, McGraw Hill, p.568, 2001

2 - Longatte et Vanhove, Op Cit, p56

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

راس المـ ـال: والقصد **منه** مجموع السلع التي توجد في وقت معين، في اقتصاد **معين**[1] بالإضافة إلى العمل يعتبر راس المال عنصرًا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

التكنـولـوجيا: اي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا اكثر من ظهوره في اختراع انواع جديدة من السلع او تطوير الموجود منها وبعبارة اخرى فإن عناصر الإنتاج الارض والعمل وراس المال بحاجة إلى انواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات[2].

3 قيـاس النمـو الإقتصـادي

يَقاس النمو الإقتصادي من خلال تطور الناتج الداخلي الخام *PIB* للفترة ***n*** بالعلاقة التالية[3]

$$t = \frac{PIBn - PIBn-1}{PIBn-1} \times 100$$

(PIB): الناتج الداخلي الخام

(t) : معدل النمو ***(taux de croissance)***

اختلفت النظريات المفسرة للنمو من حيث درجة اعتمادها لعوامل الإنتاج لكن كلها تتفق في اعتبار الناتج الوطني الخام *PIB* **كأحسن** مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي، و الهدف من اعتماد هذا

1 برنيه وسيمون، **أصول الإقتصاد الكلي** ترجمة شمس الدين، بيروت، 1989، ص451.

2 فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمّان 2008،ص 73 74.

2- Arnold Heertje et d'autres, **Principes d'économie politique**, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003, p262.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المؤشر هو تبيين مدى قدرة الاقتصاد في تلبيته لحاجات السكان، بقياس النسبة او المعدل الذي يجب ان يزيد فيه حجم الناتج من السلع و الخدمات، في المدى الطويل.

و يجب الإشارة ان اعتماد *PIB* كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ليست مقبولة بشكل نهائي لاحتوائها على النقائص التالية:

- حيث لا يتم احتساب الواردات و التي تعد كمورد للنمو الاقتصادي
- يهمل التغيرات الديمغرافية، مما يعني انه إذا كان معدل زيادة السكان اكبر من معدل زيادة الناتج الوطني فسينخفض المستوى المعيشي كنتيجة لذلك.
- لا يتم تفسير توزيع المداخيل و لا يبين اي فئة من السكان التي تستفيد من الناتج الوطني.
- لا يمكن من قياس تكاليف النمو الاقتصادي.
- لا يأخذ بعين الاعتبار منتجات الاقتصاد الموازي رغم انه يشكل حصة مهمة من قيمة المداخيل.

كما يمكن الملاحظة ان *PIB* يتاثر بعوامل اخرى كالتضخم، معدل نمو السكان، لهذا الدراسات الحالية في قياسها للنمو تاخذ **بالدخل الفردي الحقيقي** فهو يَمَكِنّ من تحديد الكميات المنتجة والمستهلكة لكل فرد، و هو كذلك معيار جيد للمقارنة ما بين الدول فيما يخص المستوى المعيشي، داخل و خارج الوطن. و في هذا المجال يوضح *Kuznets* بان قدرة الإنتاج في تعبيره عن النمو الاقتصادي هو القدرة على توفير السلع الاقتصادية المختلفة للسكان في الاجال الطويلة هذه القدرة المتزايدة في الإنتاج تعتمد على التطور التكنولوجي و التعديلات المؤسساتية و الإيديولوجية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: استراتيجيات النمـــو

1 إستراتيجية النمو المتوازن

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ بحيث ياخذ رواد هذه النظرية (نركس، و روستين رودان) بعيـــن الاعتبار ما يلي:[1]

اولا : دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الإنجازات الجماعية للبد، والتي غالبا ما تكون مقدّمة من طرف الدولة، وهي غير قابلة للتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد ادنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسّكك الحديدية، الطرق، إلى غير ذلك؛ والتي تتطلب مدة طويلة للإنجاز، وهو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تاجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة او بصفة موازية؛ نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، حيث تسمح هذه الهياكل بربط الاسواق فيما بينها وبتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسيع السوق الوطني وفتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب:

حتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات اعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد ادنى من الموارد لبرنامج التنمية؛ ولا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع ان يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الاني للصناعات الاخرى؛ بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الاخرى.

من الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن :

---

1 كمال بكري:**التنمية الاقتصادية**، بيروت، دار النهضة العربية، 1986، ص 79 84.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث ان النمو المتوازن يرفض بصفة او باخرى التخصص حسب التفوق المطلق او النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في ان واحد.

إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد اي طريقة من اجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها اقل من الحجم الامثلي الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.

عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر اموال ضخمة لتنفيذه .

2 إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الاخرى؛ ومن الرواد الاساسيين لهذه النظرية نجد هريشمان*، حيث ينتقل هذا الاخير من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون ان عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغيير، وبالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات او الصناعات الإستراتيجية، ذات اثر حاسم في تحفيز استثمارات اخرى مكملة، وهذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال وتطوير الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن اخرى و لكن على مستوى اعلى من الإنتاج والدخل.

رغم الانتقادات الموجهة لإستراتيجية النمو المتوازن المذكورة اعلاه و النمو غير المتوازن المتمثلة في كيفية اختيار القطاع الإستراتيجي، و كون لا توازن موجود لا مفر منه، فإن كل إستراتيجية ملائمة حسب كل بلد إن كان منفتحا على الخارج ام لا، و إمكانية تلاؤم كل إستراتيجية حسب مرحلة تطور البلد.

* ألبرت هريشمان(1915): ولد بألمانيا، دَرَسَ في كل من باريس ولندن، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة أين شَغِلَ عدة مناصب في العديد من المنظمات، من أشهر مؤلفاته" The stratégie of Economic Development (1958) الذي ترجم إلى 10 لغات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني: النظريات التقليدية في النمـــــو:

النظريات التقليدية في النمو هي التي اتت قبل نموذج سولو، الذي يعتبر الانطلاقة الاولى للدراسات الحديثة في نظريات النمو، و من بين الخصائص البارزة في المنظور التقليدي هي ان الإنتاج يستلزم عنصر العمل، الالات، والموارد الطبيعية، و بالرجوع إلى نظريات النمو الحديثة لا بحد اي منها تتجاهل عنصر العمل راس المال و الارض، و من اجل فهم حقيقة عمليات النمو وجب معرفة سرعة التراكم، ونسبة تقدم التقنية في بيئة متميزة بندرة الموارد، امام النمو المتزايد للسكان.

اهتمت النظريات التقليدية بإعطاء معنى او تعريفا محددا لعملية النمو"، "فهؤلاء حضروا الثورة الصناعية واهتموا بشروط التقدم التي تعتمد بصفة مباشرة على تطور المؤسسة، ومن بين الاسئلة التي كانت تشغلهم في قضية النمو هي:

ما هي القوى التي تتحكم في تطور النشاط الاقتصادي؟

كيف يمكن عزل السياسة او تدخل الدولة ؟

ما هو الاتجاه المتبع حتى يتم الوصول إلى التقدم و ذلك باقل وقت ممكن؟

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في النمـو الاقتصـادي

1- نظرية النمو الاقتصادي عند آ.سميث*

يعتبر ا.**سميث** اول اقتصادي يكتب في النظرية الاقتصادية و هو يشغل وظيفة جامعية، مما انعكس بشكل واضح في عرضه المنظم لافكاره في كتابه "ثروة الامم" ا.**سميث** لم ياتينا بنظرية متكاملة في النمو الاقتصادي مثل نظريات النمو الحديثة، فهو لم يضع نموذجا متكاملا، ولا دراسات كمية، إنما كانت جل إسهاماته في إرساء قواعد علم الاقتصاد، لكن و مع ذلك ساهم في وضع

---

*- **آدم سميث**(1723 1790) كان فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الاخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم .هذا الأخير، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من' أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. آدم سميث يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع، درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد .بعد تخرجه ألقى سلسلة ناجحة من المحاضرات العامة في أدنبرة، مما دفعه إلى التعاون مع ديفيد هيوم خلال التنوير الاسكتلندي. قضى عشر لسنوات في كتابة ثروة الأمم ,والذي نشر في عام 1776.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبادئ الاساسية لدراسة النمو الاقتصادي، بحيث ركزّ **ا.سميث** على القطاع الصناعي في عملية النمو، نظرا **لتزايد الغلة** في هذا القطاع الناتج **عن طريق تقسيم العمل** الذي يسمح **بتزايد** الإنتاجية، **وحسب ا.سميث** هناك عامل اخر يؤثر على النمو، وهو عامل **تراكم راس المال.**

بَحَث **ا.سميث** في كتابه" ***An Inquiry into the nature and causes of the wealth of nations***" تفسير كيفية وإمكانية الاقتصاد الوطني ان ينمي ثروته وثروة السكان، فقد عايش بداية النهضة الصناعية، و واجه التغيرات و كان شاهدا و واعيا للتغيرات المحيطة به.

أ- تـراكم رأس المـال و تقسـيم العمـل:

راى **ا.سميث** ان عمليات النمو هي باطنية المنشا[1] ***Endogenous Growth*** لإبرازه تاثير تراكم راس المال، و توفر التكنولوجيا الناتجة عن تقسيم العمل **على** المردودية، تركزت اهتمامات سميث حول العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل، يعني العوامل المؤثرة على الخبرة البراعة و الاحكام المطبقة في العمل، من هذا المجال يدخل عنصر تراكم راس المال في الصورة، **لأن ا.سميث يرجع** ارتفاع الإنتاجية إلى تقسيم العمل، و الذي بدوره يتاثر بمدى توسع الاسواق وتراكم راس المال[2].

ففي بداية الفصل الثالث من كتابه " اسباب ثروة الامم" تناول مفهوم "**تزايد الغلة**" **كما** فسر مزايا تقسيم العمل و المتمثلة في:

- **تحسـن** براعـة العمّـال
- ربح الوقت الذي كان يضيع في الانتقال من نشـــاط إلى اخر
- إبتكار الات جديدة متخصصة

في الفصل الثالث من كتابه "ثروة الامم" بيّن ان تقسيم العمل محدود بمدى اتساع السوق، **فكلما** اتسع السوق كلما زاد التخصص و تقسيم العمل بين السكان، و بين المصانع وبين الدول عن طريق الميزة التنافسية المطلقة.

- تراكم راس المال يدفع إلى تفعيل الطلب و يوسع من الاسواق بل و ينشا اسواق اخرى

يعتبر **ا.سميث** ثلاث حالات يمكن ان تحد من النمو رغم تراكم راس المال:

---

1 - Neri Salvadori , **The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective**, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA,p04

2- حازم الببلاوي: **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**،الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص 59.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- نقص في عرض اليد العاملة
- ندرة الموارد الطبيعية
- تلاشي دوافع تراكم راس المال و هي التي تتعلق بالسلوك الادخاري و الاستثماري.

ب تقسـيم العمـل و التبـادل التجـاري:

تقدير **ا.سميث** لفوائد التخصص في العمل قاده إلى مفهوم الميزة المطلقة[1] *Absolute Advantage* بين سميث الفائدة من تقسيم العمل بين الدول او التخصص في إنتاج السلع فيما بين الدول فسيعود بالفائدة لهم، فمبدا التخصص في العمل بين الدول يؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول، و هذا رد صريح على اراء الفكر الماركنتيلي"التجاري" الذي كان يرى ان التجارة ما بين الدول تقوم على اساس إغناء دولة و إفقار اخرى.

ت تقسـيم العمـل و اقتصـاديات الحجـم :

بين **ا.سميث** في ملاحظته لاقتصاد انجلترا و استوكلاندا و مثاله حول صناعة الدبابيس *pin maker* مفهوم اقتصادي حديث و الذي نسميه اقتصاديات الحجم *Economic scale* فقد بين **سميث** الفرق بين النظام الإنتاجي للبيت و النظام الإنتاجي للمصنع الذي ميّز الثورة الصناعية فتزايد نسب الإنتاجية المصاحبة لنظام للمصنع و الذي اصبح يسمى اقتصاد الحجم الكبير الذي لا يمكن ان يحدث بتعدد الانظمة الإنتاجية الصغيرة للبيت، لكن بواسطة التخصص و تقسيم العمل الذي يتماشى مع نظام المصنع، و الذي هو ليس إلا تعبيرا للتحول في التقنية و الذي يعد عامل اساسي و داخلي في النظريات الحديثة للنمو.

ث التخصـص و التطـور التكنـولوجي:

يرى **ا.سميث** ان التخصص في العمل هو سبيل التقدم التقني في العمل، فالعامل الذي يتخصص في نشاط واحد يمكنه الملاحظة و إيجاد طرق و تقنيات لتسهيل نشاطه بدلا من تفكيك تركزيه على عدة انشطة[2]، و هذا هو ما يصطلح عليه حاليا[3] *learning by doing* هذه من بين الافكار التي

1- Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer,**International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p71
2- Idem,p72
3 - Thirlwall, A. P, **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing, Inc, 2002, p03.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تم دمجها في النظريات الحديثة للنمو، و هي بذلك تقوم على تفعيل عملية التطوير للتقنيات التكنولوجية الجديدة في الإنتاج، فالتخصص في العمل عند **سميث** يؤدي إلى التخصص في لابتكار.

2 نظرية النمو عند دافـ ـيد ريكـ ـاردو*

طبق ريكاردو افكاره في القيمة و التوزيع على تحليل تطور الاقتصاد الراسمالي، و ادى به ذلك إلى تقديم نظرية ديناميكية للنظام الاجتماعي، و كان لتحليل ريكاردو تاثير كبير على الفكر الاقتصادي اللاحق، حيث حدد في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** ***Principles of Political Economy and Taxation***" (1817) الظروف التي تساعد على النهوض باقتصاد اي دولة ما إلى اعلى المستويات، وكان يؤمن بان تراكم راس المال مفتاح النمو الاقتصادي السريع، وقد بيّن ان إفساح المجال امام الاعمال التجارية والاقتصادية لتحقيق ارباح كبيرة يؤدي إلى التراكم السريع في راس المال ، و بيّن ريكاردو ان التقسيم الثلاثي لعناصر الإنتاج إلى العمل والارض وراس المال إنما هو في الواقع تقسيم ثنائي بين العمل وراس المال، بل لاحظ ان راس المال نفسه نتيجة لعمل سابق متراكم، وان راس المال الثابت ما هو إلا تراكم للارباح المحصّلة من عمل سابق، وكانت هذه الافكار هي بداية الاتجاه نحو اختزال راس المال إلى العمل، والذي اتضح بقوة لدى الاشتراكيين الريكاردين.

النظـرة التشـاؤمية و قانـون تناقـص الغـلة

يرى ريكاردو ان مسئولية التفاوت في المجتمع والازمات الاقتصادية تنصب على ما اسماه الريع، وليس على الربح، والريع هو المكسب الذي يحصل عليه مالك الارض[1]، اما الربح فهو مكسب الصناعي الراسمالي، ويعلل ذلك معتمدا على نظرية سميث في إعطاء القيمة للعمل، بان الريع

ليس ثمنا للعمل ولكنه ناتج عن امتلاك مورد طبيعي للثروة، يرى ريكاردو انه حين يتقاضى الملاك اثمانا اعلى لوسائل العيش فهم لا يستغلون العامل ولكنهم يستغلون صاحب العمل الذي يضطر إلى

* دافيد ريكاردو ***David Ricardo***، (1772- 1823)اقتصادي كلاسيكي، إنجليزي الجنسية، ومن أسرة يهودية تنحدر من هولندا صاحب كتاب ***Principles of Political Economy and Taxation***

1 -Thirlwall, A. P, **O**p **C**it ,pp 8-9

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اداء اجور عالية لعماله، بينما هو لا يستطيع ان يرفع من اثمان منتجاته، لانها تتحدد في سوق قوامها التنافس، ويذهب ريكاردو إلى انه نتيجة لذلك فإن الريع في جوهره عدوان على الربح، وتميل الارباح في الاجل الطويل إلى الهبوط حتى تصل درجة الصفر، بينما يستولى ملاك الاراضي على الفائض الاقتصادي.

واعتبر ريكاردو العمل المصدر الرئيسي الاهم لكسب الثروة، و لكنه امن بان النمو السكاني يساعد في تخفيض معدلات الاجور إلى مستوى لا يكاد يكون كافيا لإعاشة الشعب، ومع تطور الاقتصاد وزيادة النمو السكاني، ترتفع اجور الاراضي. وهذا يقلل من الارباح ويَبطئ من تراكم راس المال، ويوقف النمو، هذه بداية ظهور **النظرة التشاؤمية**[1] في الاقتصاد، ذلك ان معدل الارباح يميل إلى الانخفاض في المدة الطويلة، وبالتالي يتناقص معدل تراكم راس المال و من ثم النمو الاقتصادي.

1 حازم الببلاوي : المرجع السابق، ص 71.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: نظرية التطور الاقتصادي للرأسمالية ديناميكا الاقتصاد الرأسمالي لجوزيف شومبيتر* *A. Joseph Schumpeter*

من الصعب تصنيف اراء *A. Joseph Schumpeter* ضمن المدارس الاقتصادية رغم انه تمساوي و درس في جامعة فيينا *Université de Vienne* إلا انه لم يتاثر بافكارها و بافكار الاساتذة الذين درّسوه مثل *Eugen von Böhm-Bawerk* ، فلم يسبق احد من الاقتصاديين *A. Joseph Schumpeter* في وضع تفسير للنمو الإقتصادي بهذه الكيفية ، لهذا لا يمكننا إنسابه لا إلى المدرسة الليبرالية او الكينزية ولا إلى المدرسة الماركسية[1].

اعجب *A. Joseph Schumpeter* كثيرا بالاقتصادي *Léon Walras* لكن تحاليله تعدت بدرجة كبيرة التحليل الجزئي، كما تاثر كذلك بكتابات السوسيولوجي *Max weber* و تقاسم بعض الافكار مع *Karl Marx* لكن دراسته مغايرة تماما للماركسية.

إنه يعد بصفة عامة مؤسس نظرية التطور الاقتصادي او ما يعرف **بالديناميكا الاقتصادية** ويمكن تصنيفه إلى حلقة الاقتصاديين *Hétérodoxes* اي انه استطاع ان ينشئ تفكيرا خاص به.

فهو يرى ان دافع و اساس الديناميكية الاقتصادية هي الابتكارات و التطورات التقنية.

---

* *A. Joseph Schumpeter* (1883 1950) هو اقتصادي نمساوي، ولد و تعلم في النمسا، تحصل على دكتوراه في العلوم القانونية سنة 1906. في سنة 1908 أصدر مؤلف بعنوان *Nature et essence de l'économie théorique* تقلد عدة مناصب إدارية و حكومية. كما اشتغل بالتعليم و استقر في جامعة Harvard كأستاذ محاضر، من أهم مؤلفاته *Capitalism, Socialism, and Democracy* (1942) .

1- http://fr.wikipedia.org/wiki/Joseph_Schumpeter. Date de consultation 25/01/2010.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1- الدور الديناميكي للابتكارات التكنولوجية

تعني عملية التطور او الديناميكا بصفة عامة، الحركة بصفة مستمرة خلال فترات متعاقبة، والقوة المحركة في تحليل *A. Joseph Schumpeter* هي الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية التي ياتي بها المقاولون، فالمقاول المبتكر *L'entrepreneur innovateur* هو نقطة انطلاق الحركة والابتكارات و التطورات التقنية هي المحرك الديناميكي في الاقتصاد الراسمالي[1]، يشير **G. Demaria** بان الراسمالية نظام ديناميكي بالضرورة، ففي كل فترة معينة من الحياة الاقتصادية، تمثل حالة او وضعية مختلفة للفترة السابقة لها، كما تختلف عن الحالة اللاحقة لها كذلك.

فالديناميكا عند *A. Joseph Schumpeter* ترتكز كليا على ظاهرة اساسية، و هي التركيبة الجديدة في طرق مزج عوامل الإنتاج، و قد صنّفه الكاتب **G. Demaria** ضمن اللذين اعطوا نظريات ديناميكية، و لم يصنعوا نظام ديناميكي[2].

A. Joseph Schumpeter في ملاحظته للراسمالية لاحظ ان الابتكارات التكنولوجية هي القوة المحركة للنمو الإقتصادي في الاجال الطويلة، حتى ولو تم هذا عن طريق تدمير قيم اخرى للمؤسسات المحتكرة للسوق، فالابتكارات التكنولوجية الناجحة تقود إلى الاحتكار المؤقت، بالسيطرة على المنتجات المنافسة، و ذلك بإدخال منتجات جديدة جيّدة او تطوير المنتجات الاصلية .

يعين شومبيتر "*A. Joseph Schumpeter*" 5 انواع من الابتكارات هي:

- صناعة منتجات جديدة
- طرق جديدة في الإنتاج
- فتح اسواق جديدة
- استعمال مواد اولية جديدة
- تنظيم جديد للعمل.

1- **Pascal Bailly**, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr, p02

2-**François Perroux**, introduction sur la Théorie de l'évolution économique de Joseph SCHUMPETER (1911), Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, sité dans le site suivant http://classiques.uqac.ca/classiques/Schumpeter_joseph/theorie_evolution/theorie_evolution.html, pp59-60.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يَبيّن *A. Joseph Schumpeter* دور الابتكارات التكنولوجية في دفع النظام الاقتصادي، في عرض مبسط للحياة الاقتصادية، فهو ياخذ كنقطة بداية اقتصاد مستقر "***économie stationnaire***" الذي مختلف عناصره الهيكلية ثابتة، و العلاقات التي تربط بين مختلف العملاء الاقتصاديين مستقرة.

منطق الاقتصاد المستقر"*économie stationnaire* " في هذا العرض هو التوازن العام، وحركة الاسعار هي التي تَوا فِق ما بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، و من خصائصه المنافسة الحرة، الملكية الشخصية و تقسيم العمل ما بين العملاء الاقتصاديين، الذين يتصرفون حسب خبراتهم السابقة، فهم لا يَدخِلون اي تغيّير اساسي في سلوكهم الاقتصادي، فنمط الإنتاج و الاستهلاك يبقى ثابتا، و العرض يصبح مساوٍ للطلب بسبب حركة الاسعار، فينتج بذلك سلوك روتيني، و ميكانيزم تكيّفي متوجه إلى الوضع المستقر.

لكن حسب *A. Joseph Schumpeter* هذا النمط الروتيني يتاثر بواسطة المقاول و ابتكاراته التكنولوجية *L'entrepreneur innovateur* هذه التاثرات لا يمكن ان تاتي من تغيرات كمية (الزيادة في عوامل الإنتاج راس المال و العمل) لكن تاتي من خلال تغيرات كيفية للنظام الإنتاجي.
يَبيّن *A. Joseph Schumpeter* ان العامل المحدد للتطور هو الابتكار، و يمكن تصنيفها إلى صنفين[1]:

- ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بالمنتج
- ابتكارات تكنولوجية لها علاقة بنمط الإنتاج، و المسؤول عليها هو المقاول.

2 أهمية المقاول المبتكر- *L'entrepreneur innovateur* - في النمو الإقتصادي

المجتمعات الصناعية مجتمعات ديناميكية متغيرة وليست راكدة، و من هنا نفهم افكار كثيرين من الاقتصاديين الذين يعرفون المنظم *Entrepreneur* ودوره في الحياة الاقتصادية بأنه ذلك الفرد القادر على التجديد و الابتكار *Innovation* في مجال الإنتاج والفن الإنتاجي.[2]

المقاول المبتكر في راي *A. Joseph Schumpeter* هو المغامر الحقيقي الذي لا يتوانى في الخروج عن نطاق المقاولين الاخرين، باحثا عن التقنيات الجديدة، و الابتكارات التكنولوجية، فهو الذي يخرج عن نطاق المالوف، و يفرض على العمال ما تمليه عقلانيته، و يواجه المقاومة التي تخشى التحديث،

1- François Perroux, **O**p **C**it, pp 104-105.
2 حازم الببلاوي: **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص124.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فعلى سبيل المثال ***H-Ford*** لم يكن مقاولا مبتكرا سنة 1906 عندما تسلم إدارة ***Ford*** لصناعة السيارات، لكن اصبح مقاول مبتكر سنة 1909 عندما تبنى نموذج الإنتاج عن طريق السلسلة، في صناعة السيارة من نوع **T** فاتحا المجال للإنتاج المكثف **production de masse** التي مكنته من زيادة الإنتاج، و تخفيض التكلفة في نفس الوقت.

يَعد الربح **profit** الحافز الذي يدفع بالمقاول المبتكر *L'entrepreneur innovateur* لمواجهة المخاطر، في استثمار ما هو جديد و النجاح في ذلك.[1]

الربح في نظر *A. Joseph Schumpeter* مختلف عنه عند الكلاسيك و عند ماركس، ففي رايه المقاول يساهم في خلق القيمة مثله مثل الاجير، و هو مدفوع كذلك بعوامل غير عقلانية مثل القوة ، حب التطلع نحو الريادة، والروح الرياضية للتفوق، اما الكلاسيك يرون الربح على انه المقابل للمجهود الإنتاجي (العمل راس المال)، اما المفهوم الماركسي يعتبره الاستيلاء على القيمة المضافة من طرف المالكين الراسماليين لوسائل الإنتاج.

الربح ضروري و مهم جدا بالنسبة للمقاول المبتكر و الذي يستطيع بفضله إزالة اي شكل من اشكال المنافسة، فالابتكارات تمكنه من التخصص و الحصول على حقوق بحارية و فرض الاحتكار، هذه هي النتائج التي تجعل المخاطرة في الابتكار مقبولة، و لا يرى *A. Joseph Schumpeter* ان الاحتكار مضر دائما بالمستهلكين، فهو لا يعني الخفض دائما من الإنتاج او الزيادة في سعر المنتج، فالفائض المالي الذي يحققه المقاول من خلال ميزة الاحتكار تمكنه من الاستثمارات الكبيرة و الانتقال إلى اقتصاديات الحجم -***économies d'échelles***-، لكن سرعان ما تتلاشى هذه الميزة من خلال التقليد، و عامل المنافسة الاقتصادية، من اجل الحصول على ارباح مهمة، و هي التي تفسر الحركة الدورية للإقتصاد.

1- Pascal Bailly, **O**p **C**it, p04.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 نظرية الدورات الاقتصادية و عملية التدمير الخلاّق

الابتكارات عامل للنمو و عنصر ازمة في ان واحد" هذا ما خلص إليه شومبيتر *A. Joseph Schumpeter* في صيغته التدمير الخلاق ***Destruction créatrice*** فالازمات ليست اخطاء الالة الإقتصادية، إنما هي حقائق ملازمة للمنطق الداخلي الراسمالي، فالاخطاء اساسية وضرورية للتقدم الإقتصادي ، ذلك ان الابتكارات تاتي في دفعات متدرجة من الاضعف إلى الاقوى حسب الازمة، فعندما تكون الازمة في شدتها تكون الابتكارات في انطلاقها اي (بدايتها) وحينما تختفي الازمة تكون الابتكارات في اوجها.

الشـــكل:(4) منحنى الدورات الاقتصادية لـــ: *A. Joseph Schumpeter*

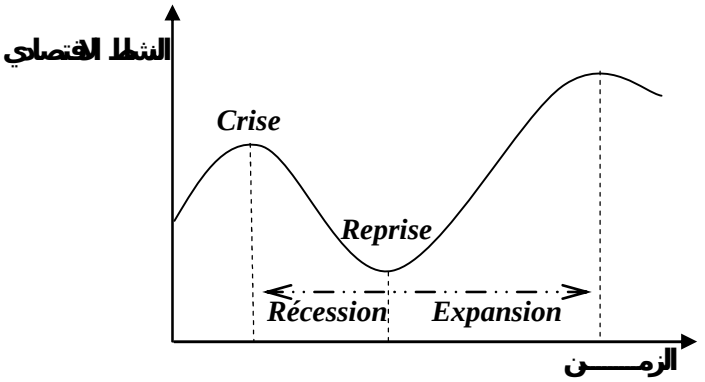

Le cycle économique

Pascal Bailly, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr, p06

ما خلص إليه: **هو** ان الازمة **تقلب** الحقائق، **فهي** تَمَكِّنَ **من** ظهور افكار جديدة وتفتح المجالات امام الابتكارات او الاختراعات، و بمعنى اخر فإن عدم وجود ازمة في **حالتها** العظمى يعني بالضرورة وجود رفاهية بقدر **معين، مما** يؤدِي إلى **غلق** باب البحث **عن سبل** جديدة **للرفاهية**، فالنظام الاجتماعي و الإقتصادي في هذه الوضعية **يقلل من عملية** الابتكارات، **ويحد من** تدفقات التكنولوجيا.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: نمـــوذج هـــارود دومـــار

بدا الكينـزيون يكتشفون انه ثمة نقيصتان تتسم بهما النظرية العامة و هما: ان النظرية العامة لكينـز هي نظرية خاصة بالاجل القصير فقط، و النقيصة الثانية هي ان النظرية العامة قد اتسمت بطابعها السكوني وبذلك فهي لا تاخذ بعين الاعتبار حركة النظام الراسمالي و مشكلاته، و مستقبل النمو فيه، و توازنه الديناميكي عبر الزمن.

1- نمـــوذج دومـــار- *Evsey Domar*

يبين ***Domar*** في مقاله "*Expansion et emploi*" محدودية التحليل الكيتري، فلا يعتبر الاستثمار مجرد إنفاق من اجل الحصول على السلع الإنتاجية، إنما الاستثمار هو كذلك تغيير في مخزون راس المال[1]، و الذي يعطي قدرة او سعة إنتاجية إضافية في الفترة طويلة الاجل.

تاسست إشكالية ***Domar*** في نقل الإشكالية الكيترية حول اثر التغير في كمية الاستثمارات من الفترة قصيرة الاجل إلى الفترة طويلة الاجل، ف***Domar*** يتساءل في اي شرط يمكن ان يكون ارتفاع الدخل موافقا لزيادة القدرة الإنتاجية؟

في شكل اخر يريد ***Domar*** تحديد الشروط التي تَمَكِنّ من زيادة الطلب الكلي، حتى تمتص زيادة العرض الناجمة عن التكوين الإضافي لمخزون راس المال.

١- الاثـــــر المـــــزدوج للاستثمـــــار:

حسب ***Domar*** كل استثمار إضافي له اثرين، في الفترة قصيرة الاجل على الدخل[2] من جانب الطلب، و في الفترة طويلة الاجل على القدرة الإنتاجية من جهة العرض.

1- Sébastien Charles, **Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor a Minsky**, L'Harmattan, France, 2006, p24.

2 -Philip Arestis and al, **Economic Growth, A dynamic framework for Keynesian theories of the business cycle and growth by** Pedro Leão, Edward Elgar Publishing Inc, Massachusetts USA, 2007, pp65-66.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **الاثـ ـر الاول يسمى بالاثر الكيتزي:** لانه يمس جانب الطلب، فالاستثمار الإضافي هو عبارة عن طلب للسلع الإنتاجية *Biens de productions*، و هو موضح من خلال **المضاعف الكيتزي للاستثمار.**

$$\Delta Q^d = \frac{\Delta I}{s}$$

ΔQ^d = التغير في الطلب.

ΔI = التغير في الاستثمار.

s = الميل الحدي للادخار

هذا يعني ان اثر الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار "s" ودالة مباشرة لتغير الإستثمارات.

- **الاثـ ـر الثـاني يتعلق بجانب العرض،** فزيادة الاستثمار تعني زيادة **القدرة الإنتاجية** من خلال تراكم رؤوس الاموال في المدى الطويل، و الذي كان مهملا في التحليل الكيتزي[1].

اثر القدرة الإنتاجية (δ) **حيث**(δ) الإنتاجية الحدية لراس المال الجديد ولتكن

$$\delta = \frac{\Delta y}{\Delta k}$$

وبالتالي فإن حاصل ضرب (δ) في الإستثمار المحقق (I) **هو** $(I\delta)$ يقيس زيادة قدرة الإنتاج او اثر السعة.

$$\Delta Q^s = I\delta$$

ΔQ^s = التغير في العرض.

$I\delta$ = النمو السنوي لقدرة الإنتاج.

1- Beatriz Betegón, HARROD-DOMAR Dossier d'histoire de l'analyse de la croissance économique, http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/dos9899/HarroDom.html.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب معدل النمو التوازني عند *E.Domar*

شرط **التوازن الديناميكي** هو ان الزيادة في الدخل[1] الناتجة عن الزيادة في كمية الاستثمارات **"اثر المضاعف"** يجب ان تسمح بتصريف الكتلة الزائدة من السلع المنتجة بواسطة نمو الطاقة الإنتاجية **"اثر القدرة الإنتاجية"** و من اجل ان لا تكون طاقات إنتاجية غير مستعملة، يجب ان يكون كِلا من اثر الدخل و اثر القدرة متساويان.

فشرط التوازن في السوق[2] هو لما يَغطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة الإستثمار المواد الإضافية المنتجة نتيجة زيادة القدرة، وهذا يعني تساوي اثر القدرة مع اثر الدخل، فهدف ***Domar*** **هو جعل كل** من الطلب والعرض و هذه المتغيرات متساوية، ممّا يعطي المعادلة التالية:

$$\Delta I\left(\frac{1}{s}\right) = I\delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = s\delta$$

إذن: للمحافظة على التشغيل الكامل لابد من رفع الاستثمار بمعدل نسبي سنوي هو $s\delta$ ، و من ثم فإن الدخل يضاعف بنسبة ثابتة، اي ان الدخل يزيد بنفس المعدل الذي يزيد به الاستثمار.[3]

وهذا الشرط يمكن كتابته كما يلي:

$$\begin{cases} V = \dfrac{\Delta k}{\Delta y} = \dfrac{1}{\delta} \\ \dfrac{\Delta I}{I} = \dfrac{s}{V} \end{cases}$$

V: المعامل الحدي لراس المال.

حتى يتحقق التوازن لابد ان يكون $s\delta = \dfrac{s}{V}$

1- Gylfason, Thorvaldur, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, Oxford New York, 1999 pp24-25.
2- Philip Arestis and al, **Op Cit**, p67.
3 -Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement** ,2me édition, office des publication - universitaires – Alger, tome 1.pp194-195.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

افترض **Domar** ان معامل راس المال ثابت، فمعامل نمو الاستثمار يساوي معدل النمو $\frac{\Delta I}{I} = g$، يعني انه من اجل ان يكون النمو متوازن، يجب ان يكون مساوٍ للنسبة $\frac{s}{V}$ و في هذه الحالة: ميل الادخار، و معامل راس المال، و معدل نمو الإنتاج، هم معاملات مستقلة، و لا توجد اي علاقة من اجل ان يكون معدل النمو قابل من اجل تحقيق نمو متوازن.

- يخصص **Domar** حالتين:

- في حالة الزيادة في الطلب تكون اكبر من الزيادة في العرض $g \rangle \frac{s}{V}$ في هذه الحالة اللاتوازن يولد التضخم.
- في حالة الزيادة في الطلب تكون ناقصة بالنسبة للزيادة في العرض $g \langle \frac{s}{V}$ في هذه الحالة اللاتوازن يولد ازمة الكساد "بطالة".

بمفهوم اخر: لو ننطلق من اقتصاد مستوى استثمار التوازن، و الذي يحقق التشغيل التام، فإذا زاد الاستثمار بمعدل متناقص من $\frac{s}{V}$ هذا يعني ان القدرة الإنتاجية تتزايد بمعدل اكبر من تزايد الطلب وتكون البطالة هي النتيجة الحتمية.

فإذا تحقق هذا الشرط $g \langle \frac{s}{V}$ يمكن اعتباره كاكبر تفسير ملائم لازمة الكساد العالمية لسنة 1929 فحسب **Domar** هذا التفسير اكثر ملاءمة من تفسير **النظرية العامة لكينز**.

ت نتائج نموذج دومار **E.Domar**

النتائج التي حصل عليها **Domar** في تحليله للفترة طويلة الاجل مشابهة تماما لنتائج التحليل الكينزي في الفترة قصيرة الاجل

- التوازن الذي يحصل مع المستوى الاستخدام الغير التام لسوق العمل هو الاكثر احتمالا للحدوث في اقتصاد السوق، فزيادة كمية الاستثمارات[1] لا يعني بالضرورة الزيادة في الطلب الكافي بالمقابل مع القدرة الإنتاجية الإضافية الناتجة، فالبطالة نتيجة حتمية.

1- Neri Salvadori, **Op Cit**, p31.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- يوافق ***Domar*** كذلك ***Keynes*** في دور الدولة كضابط للطلب الكلي، فالمعادلة

$$\Delta Q^d = \frac{\Delta I}{s}$$

صحيحة لكل إنفاق مستقل، فالدولة يمكنها تشجيع الطلب دون ان ترفع من مستوى الاستثمار، وبذلك دون الزيادة في القدرة الإنتاجية، و المحافظة على التوازن في مستوى الاستخدام التام، و في نفس الوقت يمكن للدولة من خلال سياستها الجبائية من إعادة توزيع الثروات حيث تعمل على الرفع من دخل العائلات الاكثر فقرا، اي اللذين يَدّخرون الاقل نسبة، و هذا من اجل تخفيض الميل الادخاري (s) و بذلك النسبة $\frac{s}{V}$ تنخفض، والذي يَمكِنّ من الابحاه نحوى التوازن في مستوى الاستخدام التام.

2 نمـــوذج هـارود* ***Roy Forbes Harrod***

نموذج ***Harrod*** هو امتداد للنظرية العامة الكيترية للتوازن الساكن "الستاتيكي" في المدى طويل الاجل.

فالإشكالية التي طرحها ***Harrod*** هي: إذا كان شرط التوازن العام" الساكن"لكيتر هو الاستثمار المكافئ للادخار، فما هو معدل نمو الدخل الواجب لاستمرار النمو التوازني في الفترة طويلة الاجل؟

حاول ***Harrod*** تقديم توازن ديناميكي على المدى الطويل، فميّز بين ثلاث معدلات للنمو.

١٠ معـدل النمـو الفعـلي: (g)

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$g = \frac{\Delta y}{y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

y: الدخـل الـوطني.

Δy: التـغير في الـدخل.

(*) **هارود روي فوبر**(1900 1978) : اقتصادي انجليزي من مقالته "An Essay on Dynamique Theory "، **والذي اعتمد** في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لكينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسي دومار(1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود دومار أو بنموذج كينز للنمو.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يفترض ثبات المعامل المتوسط لراس المال (V) حيث

k: راس المال $\qquad V = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$ .....(2)

يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل $\qquad S = sy$ .....(3)

حيث :

S: الادخار الإجمالي.

s : الميل المتوسط للادخار.

الإستثمار المحقق يساوي الادخار المحقق $(I=S)$

I: الإستثمار المحقق

هذا يعني $\qquad I = \Delta k$

$$I = \Delta k = V\Delta y = sy = S \quad .....(4)$$

اي ان

$$V.\Delta y = sy \quad .....(5)$$

و بذلك: $\qquad \frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{V}$ .....(6)

و النتيجة هي ان معدل النمو الفعلي يساوي النسبة مابين الميل المتوسط للادخار و معامل راس المال.

ب معـدل النمـو المضـــمون: (g_w)

من اجل تعريف هذا المعدل يجب معرفة الإستثمار المرغوب فيه و ليكن (I^*)، حيث ان (I^*) مرتبط بالارباح المتوقعة و زيادة الإنتاج (Δy) هذا يعني :

$$I^* = f(\Delta y) \quad .....(7)$$

و من اجل تغير طفيف في f يمكن اعتبار f دالة خطية بالشكل:

$$I^* = B\Delta y \quad .....(8)$$

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و حتى يتحقق رضا المقاولون يجب ان يتساوى الإستثمار الذي يرغبون فيه مع الادخار الكلي المحقق اي :

$$I^* = S^*$$

لدينا $s = s^*$

هذا يعني :

$$I^* = B\Delta y = sy = S^* \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = g_w = \frac{s}{B} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

وهو الشرط الضروري لإرضاء رغبة المقاولين.

ت معـدل النمـو الطـبيعي: (g_n)

يعرفه هارود على انه المعدل الذي يزداد به الإقتصاد و يتفادى في نفس الوقت حدوث البطالة، وفي المدى الطويل يعتبر معدل النمو الطبيعي اقصى معدل مرتبط بنمو السكان النشطين وشرط النمو المتوازن عند التشغيل الكامل هو:

$$g = g_w = n$$

حتى يتحقق النمو المتوازن الكامل يجب ان يحقق النمو الفعلي رغبة المقاولين $(g = g_w)$ وليس هناك بطالة $(g = n)$.

يتمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة n و معدل نمو الإنتاجية العاملة a، ويرمز له بـ (g_n)، وهو عبارة عن اقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الراسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ.

يتطلب استمرار التشغيل الكامل، ان ينمو الإنتاج بمعدل طبيعي (g_n)، مما يتطلب على معدل النمو (g) للاقتصاد ان يساوي كل من معدل النمو المضمون $(g_w) = \frac{s}{B}$ و معدل النمو

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الطبيعي، مادام ان المعاملات الثلاث n ، B، s خارجية و مستقلة، فإن المساواة بين (g_w) و (g_n) هي مفاجئة، هذا ما يؤدي إلى استحالة الحصول على تشغيل كامل بصفة مستمرة.

في حالة ما إذا كان معدل النمو الطبيعي اقل من معدل النمو المضمون، يظهر انكماش متتالي، وعليه سيكون معدل النمو المضمون اكبر من معدل النمو الفعلي $g<g_w$، ومن اجل تفادي ظهور فائض، فيجب على الاقتصاد ان ينمو بنفس مقدار معدل النمو المضمون، وهذا ما لا يمكن ان يقع بسبب حاجز التشغيل الكامل، المفروض من طرف معدل النمو الطبيعي، والذي يؤدي إلى اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل الطبيعي، ومنه الاتجاه المستمر نحو الكساد بصفة مستمرة مادام gاقل من g_w ، حيث التوازن بين معدل النمو المضمون و الطبيعي، يمكن احترامه بتخفيض معدل الادخار نظرا للكساد، وبالتالي قيمته تقل عن قيمة التشغيل الكامل s، ويعود التوازن عن طريق النقص في التشغيل الناتج عن العجز في الطلب، عكس ذلك إذا كان g_n اكبر من g_w فإن قوى السوق تؤدي بدفع g إلى اخذ قيم اكبر من g_w، مؤدية إلى حالة نقص في راس المال، بالرغم من اقتراب معدل النمو الفعلي من المعدل النمو الطبيعي، عن طريق التضخم، هذا ما يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة البطالة الهيكلية المتزايدة.

3 نمـــوذج هـــارود دومـــار(الجمع مابين النموذجين)

يعد هذا النموذج من اقدم نماذج النمو الاقتصادي، و يشمل على:

دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين راس المال و العمل، و هي دالة إنتاج بمعامل ثابت، تأخذ الشكل التالي:[1]

$$Y = min\{vK, bL\} \quad \text{.....} (1)$$

1-Kaushik Basu, Analytical development economics: the less developed economy, First MIT press, USA, 1984, pp43-47.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكـل:(5) دالة للإنتاج ليس فيها مجال للإحلال مابين راس المال و العمل لـ ***Harrod -Domar***

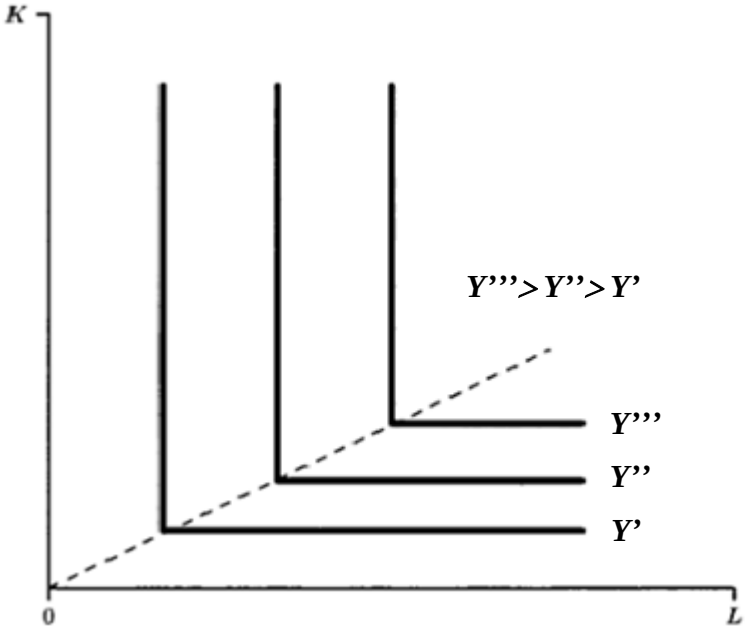

Source : Arnold Heertje et d'autres, Principes d'économie politique, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003, p259.

بافتراض ان هناك فائض للعمالة او ندرة في راس المال تصبح دالة الإنتاج خطية في رصيد راس المال على النحو التالي:

$$Y = vK$$

و بافتراض معدل إهتلاك راس المال يساوي الصفر يتطلب شرط التوازن في سوق السلع ان يتساوى الادخار مع صافي الاستثمار وذلك على النحو التالي[1]:

$$I = \frac{dK}{dt} = K' = sY$$

اي ان الاستثمار هو تغير راس المال عبر فترات، او انه جزء من الدخل القومي يكون على شكل الادخار.

1 المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org/course10/c10_index.htm ، 2010/10/20.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

$$I = \frac{dK}{dt} = K' = sY$$

$$G(K) = \frac{K'}{K} = \frac{sY}{K} = sv.....(*)$$

تعني هذه النتيجة ان الرصيد راس المال ينمو بمعدل يساوي معدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لراس المال.

يلاحظ ان معدل نمو راس المال يعتمد على معطيات سلوكية كمعدل الادخار، و معطيات تقنية كنسبة الناتج لراس المال، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

للحصول على معدل نمو الإنتاج يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن لنحصل[1]:

$$Y' = vK'$$

بالتعويض في معادلة (*) نجد: $\frac{Y'}{Y} = v\frac{K'}{Y} \Rightarrow G(Y) = \frac{Y}{K}.\frac{K'}{Y} = G(K) = sv$

هذه النتيجة تعني ان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بنفس معدل نمو رصيد راس المال، و **يعتمد** كذلك على معطيات سلوكية و تقنية.

كما ان: إذا كان معدل النمو السكاني يساوي n فإن معدل نمو دخل الفرد لمؤشر الاداء التنموي يكون على النحو التالي:

$$G(Y) = sv - n$$

هذه النتيجة تعني ان مؤشر الاداء التنموي يعتمد على معطيات خارجية بما في ذلك معدل نمو السكان.

1- Kaushik Basu, **O**p **C**it, p45.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4 نتائج نموذج هارود دومار:

ينطلق نموذج هارود دومار من فرضيات معينة بغية الوصول إلى تفسير لا توازن النمو او ان حالة النمو اللامتوازن هي اكثر الحالات احتمالا للوقوع، حيث يرى كل من هارود و دومار ان هناك سببين لعدم إستقرار النمو هما:

أ. عدم تعادل معدل النمو الفعلي والطبيعي: إن احتمال تعادل كلا المعدلين ضعيف جدا وهذا يعني ان الإقتصاد يكون إما في حالة بطالة او في حالة عدم الاستخدام الكامل لراس المال، ومن اجل تساوي معدل النمو الفعلي والطبيعي يجب تعديل الميل الحدي للادخار او معامل راس المال.

ب. عدم إستقرار معدل التوازن: يقول هارود انه حتى لو تساوى معدل النمو الفعلي مع معدل الطبيعي(اي نمو متوازن) فإن التنمية الإقتصادية تبقى دائما غير مستقرة. كما يرى هارود ان النمو المتوازن يعني ان المؤسسات تستثمر حسب ظروف السوق، هذا يعني ان الإستثمارات تكون **متناسبة** مع قوة العمل في الإقتصاد.

يرى هارود و دومار ان يحدث لا توازن بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الطبيعي، بحيث يرتفع معدل النمو الفعلي للإقتصاد إلا انه يبقى اقل من معدل النمو الطبيعي، ويؤدي ذلك إلى حدوث نمو على المدى الطويل مع نسبة معينة من البطالة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث : النظرية النيوكلاسيكية للنمـو

يعتبر مجال تحليل الدراسات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي الاكثر تاثير في دراسات الاقتصاد الكلي الحديث مباشرة **بعد** نموذج **هارود دومار**، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو.

المطلب الأول: نمـ ـ ـوذج سـ ـ ـولو

حاز ***R.Solow*** على جائزة نوبل للإقتصاد تعبيرا على إسهاماته العظيمة في نظريات النمو الاقتصادي سنة 1956 و التي كانت ردا على نموذج **هـارود دومـار** (*Harrod-Domar*) **للنمو، خاصة فيما يتعلق** بثبات معامل الإنتاج، لان *R.Solow* اعتمد على اسس دالة الإنتاج النيوكلاسيكية في نموذجه.

1- فـــرضيات النمـــوذج:

❖ **الفرضيات الاساسية لدالة الإنتاج النيو كلاسيكية: *Barro Sala-i-Martin*** يعتبران ان دالة الإنتاج نيوكلاسيكية إذا استوفت الفرضيات[1] التالية:

- من اجل كل $K > 0$ و $L > 0$ ، $F(K,L)$ هي دالة إنتاج متزايدة بنسب متناقصة لكل عنصر إنتاجي على حدا.

$$\frac{\partial F}{\partial L} > 0 \qquad \frac{\partial^2 F}{\partial L^2} < 0$$

- $F(K,L)$ دالة الإنتاج لها وفورات حجم ثابتة *– Les rendements d'échelles sont constants*

- **من** خصوصيات دالة الإنتاج- *Inada conditions*- اي ان الإنتاجية الحدية لراس المال او العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي:

$$\lim_{K\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$
$$\lim_{K\to \infty}(F_k) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0$$

1- Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2004, pp 27-28.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرضيات الاساسية لنموذج النمـــو عند ســـولو *R.Solow*

- الإنتاج دالة لعنصري العمل و راس المال[1] $y = f(k, L)$
- اقتصاد مغلق و لا ينتج سوى سلعة واحدة
- الإنتاج يتم في ســـوق منافـــسة تامـــة
- ان العمل ينمو بنسبة ثابتة (n)
- نسبة من الإنتاج ستدخر و تستثمر $I = \frac{dk}{dt} = sy$
- معـــدل الادخـــار خـــارجي التاثـــير
- التقـــدم التكنولوجي، حيادي و خارجي التاثير

2 عـــرض النمـــوذج:

١- دالـــة الإنتـــاج:

حسب فرضية ثبات وفورات الحجم للدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، يمكن كتابتها على الشكل التالي[2]:

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

هذه الدالة تبين أن إنتاجية العامل $\frac{Y}{L}$ هي دالة لراس المال لعامل واحد[3] $\frac{K}{L}$.

نضع :

$$\begin{cases} y = \frac{Y}{L} & \text{إنتاجية العامل الواحد} \\ k = \frac{K}{L} & \text{راس المال لعامل واحد} \end{cases}$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد كالتالي:

$$y = f(k) \quad \ldots\ldots (1)$$

مع: $y = F(k, 1)$

1- Charles I. Jones, **Introduction to Economic Growth**, First Edition, W W Norton & Company Inc, USA, 1998, pp18-20.

2- Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth: Parts 1-5**, Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, pp 33-35.

3- Stefan Bergheim, **Long-Run Growth Forecasting**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008, p11

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تدل دالة الإنتاج (1) على انه بإضافة وحدة واحدة من عنصر راس المال بالنسبة للعامل الواحد، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنسبة إنتاجية عامل واحد، وكذلك حسب فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لدالة الإنتاج لدينا حالتين[1]:

الحـــــالة الاولـــى: عندما تكـــون لـــدينا ندرة في راس المـــال (k) فكل وحدة إضافية تكون اكثر فعالية.

الحـــــالة الثـــانية: عندما تكون لدينا وفرة و كفاية في راس المال (k)فكل وحدة إضافية تكون اقل فعالية، اي تنتج اقل من الوحدة الســـابقة و اكثر من الوحدة اللاحـــقة لها.

الشكـــل: (6) دالة الإنتاج بالنسبة للعامل الواحد لـ *R.Solow*

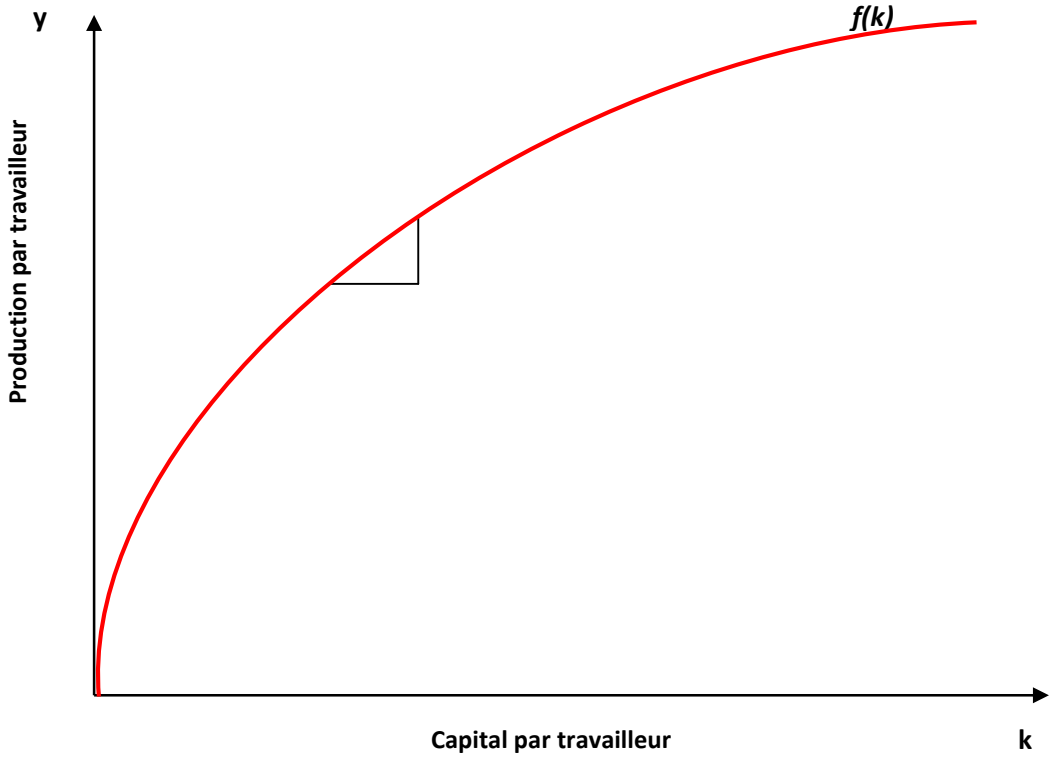

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001, p 183

يوجد منتوج وحيد ينتجه مجمل الإقتصاد بمستوى إنتاج (y_t) كما ان جزء من هذا المنتوج يستهلك وجزء يدخر و يستثمر وحجم المدخرات هو sy_t ، و مخزون راس المال(k_t) فيقسم إنتاج العامل الواحد ما بين الاستهلاك c و الاستثمار i على شكل الدالة التالية:

$$y = c + i \quad \text{.....(2)}$$

1- Brian Snowdon & Howard R Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005, pp603-605.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فالادخار (S) يعتبر كمتغير خارجي و هو يعني الجزء الغير المستهلك من الدخل، و بذلك $C=1-S$

من المعادلة (2) يمكن كتابة:

هذا يعني:

$$i = sy \text{.....(3)}$$

معدل الادخار (S_t) هو نسبة من الدخل (y_t) الموجهة إلى الاستثمار (i_t)، المعادلتان (1) و (3) هما معادلتي الاساس لنموذج *R.Solow* [1]

الشكـــل: (7) دالة الإنتاج و دالة الاستثمـــار لـــ *R.Solow*

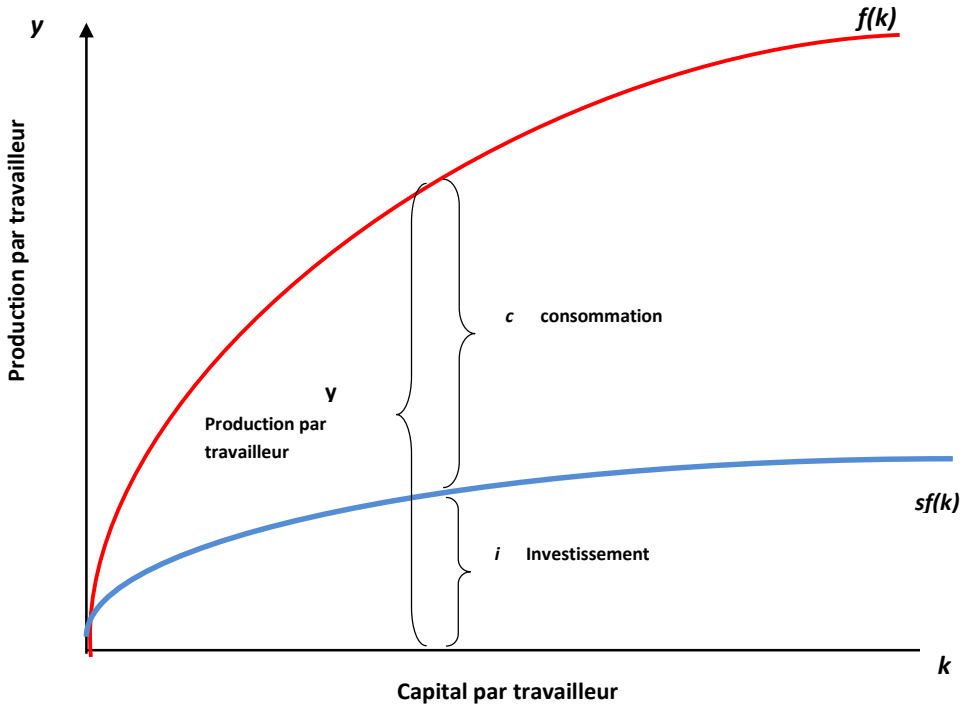

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 184

الاستهلاك معبر عنه من خلال مخزون راس المال هو:

$$c = f(k) - sf(k) \text{.....(4)}$$

و الاستثمار معبر عنه ب:

$$i = sf(k) \text{ .....(5)}$$

1- N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001, p184

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ب تراكـــــم مخـــــزون راس المـــــال:

يعتبر مخزون راس المـــــال مـــن اهـــم محـــددات الحجم الإنتاجي لاي اقتصاد، غير ان مخزون راس المـــــال يمكن ان يتـــغير عبر الزمن (t)، فيؤثر على النمو الاقتصادي تبعا لذلك من خلال عاملين اساسين هما: **الاستثمار**[1] الذي يزيد من تراكـــم مخـــزون راس المـــال، و**الاهتلاك** *Amortissement* هذا الاخير يعمل على تخفيض قيمة مخزون رأس المال بنسبة δk فتصبح دالة مخزون راس المال معرفة كما يلي:

$$\Delta k = sf(k) - \delta k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

هذا يعني آن التغيرات في مخزون رآس المالΔk = الاستثمار$sf(k)$ – مخفضات قيمة راس المال(الاهتلاك) δk

الشكـــل: (8) يوضح اثر المخفضات على مخزون راس المـــــال في نموذج ســـولو

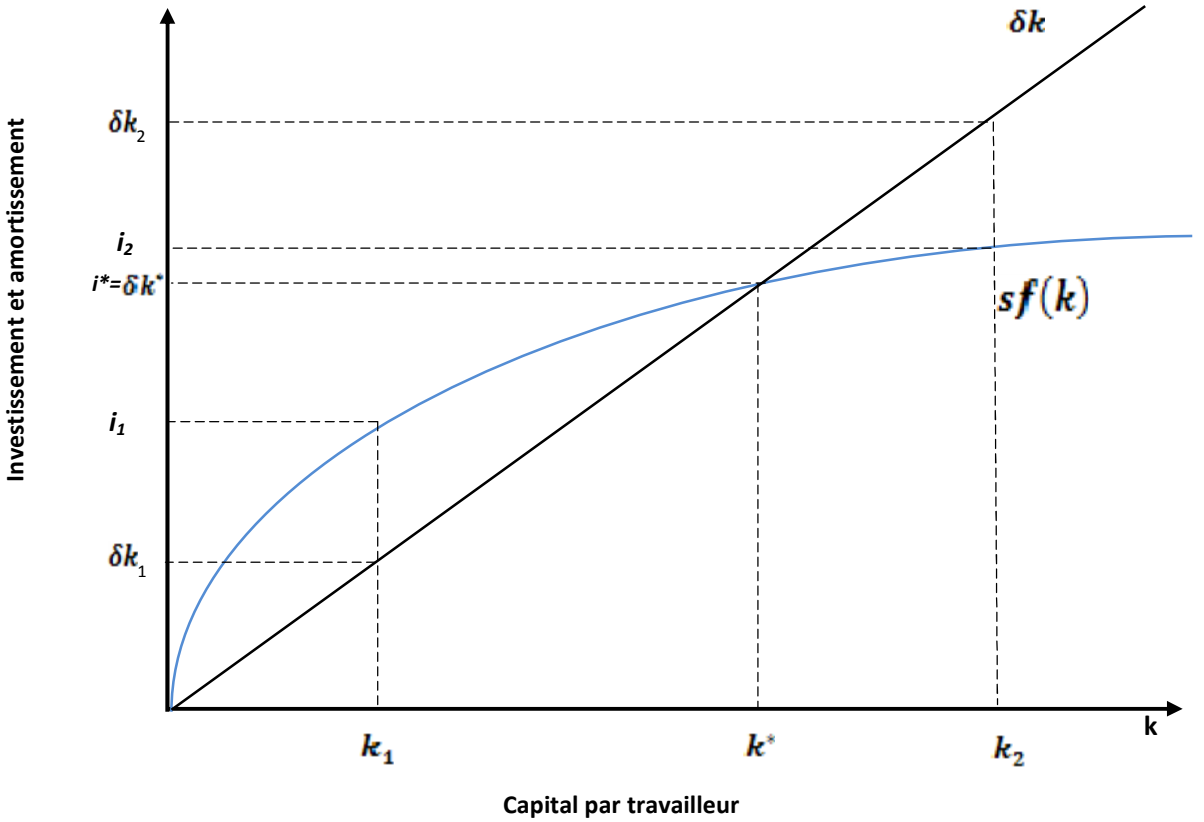

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 186

1 Brian Snowdon & Howard R Vane, **O**p **C**it, p606.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و من خلال الدالة **(6)** $\boldsymbol{i = sf(k)}$ مع منحنى المخفض $\boldsymbol{\delta k}$ يبين الشكل تقاطع منحنى الاستثمار

$$\Delta \boldsymbol{k} = \boldsymbol{sf(k)} - \boldsymbol{\delta k} \ldots\ldots(7)$$

نستنتج انه تـــوجد نقطة تقاطع واحـــدة تشير إلى وجود مخزون راس مال وحيد $\boldsymbol{k^*}$ اين يتساوى فيه مخزون راس المـــال (حجم الاستثمـــارات) مع قيمة المخفض لمخزون راس المـــال، ففي المنحنى مستوى راس المال $\boldsymbol{k^*}$ محدد بتقـــــاطع منحنى $\boldsymbol{sf(k)}$ و $\boldsymbol{\delta k}$.

- $\boldsymbol{k_1 < k^* \Rightarrow i > \delta k}$ *k augmente vers* $\boldsymbol{k^*}$
- $\boldsymbol{k_2 > k^* \Rightarrow i < \delta k}$ *k diminue vers* $\boldsymbol{k^*}$

و بذلك لمـــا يصل الاقتصاد إلى مستوى $\boldsymbol{k^*}$ يبقى مخزون راس المال ثابتا.

ت مســـار النمـــو التـــوازني حسب سـ ـولو- *R.Solow*-

بيّـــنا ان تراكـــم مخزون راس المـــال يصل إلى قيمته القصوى $\boldsymbol{k^*}$ اي يصبح ثابتا، عندما يتساوى $\boldsymbol{sf(k)}$ مع $\boldsymbol{\delta k}$ هذا يعني ان الاستثمـــار يكـــون كـــافي فقط لتغطية الاهتلاك بالنسبة للعامل الفـــرد، يعني انه اي تغيِـــير في الاستثمار لا يضيف اي تراكـــم في مخـــزون راس المـــال $\boldsymbol{\Delta k=0}$

$$\boldsymbol{sf(k^*) - \delta k^* = 0} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

$$\boldsymbol{sf(k^*) = \delta k^*} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

$$\frac{\boldsymbol{k^*}}{\boldsymbol{f(k^*)}} = \frac{\boldsymbol{s}}{\boldsymbol{\delta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

من هذه الصورة البسيطة لنموذج *R.Solow* يمكن الاستنتاج انه إذا كانت دالة الإنتاج تظهر[1]:

- غلة حجـ ـم ثابـ ـتة.
- تناقص الغلة للعناصـــر الإنتاجية.
- قيم كل من $\boldsymbol{s}$ و δ ثابتـ ـة.

إذا في المدى الطويل تستقر نسبة راس المال بالنسبة للعمل في القيمة التوازنية $\boldsymbol{k^*}$ و يستقر الإنتاج الفردي في القيمة التوازنية $\boldsymbol{y^*}$.

1 Hendrik Van den Berg and Joshua J. Lewer, Op Cit, pp87-88.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذا التوازن المستقر يمثل التوازن ***(steady state)*** الذي تكون فيه الزيادة في k ومنه في $f(k)$ مساوية للصفر أي:

فنموذج *R.Solow* يبين ان النمو سيصل إلى مرحلة ثابتة مستقرة عند k^* رغم الزيادات الثابتة في معدلات الادخار والاستثمار، هده النتيجة اذهلت الذين اعتنقوا مذهب ***Harrod-Domar*** القائل ان النمو هو دالة مباشرة و متزايدة بالنسبة للاستثمار.

الشكـــل: (9) الذي يبين التوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ *R.Solow*

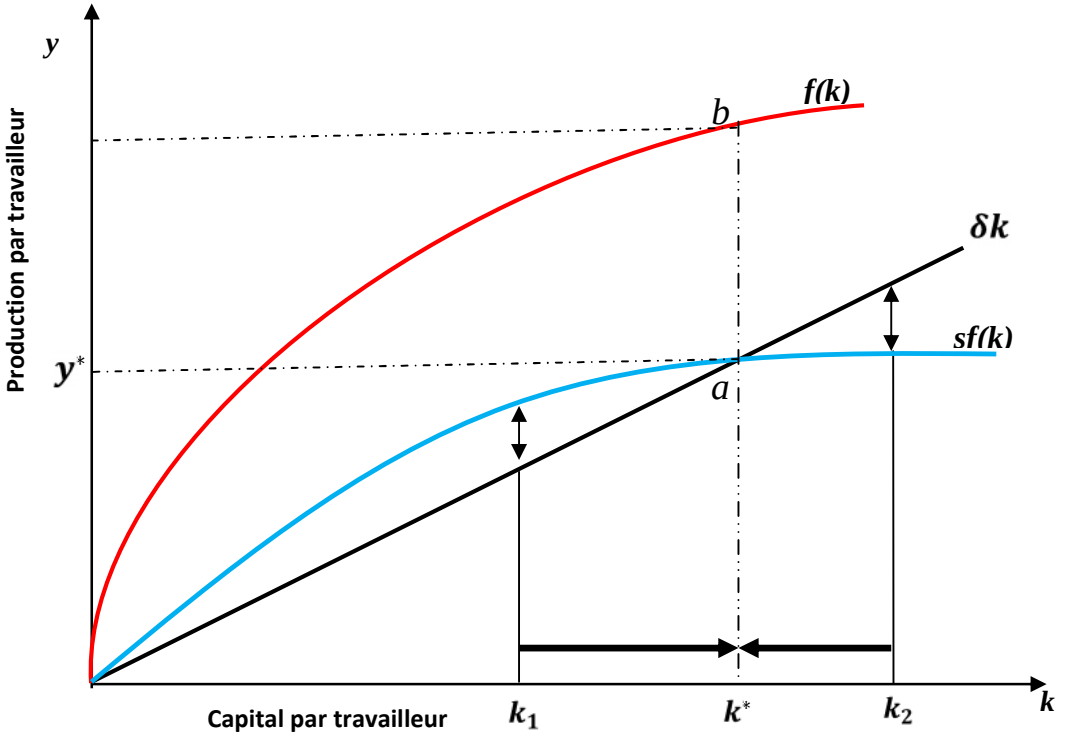

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p88

نجد هذا المنحنى في اكثر الكتب التي تناولت نمـــوذج *R.Solow* - الذي يبين ان دالة الإنتاج $f(k)$ تتزايد بمعدل متناقص[1]، و بافتراض ان (s) الميل الادخاري ثابت فإن دالة الادخار $sf(k)$ مجرد صورة طبق الشكل ل$f(k)$ فإن $sf(k)$ تتزايد بمعدل متناقص كذلك، و في المقابل و بافتراض ان مجموع المخفضات هي معدل ثابت بالنسبة لمـــخزون راس المـــال δ فدالة المخفض تُمَثـــل بخـــط δk ميـــله δ، و في الشـــكل التـــوازن المستقر ***(steady state)*** يحدث في مستوى مخزون راس المـــال k^* اي في تقـــاطع دالة الادخـــار $sf(k^*)$ مع دالة المخفض δk^*.

1- Idem, pp88-89

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- عندمـــا يكـــون الاستثمار $sf(k)$ أكبر من المخفض δk فإن مخزون راس المـــال يتزايد، يحدث كمـــا هو مبين في الشكـــل عند مخزون رأس المـــال k_1.

- عندمـــا يكـــون الاستثمـــار $sf(k)$ أصغـــر من المخفض δk سيؤدي ذلك إلى اتجاه (k) إلى الوضعية المستقـــرة للتـــوازن *stable steady state equilibrium* أي الاتجـــــاه مـــن k_2 إلى k^* في الشكـــل.

يبقى التاثير الوحيد الذي يمكن ان يحدث للرفع من مستوى التوازن المستقر يكمن في المتغيرات المستقلة كميل الادخـــار (s). كما يوضحه الشكل التالي.

الشكـــل: (10) يبين اثر الميل الادخـــاري للتوازن المستقر عند k^* ***(steady state)*** لـ- *R.Solow*

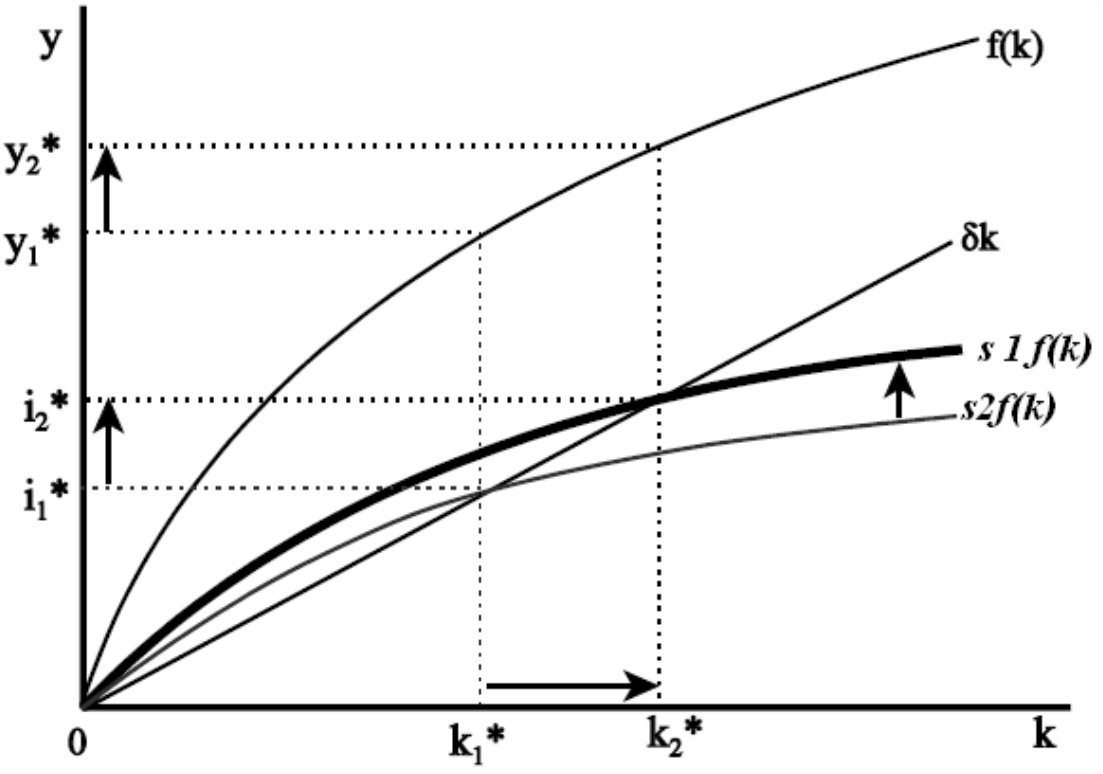

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p89

ث اثـــر النمـــو الديمغرافي و التكنولوجيا على النمـــو التـــوازني حسب سـ ـولو- *R.Solow*-

-يَعتَبِرُ *R.Solow* ان النمـــو الديمغرافـــي[1] **عامل خارجي** التاثير، و يعتبر ان القوة العاملة تتزايد بمعدل **مستقر** (n) و هذا المعدل يؤثر مباشرة على مخزون راس المـــال (k) **حيث ينخفض** $f(k)$ بسبب ارتفاع (L).

يتغير مخزون راس المـــال الفردي على الشكل التالي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

$$\Delta k = sf(k) - (\delta + n)k \ldots\ldots (10)$$

و بالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بـــقيمة k^* من k بحيث:

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، اي ان:

اثر النمو الديمغرافي[1] مرتبط مباشرة بالوضع المستقر عند k^* لان زيادة عدد العمـــال يقلـــص من مخزون راس المـــال كالإهتلاك، لانه يتم توزيع راس المـــال ثابت k^* على عدد متزايد من العمـــال في المدى طويل الاجل.

الشكـــل: (11) يبين اثر نمو السكان على مخزون راس المـــال في المدى طويل الاجل لـ- *R.Solow*.

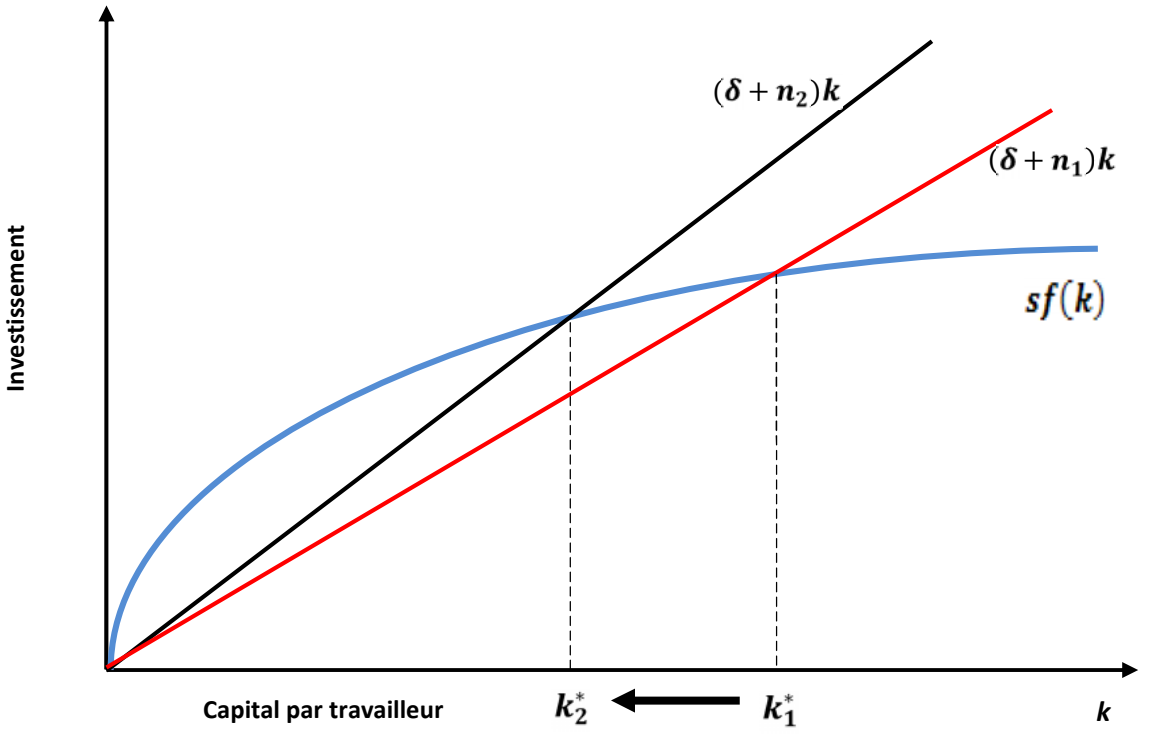

Source: N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, 2001, USA, p 202

1- N.Gregory Mankiw, Op Cit, p201-209

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يرى *R.Solow* ان التكنولوجيا عامـــل خارجي التاثير على النمو الاقتصادي، لكنه يعتبره العنصر الوحيد الذي يمكنه من رفع الإنتاج في الحالة المستقرة، في المدى طويل الاجل، حيث يبدا تاثيرها على إنتاجية العامل ومردوديته.

$$Y = F(K, L.E) \ldots\ldots\ldots (11)$$

حيث $L.E$ تمثل عنصر الكفـــاءة و المردودية بواسطة التكنولوجيا **لكل العمال**، اهتم *R.Solow* **بعنصـــر** التكنـــولوجيا و التقدم التقني لانه تعد العـــامل الـــوحيد الذي يَمكِنّ النمـــو من الارتفـــاع عند ثبات معدلات النمو في المدى طويل الاجل.

E : تمثل كفاءة العامل.

$L.E$: عدد العمال الاكفاء.

من اجل المعادلة الاساسية لنموذج *R.Solow* نعتبر ان التقدم التقني يَحسِن من كفاءة العامل بمعدل ثابت (g) ونفترض دائما ثبات غلة الحجم، فدالة الإنتاج ل *R.Solow* يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L.E} = f(\frac{K}{L.E}, 1)$$

بافتراض ان: $k = \frac{K}{L.E}$

يصبح الشكل النهائي للدالة بـــ: $y = f(k)$ .....(12)

ترتفع إنتاجية العامل بمعدل ثابت(g) و نعلم انه عدد العمال يرتفع بالمعدل(n)، إذا ارتفاع العمل الحقيقي هو$(n+g)$، و يتغير مخزون راس المـــال وفقا لذلك بنفس الكيفية التي تاثر بها في النمو الديمغرافي.

$$\Delta k = sf(k) - (\delta + n + g)k \ldots\ldots(13)$$

حيث:

δk: قيمة إهتلاك راس المـــال.

nk: قيمة راس المـــال بالنسبة للعمـــال الجدد.

gk: قيمة راس المـــال الموجه إلى الكفاءات الجديدة للعمال بسبب التقدم التقني.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكـــل: (12) يبين اثر التقدم التقني على مخزون راس المـــال في المدى طويل الاجل.

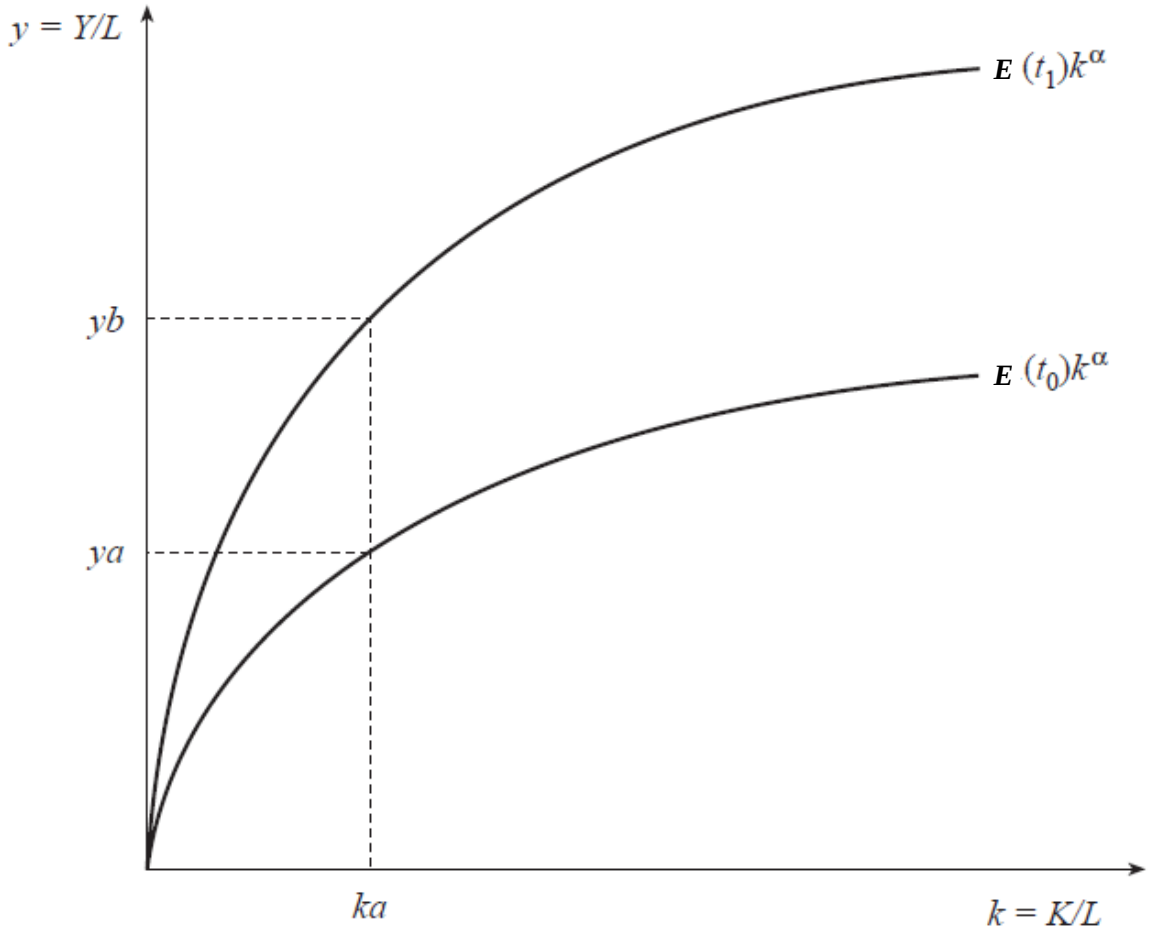

Source: Brian Snowdon & Howard R. Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005, p610.

3 القـ ـاعدة الـ ـذهبية لتراكـ ـم رأس المـ ـال:

لقد راينا كيف يؤثر معدل الادخار على الاستثمار و على مستويات التوازن، و كيف يرتفع الدخل و مخزون راس المـــال بارتفاع الادخار، فالإشكال المطروح: ما هـــو تاثير الادخار على النمو الاقتصادي عندما يكون الادخار في زيادة مستمرة؟ اي عندما يكون في الاتجاه الادخاري الموافق لنسبة 100% وماهو معدل الادخار الامثل و الذي يعظم اعلى مستوى رفاهة بالنسبة للمستهلكين؟

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، بحيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم n و δ معطاة، يوجد قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية، مرتبطة بكل معدل ادخار S، وإذا رمز لها بـــ $K^*(s)$ ، مع $dk^*(s)/ds > 0$ وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو $c^*=(1-s).f[k^*(s)]$ ، مما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـــ:[1]

$$c_{gold} = f(k_{gold}) - (n + \delta) . k_{gold}$$

حيث : k_{gold} تمثل قيمة k^* التي ترافق القيمة العظمى لـــ c^* .

إذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الاجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى المستهلكة هي C_{gold}.

الشكـل (13)القاعدة الذهبية لتراكـــــم راس المـــــال

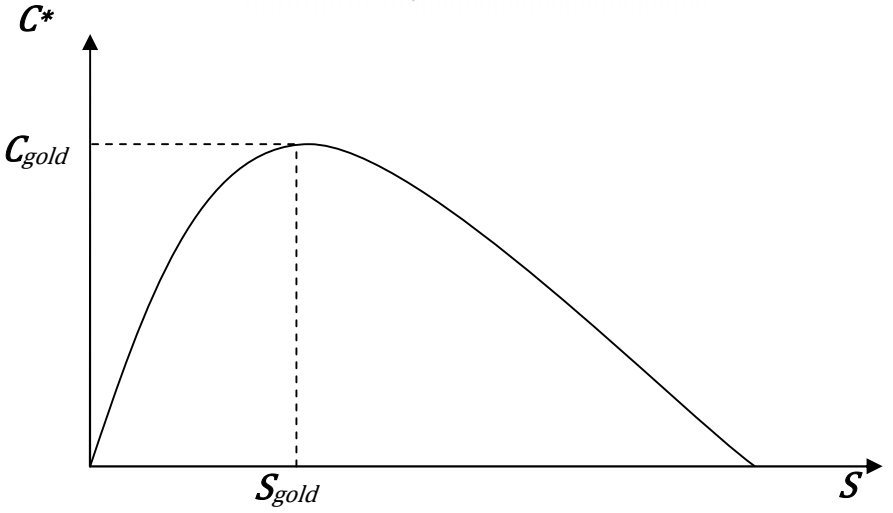

Source: Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, economic growth, Second Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, London, England, 2004, P 35

1 - Robert J.BARRO, Xavier Sala-I-MARTIN, Op Cit p23.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4 انتقـ ـادات نموذج سولو:

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو:

- إهمال اثر التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي.
- استحالة كون الإقتصاد ينتج منتوج واحد.
- إهمال دور راس المال في النمو و التركيز على النسبة(k/L)..

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني : نمـوذج رامـسي (RAMSEY) *

يعتبر ***F.Ramsey*** من بين الاقتصاديين السبّاقين الذين تناولوا دراسة النمو الاقتصادي (1928) لكن بقيت دراسته غير معروفة حتى سنة (1960) عن طريق ***Cass*** (1965) و ***Koopmans*** (1965). ، ويسمى كذلك بنموذج *Cass-Koopmans*، فنموذج ***F.Ramsey*** للنمو يدخل السلوك الاستهلاكي للعائلات بوضوح في التاثير، فنسبة ميل الادخار بذلك ليست معطى خارجي و هنا يكمن الاختلاف الاساسي بينه و بين *R.Solow*[1] و تستعمل دراسات *F.Ramsey* في مجال واسع من التحاليل الحديثة للاقتصاد الكلي الديناميكي، و تمثلت الإشكالية الاساسية عند *F.Ramsey* في البحث عن معدل الادخار الامثل في بيئة اجتماعية ديناميكية.

اعتمد *F.Ramsey* في اعماله على مذهب المنفعة Benthamite utilitarianism و سعى إلى البحث عن التخصيص الامثل للإستهلاك و معدل الادخار مابين الاجيال لتعظيم رفاهية المجتمع، وعَرّفَ رفاهية المجتمع بـ: مجموع المنافع للاشخاص في الدولة the sum of utilities of people in a society ، من تعظيم رفاهية المجتمع حاول *F.Ramsey* تحديد المعدل الامثل للادخار او ما يسمى بالمسار الامثل للادخار optimal rate or path of saving، لان *F.Ramsey* يعرف المجتمع بانه مجموع الاجيال الحالية و المستقبلية، فمعدل الادخار يجب ان يحقق الرفاهية بالنسبة للمجتمع الحالي والمستقبلي، و بالرجوع إلى تعريف الرفاهية نكون امام مشكلة عدد لا نهائي من دوال المنفعة للاجيال الحالية و المستقبلية التي تمثل المجتمع، فادخل *F.Ramsey* عامل تفضيل الوقت لحل الإشكال، و يمكن تقديم دالة تعظيم الرفاهية على الشكـــل التالي:

$$R = \sum_{t=0}^{\infty} (B - U(C_t))$$

(*) فرانك بليمبون رامسي(Frank Plumpton Ramsey) (1904 1930): من كتابتـــه " A Contribution to the Theory of Taxation" (Economic Journal mars 1927)، و " A Mathematical Theory of Saving" (Economic Journal, décembre 1928)، ويعتبر من مؤسسي النظرية الحديثة للاحتمالات مع كل من Savage و Finetti.

1- Daron Acemoglu, Op Cit, p309

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حيث تمثل كل من:

B: "الإشباع" او يَعبّرَ عنه بمستوى المنفعة، و يفترض ان تكون المنفعة القصوى القابلة للتحقيق لجيل كامل، و نفس الافتراض للاجيال المستقبليين.

$(B - U(C_t)$: هي المسافة او المد بعيدا عن مستوى الإشباع.

$U(C_t)$: دالة المنفعة للإستهلاك للفترة t.

الشكل(14): يبين دالة المنفعة مع مستوى الإشباع.

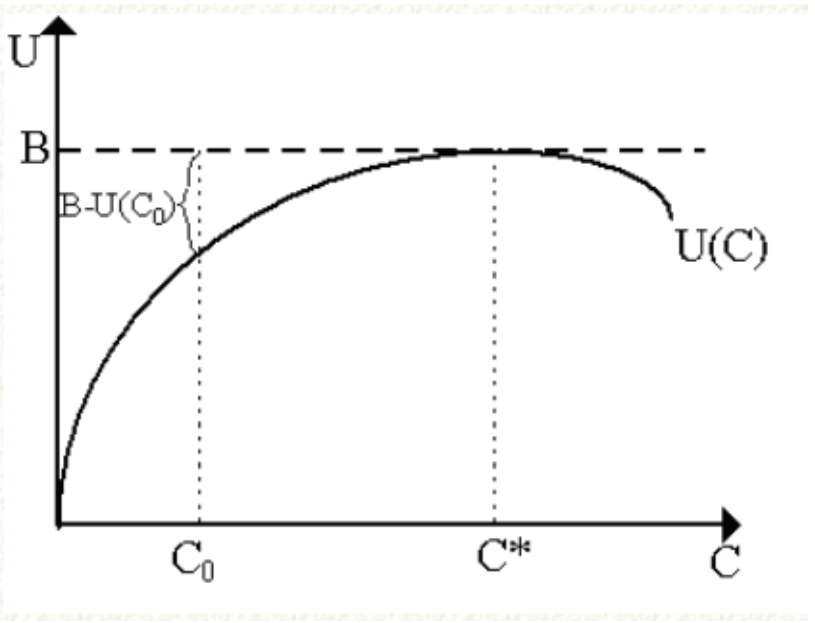

Source :http://homepage.newschool.edu/het//essays/growth/optimal/ramseygr.htm

23-12-2009

1 بناء النمـــوذج الأســـاسي لـــ*F.Ramsey*

يمكن كتابة الهيكل الاساسي لنموذج *F.Ramsey* على الشكـــل التالي: في الزمن t يعتمد الاقتصاد على التكنولوجيا A_t و راس المـــال[1] معطـ ى k_t و العمـــالة n_t.

يختار المخطط أحسن طريقة للإنتاج A_t^* و عدد تام و كافي من العمالة و راس المـــال مـــن اجل إنتـــاج y_t حيث $Y_t = F(K_t, AL_t)$، والتي لها نفس خصوصيات[1] دالة إنتاج *R.Solow*،

1 - Neri Salvadori , Op Cit, p 36.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خصوصيات دالة الإنتاج- *Inada conditions* - اي ان الإنتاجية الحدية لراس المال او العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي:

$$\lim_{K\to 0}(F_k) = \lim_{L\to 0}(F_L) = \infty$$
$$\lim_{K\to \infty}(F_k) = \lim_{L\to \infty}(F_L) = 0$$

وانها تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى انه يوجد العديد من العائلات متشابهة فيما بينها، اي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n، ودالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالاتي :

$$\int_0^T e^{-\rho t} u\,(c\,(t))\,dt$$

بحيث : ρ يمثل معدل الافضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي، يقرر المخطط كيف يوزع الدخل $\mathbf{y_t}$ مابين الاستهلاك والادخـــار، هذا الاخير الذي سيَحوّل مباشرة إلى استثمـــار $\boldsymbol{I_t}$.

نختار تدفق مستويات الاستهلاك $(\boldsymbol{C_t})_{t=0}^{\infty}$ لتعظيم مجموع المنافع الكلية $\sum_0^\infty p^t u(c_t)$ ، وعليه فإن في الزمن $t+1$، يتم التقسيم بين الاستهلاك $\boldsymbol{c}_{t+1}$ و الاستثمار $\boldsymbol{k}_{t+1}$ عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t ، وبالاخذ بعين الاعتبار إهتلاك راس المال بمعدل δ و الاستثمار الضروري من اجل تخصيص راس المال للسكان الإضافيين $n*k$، يمكن كتابة معادلة:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

إذن النمو الامثل **حسب** *F.Ramsey* يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية :

$$Max \int_0^{\infty} e^{-\rho t} u\,(c)\,dt$$

1- Daron Acemoglu & all, **Economic Growth and Macroeconomic Dynamics**, Cambridge University Press, 2004, p23

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تحت شرط التالي :

$$\dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

ذات قيمة ابتدائية لـــ k تساوي : $K0/N0$

بحيث : $\sigma(c)$ تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الرابع: النظريات الحديثة للنمـو

يطلق على النظريات الحديثة للنمو عدة مصطلحات مثل: نظريات النمو الداخلي، و نظريات النمو الباطني... (*Théorie de la croissance endogène*) و المقصود منها ان النمو هو باطني المنشا، فعملية النمو لا تاتي من ميكانيزمات خارجية، او يعتبر معطيات **مستقلة ثابتة**.

تعطي هذه النماذج اهمية بالغة في نمذجة التطورات التكنولوجية و يضع مفكري نظريات النمو الداخلي ثلاث فرضيات اساسية هي:

- الإنتاجية الحدية للراس المـــال المادي او البشري ليست متناقصة (**مثل ما هو عند** *R.Solow*) بل هي ثابتة، و لا ترتبط بمخزون راس المـــال المتراكـــم.
- العديد من عوامل النمو الباطني تحدث اثار خارجية، و كذلك ان الكفاءات الإنتاجية الخـــاصة هي دائمـــا اقـــل من الكفـــاءات الإنتاجية للمجتمع، و بذلك تلعب الدولة دور مهـــــم في توزيع الموارد.
- يوجد بشكل عـــام قطاعين إقتصاديين:

- القطاع الاول: يخص رفاهية الافراد " يؤثر على مخزون الإنتاج "
- القطاع الثاني: يؤثر على الرفاهية في المستقبل " يؤثر على نمو الإنتاج " ويمكن ان يكون هذا القطاع رسميا مثل (قطاع التعليم و البحث)، و يمكن ان يكون غير رسمي مثل (المعلومات المحصلة ، التكوين)

المطلب الأول: نمـوذج النمـو الداخـلي لقطـاع واحـد

1 نمـــــوذج *AK*

لقد راينا في نموذج *R.Solow* ان التراكم في راس المـــال يصاحبه تناقص في الغلة، من اجل كل وحدة إضافية من ***k*** و لكن بعد مساهمة Sergio Rebelo (1991). الذي لاحظ ان النمو الاقتصادي في تزايد مستمر رغم التراكم المتواصل في مخزون راس المـــال. فنموذج ***AK*** الذي جاء به *Rebelo* مرتبط بدرجة كبيرة مع نموذج *R.Solow*.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لنفترض ان الاقتصاد تمثله دالة إنتاج Cobb-Douglas

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots (1)$$

لننتقل من افتراض ان $0 < \alpha < 1$ إلى افتراض $\alpha = 1$، هذه الفرضية تستلزم عدم وجود عامل ثابت او عامل إنتاجي خارجي، كل العوامل تتاثر بالاستثمار، و كلها موضوع للإهتلاك[1].

مع: $\alpha = 1$ المعادلة *(1)* تصبح :

$$Y = AK^{1}L^{0} = AK$$

يعتبر انعدام عدم تناقص مردودية راس المال(K) من الخصائص الاساسية لنماذج النمو الداخلي، ويعود غياب تناقص هذه الاخيرة إلى الراس المال البشري، ويعطى النموذج العام لنموذج AK كما يلي :

$$Y=AK$$

بحيث: A تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية.

والإنتاج الفردي يمثل عن طريق راس المال الفردي بـــ $y=A\,k$، والإنتاجية المتوسط والحدية لراس المال ثابتة ومساوية لـ A، و بتعويض $f(k)/k=A$ في المعادلة لنموذج *R.Solow* نتحصل على:

ومادام $c = (1-s)y$ و $y = Ak$، فان معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية لـــ gk [2].

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج ذو تكنولوجية AK يمكن ان يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى ان معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبا بتقارب مطلق او شرطي، حيث $\partial gy/y = 0$ و هذا من اجل كل المستويات لـــ Y .

1- Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, Op Cit, pp110-112.

2 صواليلى نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص 46

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم:(15) يوضح اهمية α في انتقال *AK*

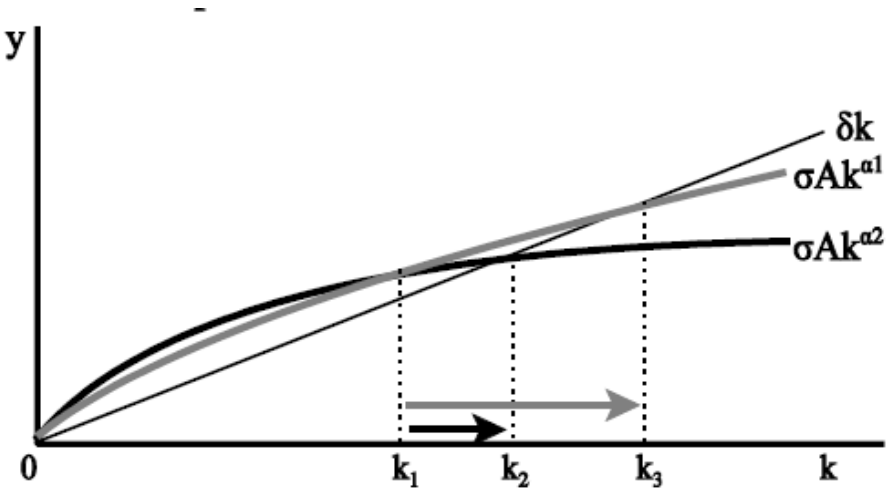

Source: Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer, **International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007, p113

2 محرك النمو نموذج رومر Romer

انطلاقا من الاقتصاديين Mankiw، Romer، D. Weil, 1992 في مداخلة لهم حول دراسة قياسية للنمو الإقتصادي بعنوان

A Contribution to the Empirics of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, 107, 407-438

و كذلك مساهمة

Lucas, R., 1988, "On the Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Economics, 22, 3-42

الذين اعطوا اهمية بالغة للعنصر البشري في عملية النمو الاقتصادي، حيث افترضوا ان الراس المال البشري يتراكـــم مثل الراس المـــال المـــادي، من خلال بجمع المعرفة و الخبرات.

يعتبر رومـر *Romer* (1986) التكنولوجيا مجموعة من الافكـــار، و الافكار الجديدة هي سلع خاصة، لا يمكن وضعها في سوق المنافسة التامة.يجب التمييز بين الافكار المشاعة و التي تتوفر بدون ثمن، و بين الافكار التنافسية و التي تكون محتكرة يتوصل إليها اصحاب المنفعة من اجل تعظيم الربح .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يطرح *Romer* الإشكال الاساسي: من اين تاتي الابتكارات التكنولوجية، و الذي يعد من اختصاص نظريات النمو الداخلي؟

حيث تاتي هذه الافكار من طرف المخترعين المتحمسين للربح، اي هناك دافع الربح والمقابل هو الذي يحفزهم للبحث و إيجاد افكار جديدة[1]، و يهدف نموذج *Romer* كذلك إلى بحث لماذا الدول المتقدمة تتميز بمعدلات نمو مدّعمة، و مستمرة، فالابتكارات التقنية هي نتيجة البحث والتطوير Recherche & Développement في شكلها العام في الدول المتقدمة هي التي توفر عنصر الديمومة اي المواصلة في عمليات النمو دون ان تصل إلى الحد الاقصى كما توقع *R.Solow*.

ففي نموذج *R.Solow* يوجد عنصرين اساسيّن يؤثران بشكل داخلي على الإنتاج، هما العمل و راس المـــال.

اما في نموذج *Romer* يضيف إلى عنصري العمل و راس المال عنصر الافكار الجديدة (*A*) les idées كمتغير داخلي التاثير، و الذي يعتبره *Romer* مرادف للتكنولوجيا. فتصبح دالة الإنتاج على الشكـــل التالي:

$$Y = f(k_t$$

عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث ان المؤسسة التي ترفع من راس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج باكثر فعالية، وهذا الاثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في ان المعرفة المكتشفة تنتشر انيا في كل الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا انه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة *I* بالمؤشر *AI* هذا يعني ان التغير $d\,Ai/dt$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في *Ki* لمخزون راس المال، ومنه دالة الإنتاج هي:[2]

$$Yi = F(Ki, K\,Li)$$

1 -Murat Yıldızo˘glu, Modélisation de la dynamique économique I Sources de la croissance économique, http ://yildizoglu.u-bordeaux4.fr, 2007, p53

2- صوالبلـ نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص47

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في ان الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى ان الإنتاجية الحدية لراس المال او العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من راس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3 دور الـ ـدولة في النـ ـ ـمو الاقتصـ ـادي « نموذج بارو »

إهتم بارو (***Barro*** (1990)) بالراس المال العمومي و المتمثل في إنفاقات الدولة على الهياكل القاعدية، النقل، التعليم، الصحة، الامن، فالنمو ياتي من إنفاقات الدولة و استثماراتها العمومية، مع العلم ان معدلات الضريبة مرتبطة بدرجة النمو مما يؤثر إيجابا، اي ان النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث انه يفترض ان الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من اجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض ان المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة، وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الاخرى ، بالإضافة ان كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، و يؤكد على ان النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، و هو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تاخذ الشكل التالي:

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع: $0<\alpha<1$

وبافتراض ان الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι، إذن $G=\iota Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة تمكن ان نبين ان الناتج الحدي لراس المال بعد فرض الضريبة يجب ان تساوي مقدار الكراء اي :

$$r + \delta = (1 - \tau) \cdot (\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$= (1 - \tau) \cdot \alpha A \cdot k^{-(1-\alpha)} \cdot G^{1-\alpha}$$

وعليه فإن:

$$r + \delta = \alpha A^{1/\alpha} (L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha} (1-\tau)$$

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومنه مما سبق نستنتج ان معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g=(1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(1-\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

يتم اثر الحكومة على النمو بطريقتين، الطريقة الاولى متمثلة في الحد 1-τ والذي يمثل الاثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للراس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\tau^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الاثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي لقطاعين

1- اختلاف التكنولوجي للإنتاج و التعليم

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا ياخذ بعين الاعتبار الدور الاساسي للتعليم، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج، ولهذا قام **روبيلو** *Rebelo*(1991) من استعمال دالتين للإنتاج لـــ Cobb-Douglas:[1]

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \partial H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^{\eta} \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\eta}$$

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الراسمال المادي) ، و $A, B > 0$ هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α ، η يمثلان نسبة الراسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين 0 و 1؛ وكل من u و v يمثلان نسبة راس المال المادي و راس المال البشري الكلية في إنتاج السلع؛و بافتراض ان $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في راس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في راس المال المادي.[2]

يستلزم شكل المعادلات السابقة ان هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K و H، وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد، يصبح النموذج مصدر لنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من من u و v ثابتة و C ، K ، H و Y **تنمو** بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[A\alpha \cdot (vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho \right]$$

1- Robert J.BARRO, Xavier Sala-I-Martin, Op Cit, p199-203.

2- صبرينة كردودي نصر الدين، مرجع سابق الذكر، ص50.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في هذا النموذج الحد $A\alpha\,(vK/uH) - (1-\alpha) - \delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للراس المال المادي يساوي معدل المردود ية r .

إن مردود ية الراس المال البشري والراس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v :

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الانية لكل من نسبة K و H المخصصة للإنتاج.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 نموذج لوكاس(Lucas (1988))

يهتم نموذج *Lucas* بالراس المال البشري اي مخزون المعرفة الخاصة بكل فرد، **فعند** *R.Solow* راس المال البشري لم يكن سو مخزون كمية العمل المتوفرة[1]، الوضع يختلف في نموذج ليس فقط الكمية بل جودة العمالة تساهم كذلك في النمو الاقتصادي، يتوافق نموذج *Lucas* **مع** نموذج *Rebelo*، عندما لا يحتاج إنتاج الراس المال البشري لراس مال مادي اي ان $\eta=0$ وعليه فإن دوال الإنتاج تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A \cdot (vK)^{\alpha} \cdot (uH)^{1-\alpha}$$
$$\dot{H} + \partial H = B \cdot (1-u) \cdot H$$

بوضع $X = C/K$ و $w = K/H$، وبالاستعانة بالتعظيم الديناميكي يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك و معدل نمو gu لـ u :

$$g_c = (1/\theta) \cdot \left[\alpha A \cdot u^{(1-\alpha)} w^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$
$$g_u = B \cdot (1-\alpha)/\alpha + Bu - X$$

1- CERDI, Principes d'économie, 2008

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصة الفصل:

تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي ان النمو الاقتصادي مرتبط بعامل تراكم راس المال من جهة و زيادة الإنتاجية من جهة اخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، دون ان ننسى التنويع و التحسين في المنتجات التي تسمح بالرفع من النمو الاقتصادي، وعليه فإن محددات النمو متمثلة في كل من تراكم راس المال، الراس المال البشري، والتطوير و الابتكار، دون ان ننسى التنظيم والتسيير، هذا من جهة ومن جهة اخرى وجود ارتباط وثيق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية، غير انه يجب ان نفرق بين هذين المفهومين.

بعد التطرق إلى مفهوم النمو محدداته ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي، وهذا من خلال اثر السياسات المالية و خاصة الجبائية منها على الاقتصاد، وبإعطاء اهداف القيام بالإنفاق العام.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثالث: واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال السياسة الجبائية.

من خلال الدراسة النظرية السابقة لكلا من السياسة الجبائية والنمو الاقتصادي، تبين ان التاثير الجبائي لا يكون مباشرا على النمو بل من خلال محدداته الكلية، و المتمثلة في الإنفاق الحكومي، الإستهلاك الكلي ، الإدخار و الإستثمار، تراكم راس المال، و التكنولوجيا...

فكيف يمكن الوقوف على مدى تاثير مكونات السياسة الجبائية على محدِدَات النمو الاقتصادي الجزائري؟

و ما هو واقع النمو الاقتصادي الجزائري من خلال الإصلاحات الجبائية؟

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: أثر السياسة الجبائية على محددات النمو الاقتصادي الجزائري

المطلب الأول: أثر السياسة الجبائية على الاستهلاك

تعتبر الضريبة في هذا المجال وسيلة تدخل فعالة تستطيع من خلالها الدولة التاثير على السلوك الاستهلاكي والاستثماري للاعوان الاقتصاديين. فالضريبة يمكن ان تؤثر علـــى السلوك الاستهلاكي من خلال تاثيرها على الاسعار النسبية للسلع والخدمات ، ففرض ضريبة مرتفعة على بعض السلع (الضارة بالصحة مثلا) يمكن ان تقلل من استهلاكها او يحول دون الاستهلاك من سلعة إلى صالح سلعة اخرى كما يعمل تخفيض الضرائب على بعض السلع (كالسلع المنتجة محليا) إلى تشجيع استهلاكها. و يبقى هذا التاثير يرتبط بمرونة العرض والطلب على مختلف السلع فكلما كانت هذه المرونة مرتفعة كلما كان تاثير الضريبة على استهلاكها اكثر.

إن توجيه الاستهلاك يتطلب استعمال عدة اساليب كرفع اسعارها عن طريق استعمال السياسة الضريبية، كما ان الوسيلة المباشرة والمؤثرة كيرا في الاستهلاك هي الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الاستهلاك خاصة.

لهذا الغرض تمثل الضريبة تمثيلا حيا ودقيقا لمساهمتها في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية كتلك المتمثلة في إعادة توزيع الدخل الوطني مع مراعاة العدالة الاجتماعية التي تقتضي تخفيض الضرائب بتقرير إعفاءات على السلع التي تستفيد منها الطبقات المحرومة في المجتمع، وفي الجهة المقابلة رفع الضرائب التصاعدية على دخول الطبقات الغني وهذا بغية مراقبة الاستهلاك.

فقد تسهم الدولة في القضاء على الفوارق الطبقية او التقريب بين الطبقات وهذا بالحد من الاستهلاك الترفي بالاخص مع عمليات التنمية يتنوع الإنتاج ويزداد الدخل وتؤدي هنا الضريبة دورها بتشجيعها للادخار والتكفل بقطاع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات الإستراتيجية وفق مخطط التنمية الشاملة.

إذ يلمح تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال السياسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الجبائية حيث عملت السلطة الجزائرية على إعادة توزيع الدخل، ففي المجال الاجتماعي قد احدثت بضم الشبكات الاجتماعية الهادف إلى تخفيف من حدة الازمة على الطبقة الفقيرة، اما في المجال الجبائي فقد اقرت بعض الإعفاءات من الضريبة على بعض فئات المجتمع خاصة اصحاب الدخول المنخفضة، وبالمقابل كان للنظام الجبائي اثر سلبي على

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بعض افراد المجتمع حيث انخفضت القدرة الشرائية للمواطن وكذا ارتفاع اسعار بعض المنتجات, ومن جهة اخرى يمكن للدولة كذلك ان تحقق عدالة اجتماعية عن طريق رفع اسعار السلع الكمالية والتخفيض من اسعار السلع الضرورية او بفرض ضرائب على السلع الرفاهية وفرض معدلات ضريبية منخفضة على السلع الضرورية او حتى إعفاءها منها, وفعلا من الواقع المعاش فان الاستهلاك انخفض كثيرا خاصة لدى الفئات ذات المداخيل المنخفضة حيث اصبح الاستهلاك مقتصرا على السلع الضرورية فقط.

فحسب كين[1] فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة اقل من نسبة تزايد الدخل نظرا لان هذه الزيادة في الدخل لا تتم كلها في الاستهلاك, وتكون النتيجة بانخفاض الميل الحدي بالاستهلاك عند الفئات ذات الدخل المتدني يكون اكبر من الميل للاستهلاك عند الفئات ذات الدخل الكبير.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل الوطني بواسطة الضرائب وتحويل جزء من دخل الفئات ذات الدخل المرتفع والميل الحدي الضعيف للاستهلاك إلى الفئة ذات الدخل المتدني وذات الميل الحدي المرتفع يؤثر في توزيع الدخل الوطني بين الادخار والاستثمار بحيث يزيد الاستهلاك ويقل الادخار, وإذا كانت الضرائب مفروضة على السلع الاستهلاكية لان الادخار يزيد ويقل الاستهلاك ويكون الدخل الوطني قد اعيد توزيعه لصالح اصحاب المداخيل المرتفعة على حساب جزء من المداخيل المتدنية.

كما يرى كيتز ان الميل للاستهلاك والميل للاستثمار يتجهان كقاعدة عامة للانخفاض مع ارتفاع حجم الدخل, فإذا كان الطلب الاستهلاكي مشبع فالاسعار تكون منخفضة وبالتالي عائد الارباح ينخفض وهذا بطبيعة الحال يقلل من الاستثمار، لذلك فان الطلب الفعلي لا يرتفع تلقائيا إلى المستوى اللازم لتحقيق التشكيل الكامل، بل لابد من تدخل الدولة عن طريق الضرائب، وهذا ما يستدعي بالضرورة رفع الطلب الفعلي بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود، حيث تنخفض بهذه الدخول والضرائب وتعطي بعض التحويلات والنفقات مثل منح البطالة.

ومن الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسات المالية لمعالجة مشكل اخر وهو انخفاض المدخرات القومية وان تعمل الدولة على الحد من الاستهلاك وتكوين تلك المدخرات وتشجيع الاستثمارات الخاصة.

---

1 عبد الأمير شمس الدين: **الضرائب أسسها العلمية، الطبعة الأولى، المؤسسة** الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987 ص57.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: أثر السياسة الجبائية على الإدخـ ـار.

إن قلة رؤوس الاموال القابلة للاستثمار في الدول النامية تعتبر العائق الرئيسي في وجه حركتها التنموية وتوفير الاموال يرتبط بمدى القدرة على الادخار لانه يشكل عنصرا حيويا لتمويل الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة ولذلك يجب إعطاء افضلية للمدخرات التي يتم تكوينها على اساس توجيهها للاستثمار.

إن الدخل هو العامل الاساسي المؤثر في الادخار، فإذا فرضت الضريبة على الدخل تؤدي إلى إنقاصه على ما كان عليه، وذلك لابد ان يؤدي بالممول إلى إعادة توزيع استعمالات دخله ويتوقف هذا على نوع الطبقة التي ينتمي إليها الممول.

حيث يعتمد تشجيع ادخار الاشخاص اساسا على نسب سعر الفائدة المقدم على الودائع المصـــرفية المودعـــة لدى البنوك والإعفاء الضريبي للعائد الادخاري، كما يعتمد ايضا في تشجيع ادخار الاشخاص على الحـــد مـــن ظاهرة الاستهلاك الكمالي، واحسن وسيلة لذلك هو فرض معدل ضريبي مرتفع على مثل هذه السلع، ومن هنـــا يتضح ان الضرائب المباشرة وغير المباشرة الدور الفعال في ترقية ادخار الاشخاص ومدى تـــاثير كـــل منـــهما في توجيهه.

1- أثر الضرائب على ادخار القطاع العائلي:

إن تفاقم الازمة الاقتصادية الجزائرية مع نهاية الثمانينات اصبحت تشكل الشغل الشاغل للمـــواطن البســـيط وللدولة على السواء، بحيث من الصعب على هذا المواطن ان يرفع او على الاقل يحافظ على مستواه المعيشـــي. إذ ان تحرير الإقتصاد في بداية التسعينات ادى إلى تحرير اسعار المواد الغذائية ورفع الدعم عنها وعن غيرها من المـــواد الاخرى بالإضافة إلى بقاء مستوى الدخل ثابتا او انخفاضه في بعض الاحيان، زاد من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن ومن تم امتصاص جزءا كبيرا من الدخل المتاح في إستهلاك المواد الاساسية . ولقد ادى ذلك إلى ضـــعف معدلات الإدخار .

ومن خلال معطيات الجدول رقم يلاحظ بان نمو إدخار العائلات الجزائرية قد انخفض من 104% سنة 1988 إلى –27 % في سنة 1998 , وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ان عملية الاستهلاك كانت مرتبطة بالدخل وان هذا الاخير لم تكن له علاقة نسبية مع تزايد الاسعار .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم 18: تطور إدخار القطاع العائلي في الجزائر الوحدة : مليار دج

السنة	الدخل المتاح للعائلات	الاستهلاك النهائي	إدخار العائلات	نسبة نمو الادخار %	نسبة نمو الاستهلاك %	نسبة نمو الدخل %
1987	195.2	189.5	5.7	-	-	-
1988	223.7	212.1	11.6	104	12	15
1989	276.2	266.2	10	14-	26	23.5
1990	328.1	320.4	7.7	23-	20	19
1991	430.6	410.2	20.4	165	28	31
1992	685.5	605	80.5	294	47	59
1993	805	687	118	47	14	17
1994	1020	875	145	23	27	27
1995	1296	1127	169	17	29	27
1996	1532	1329	203	20	18	18
1997	1663	1439	224	10	08	08
1998	1746	1581	165	27-	10	05

المصدر : عبد القادر بلطاس:**الاقتصاد المالي والمصرفي** (السياسات والتقنيات الحديثه في تمويل السكن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001

2 أثر الضرائب على ادخار المشروعات:

إن للادخار اثر بالنسبة لتكوين راس مال، فهو الوسيلة المعتمدة من طرف المؤسسات وتتكون الإدخـــارات عادة من الارباح التي تحققها المؤسسة (غير الموزعة) والاحتياطات، وعلى هذا الاساس تتدخل السياســـة الجبائيـــة لتشجيع ادخار المؤسسات التي تستعمل في عملية التمويل ولهذا عمدت السلطة الجزائريـــة إلى عـــدة إجـــراءات مستهدفة بذلك رفع ادخار المؤسسات العامة والخاصة، ومن بين هذه الإجراءات:

- يحق للمؤسسة نقل عجزها المال خلال خمس سنوات الاولى وهذا على التوالي اي ان تنقل الخسارة مـــن سنة إلى السن الموالية إذ تخصم من الربح المحقق وينخفض سعر الضريبة، وذلك حسب المادة 147 مـــن قـــانون

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما فإن هذا العجز يعتبر عبئـــا يـــدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفـــيض كل العجز الزائد فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الخامسة لســـنة تسجيل العجز، ويعد هذا الامتياز تقاسما للخسارة بين الدولة والمؤسسة، ويهدف المشرع من هذا الإجـــراء إلى رفع الإمكانيات الإنتاجية ودفع المؤسسات إلى التاقلم مع متطلبات السوق.

- التنازل عن عنصر من عناصر الاول الثابتة بسعر اعلى من السعر المحاسبي لكل زيادة ناتجة عـــن فـــائض القيمة، وتعتبر هذه الزيادة ربحا وهي في حقيقة الامر تخضع للضريبة على ارباح الشركات إذ يعالج المشرع هـــذه الزيادة حسب المادة 173 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تنص على انه " يحدد مبلـــغ فـــوائض القيم الناتجة عن التنازل الجزئي او الكلي من عناصر اصول مثبتة في إطار نشاط صناعي او تجـــاري او حـــرفي او فلاحي، او في إطار ممارسة نشاط مهني يربط بالربح الخاضع للضريبة حسب طبيعة فوائض القيم:

- ✓ إذا تعلق الامر بفوائض قيم قصيرة الامد، يحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة.
- ✓ إذا تعلق الامر بفوائض قيم طويلة المد، يحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة".

إذ تنتج فوائض القيمة قصيرة الامد من التنازل عن عناصر مكتسبة ومحدثة منذ ثلاث سنوات على الاقل اما فوائض القيم طويلة الامد فهي تلك التي تنتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة او محدثة منذ اكثر مـــن ثـــلاث سنوات.[1]

3 أثر الضرائب على الإدخار الحكومي

يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة في الإنفاق الحكومي، حيث ساهمت بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها، وبصفة عامة نجد ان معدل نمو الادخار الحكومي اكبر من معدل نمو النفقات العامة. لا يعني ذلك ان الميزانية العامة في الجزائر لم تشهد عجزا ماليا، بل في بعض السنوات حققت الميزانية العامة عجزا و لم تحقق فائضا، هذا ما يدفعنا إلى التفرقة بين فائض الميزانية والادخار الحكومي، حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، اما الادخار الحكومي فيقصد به كما سبق الذكر الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية، وبالتالي فإن تحقق الادخار الحكومي لا يعني وجود فائض في الميزانية العامة.

[1] ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و لدراسة الادخار الحكومي في الالفية الثالثة اي بعد الإصلاحات الاقتصادية سوف نتبع ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم19 : تطور الإدخار الحكومي

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العامة	950.5	1578.161	1505.526	1576.684	1517.673	1618.4
الجباية البترولية	560.121	1173.237	956.389	916.4	836.06	862.2
نفقات التسيير	774.7	856.2	963.6	1097.846	1199.42	1055.3
الإدخار الحكومي	175.8	721.961	541.921	478.838	318.253	563.1

المصدر:الإحصائيات حتى سنة 2001:**الدليل الإحصائي الجزائري**، الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2003، العدد 20، ص345.[1]

يلاحظ من الجدول بان هناك إدخار حكومي خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004، بمعنى ان في كل السنوات كانت الإيرادات العامة تفوق نفقات التسيير. رغم ان الميزانية العامة خلال هذه الفترة لم تحقق في كل السنوات فائض، حيث نجد ان هناك عجز في كل من السنوات 1999، 2003، 2004، حيث بلغت النفقات العامة على التوالي 9961.7 مليار دينار جزائري 1752.691 مليار دينار جزائري، 1775.3 مليار دينار جزائري. ويعود سبب هذا العجز إلى إرتفاع نفقات التسيير خلا ل هذه السنوات، لكن رغم ذلك فإن الميزانية العامة قد حققت مدخرات مهمة، حيث مثلت هذه المدخرات نسبة مهمة في كل من ميزانية التسيير والتجهيز، فبالنسبة لميزانية التسيير مثلت المدخرات نسبة 22.6 %من ميزانية التسيير في سنة 1999لترتفع هذه النسبة في سنة 2000 إلى اكثر من84% ، بمعنى ان الإدخار الحكومي مكن من تغطية 84%من نفقات التسيير، اما في سنة 2004 فبلغت نسبة تغطية الادخار الحكومي53.3 %لنفقات التسيير وباعتبار الإدخارات بصفة عامة توجه إلى الإستثمار ذلك ما يستدعي دراسة اهميتها إلى الإستثمار، اي نسبة تغطية الإدخار الحكومي لميزانية التجهيز . ففي سنة 1999رغم ان الميزانية العامة قد حققت عجزا في تلك السنة ،إلا ان نسبة الادخار الحكومي إلى ميزانية التجهيز قد بلغت 94% وبلغت هذه النسبة إلى اكثر من 224 % في سنة 2000 ويعود هذا الإرتفاع إلى إنخفاض ميزانية التجهيز لسنة 2000 وإلى 238 % النمو الكبير الذي شهدته الإيرادات العامة، وبالتالي الادخار الحكومي، والذي تضاعف اكثر من 4 مرات، بينما

1 نقلا عن مزيان توفيق، مذكرة ماجستير تحت عنوان: **المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007 2008، ص 177

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

نفقات التجهيز لم ترتفع سوى ب 1.7% خلال هذه السنة. كما فاق الإدخار الحكومي ميزانية التجهيز في سنة 2001 و 2002، اما في سنة 2004 فبلغت تغطية المدخرات الحكومية لميزانية التجهيز بنسبة 78.2 % و اهمية الادخار الحكومي تعود إلى الجباية البترولية، هذه الاخيرة لعبت دورا مهما في تطوره، حيث نجد ان قيمة الجباية البترولية في كل السنوات تفوق قيمة المدخرات الحكومية، حيث بلغت في سنة 2003 اكثر من 260% اي ان الجباية البترولية بلغت اكثر من 2.6 مرة المدخرات الحكومية، ذلك ما يوضح العلاقات السببية بين الجباية البترولية و الإدخار الحكومي، بمعنى ان هناك علاقة طر دية بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي وهذا بديهي لا يستدعي البحث في نوع هذه العلاقة وشكلها، لكن وجود هذه العلاقة تستدعي منا دراسة قوة هذه العلاقة، وسوف نحاول تحديد التاثير للتغير في قيم الادخار الحكومي باعتباره متغير تابع لتغير الجباية البترولية، ونحاول استخدام معامل الارتباط، اي قياس قوة العلاقة بين الادخار الحكومي والجباية البترولية، ومادامت فترة دراستنا محدودة. فسوف نلجأ إلى طريقة المسح الشامل بمعنى اننا نورد المعلومات الكلية للمتغيرين اي كل من الادخار الحكومي والجباية البترولية دون اللجوء إلى اسلوب العينات . والمعطيات الخاصة بالادخار الحكومي والجباية البترولية معطاة في الجدول التالي:

الجدول رقم :20 تقدير معامل الإرتباط الوحدة[1]

x	y	$x-\bar{x}=X$	$y-\bar{y}=Y$	XY	X^2	Y^2
5.6	1.8	-3.25	-2.86	9.295	10.56	8.18
11.7	7.2	2.85	2.54	7.239	8.12	6.45
9.6	5.4	0.75	0.74	0.555	0.56	0.55
9.2	4.8	0.35	0.14	0.049	0.12	0.02
8.4	3.2	-0.45	-0.46	0.657	0.2	2.13
8.6	5.6	-0.25	-0.94	0.235	0.06	0.88
53.1	**28**	**0**	**0**	**19.62**	**19.62**	**18.21**

1- الوحدة للجباية البترولية والادخار الحكومي 100 مليار د.ج ولقد تم تقريب الأرقام حيث تمثل x الجباية البترولية y الادخار الحكومي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

نقوم بإيجاد معامل الارتباط Pyx كالتالي[1]:

1 التباين المشترك:

$$\sigma_{yX} = \frac{17.56}{5} = 3.512$$

2 تباين X :

$$\sigma_X = \sqrt{\frac{19.62}{5}} = 1.98$$

3 تباين Y :

$$\sigma_Y = \sqrt{\frac{18.21}{5}} = 1.9$$

يكون معامل الارتباط:

$$\sigma_{Yx} = \frac{3.512}{(1.98)\times(1.9)} = 0.93$$

نلاحظ من خلال قيمة معامل الارتباط وجود علاقة قوية جدا بين الادخار الحكومي و الجباية البترولية حيث تقترب قيمته من 1 ، ذلك رغم وجود الجباية العامة و نفقات التسيير التي تؤثر على الادخار الحكومي،إلا ان اهمية الجباية البترولية في التاثير على الادخار تبقى قوية جدا، و لتحديد درجة الاقتران بين كل من الجباية البترولية والادخار الحكومي نلجا إلى معامل التحديد r^2 و الذي يساوي $(Pyx)^2$ و بالنسبة لمعامل التحديد بين الجباية البترولية و الادخار الحكومي $r^2 = 0.86$ ، اي ان 86 % من التغيرات التي حدثت في الادخار الحكومي نابحة عن التغيير في الجباية البترولية و المعادلة التالية توضح ذلك:

التغيير في الادخار الحكومي= التغيير في الجباية البترولية + التغيير في باقي العوامل الاخرى

و ما دام معامل التحديد بين الجباية البترولية و الادخار الحكومي يساوي 86%، ذلك يعني ان 14% فقط من التغيرات في الادخار الحكومي تكون غير مفسرة من الجباية البترولية اي انها غير نابحة عنها.

---

1 سابق، ص 180 ص 181.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: آثـر السياسـة الجبائـية على الاستثمـار.

يمتد تاثير السياسة الجبائية ليشمل توجيه الاستثمارات نحو نشاطات معينة كالزراعة او الصناعة او التعـدين.. او توطين الاستثمارات في مناطق اخرى تسعى الدولة لترقيتها او نحو مصادر معينة للطاقة كونها حرارية او نفطية او ذرية او مائية.[1] ويتم كل ذلك في إطار السياسة العامة للدولة ومن خلال مختلف الادوات التحريضـية للسياسـة الجبائية وبذلك يمكن استخدام الضريبة كاداة لتحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال توجيه عناصر الإنتـاج نحـو المناطق غير المرغوب فيها ومن اجل ذلك تتخذ الدولة سياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء او تخفيـف الضرائب المستحقة على المؤسسات العاملة في المناطق النائية ، ويترتب على ذلك تنقل عوامل الإنتاج إلى النشـاط الاقتصادي الذي يقل فيه العبئ الضريبي حيث دائما تسعى موارد الإنتاج التنقل اين يمكـن اسـتغلالها في اكثـر القطاعات ربحية[2].

كما يمكن للضريبة ان تكون اداة لتسهيل او عرقلة نمو المؤسسات وتركزها إلى جانب التاثير في تحديد طبيعتها القانونية وجنسيتها من خلال ما يمنحه المشرع من تحفيزات جبائية للمؤسسات الوطنية دون غيرها او المؤسسات التي لها طابع قانوني معين كالمؤسسات الصغيرة والعائلية دون غيرها .

وبذلك فالدولة تلجا لاستخدام الضرائب للتاثير علـى المسار الاقتصادي سواء تعلق الامر بتخفيض سعرها على انشطة معينة او منح إعفاءات ضريبية لفترة زمنية محددة ، وذلك بالنسبة لاوجه النشاط المرغوب فيها والتي تحقق اهداف الخطة . ويمكن للدولة ايضا رفع سعر الضرائب على الانشطة غير المرغوبة بغرض إتاحة الفرصة لعوامل الإنتاج للاتجاه نحو الانشطة الاخرى الاكثر إنتاجية وحيوية بالنسبة للنشاط الاقتصادي.

تعتبر السياسة الجبائية بشكل عام اداة قوية لتنمية الإيرادات العامة للدولة وذلك بتطبيق سياسة مالية مخطط لها ومنظمة على اساس بنية اقتصادية موجهة لتحقيق اقتصاد متكامل، وينطوي ذلك على القيام باستثمارات ضخمة في بعض المجالات المختارة فضلا عن القيام باستثمارات صغيرة في بقية المجالات التي يشمل عليها الاقتصاد الوطني، ويكون هذا التفضل بالنظر على الحاجة الملحة لعملية التنمية السريعة إذ يتطلب بالضرورة التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة، ومن هذا المنطلق يمكن تصور اشكال التدخل الحكومي في عملية الاستثمار لما يلعبه هذا الخير من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا إذا كان هذا الاستثمار قد ادرّ على صاحبه الفائدة المرجوة منه وفقا لما سطر له من اهداف المشروع، ومكننا ذلك عن طريق استخدام سياسة جبائية ناجعة تدفع بالمستثمر

1 -Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz ,Paris, 2000, p336.

2- عبد المنعم فوزي: **الماليه العامه والسياسه الماليه**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دون سنة نشر).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إلى توظيف امواله دون تردد، كما ان "إمكانية تحريض توجيه حضر او معاقبة، التي تمنحها السياسة الجبائية يجب ان تكون موجهة نحو هدف واحد، إقامة سلوك ملائم للتنمية"[1]، فمن خلال النظرة الاقتصادية لمختلف دول العالم للجباية، التي تجعلها اداة تدخل اقتصادية تسعى إلى تحقيق قدر من الفعالية الاقتصادية ذلك على جانب الدور المالي الذي تلعبه في تعبئة موارد الدولة يمكننا ربط الجباية بعام الاستثمار الذي يعمل على التقدم المنتظم للإنتاج الوطني المرتبط بحركات ظاهرة ومختلف عناصر الطلب الإجمالي نظرا لعدم استقرار الاستهلاك الذي يكون سريع التاثر بالاوضاع الاقتصادية.

1 واقع الاستثمار في الجزائر:

يمكن استعمال عدة طرائق لدراسة وتحليل تطور الإنفاق الاستثماري ومعدلاته، يمكن ان نقارن المستوى الحقيقي لكل من الاستثمار ورصيد راس المال في الفترة الحالية بمستوياتهم الحقيقية في الفترات الماضية. كما يمكن تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار منها معدل التراكم ومعدل الاستثمار، فالاول عبارة عن نسبة الاستثمار الإجمالي إلى التراكم الإجمالي، او ما يسمى بمخزون راس المال، والذي يعبر فعلا عن نسبة الاستثمارات الجديدة بالنسبة للاستثمارات القديمة، ويعكس بالفعل تطور الاستثمارات. اما الثاني فهو عبارة عن نسبة التراكم الإجمالي من القيمة المضافة التي يولدها رصيد راس المال، ويمكن إجراء بعض المقارنات الدولية التي توضح بالفعل هل البلد المعني يسير في ركب الدول المتقدمة ام هناك فرق بينه وبين هذه الدول؟

تطور الاستثمار ومعدله: قدر حجم التراكم الإجمالي الكلي[2] لراس المال الثابت(*ABFF*) في سنة *2003* من بـ **1265164.5** مليون دج اي ما يعادل **29 %** من القيمة المضافة الكلية (VA) اي من الناتج المحلي الإجمالي، اما التراكم بالنسبة للمؤسسات وشبه المؤسسات الإنتاجية (SQS) قدر ب **411109** مليون دينار اي ما يعادل **16%** من القيمة المضافة لها((VA(SQS) و **10%** من القيمة المضافة الكلية، إن قيم المؤشرات السابقة تعكس ضعف التراكم الإجمالي للمؤسسات وشبه المؤسسات مقارنة بالتراكم الإجمالي الكلي.

تؤثر الضريبة على سلوك المنتجين من خلال تاثيرها على الكميات التي يرغبون في إنتاجها حيث ان الضرائب تؤثر على عوامل الإنتاج، إذ ان خفض الضريبة يساعد على زيادة الإنتاج وذلك نتيجة تخفيض اسعار عوامل الإنتاج مما يؤدي في النهاية إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

1 -A. Kandil: **théorie fiscale et développement**, l'expérience algérienne, SNED, 1970, p 9.

2 البشير عبد الكريم، **تقدير دالة الاستثمار الكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 2، ص119.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 الامتيازات والحوافز الجبائية:

البحث والسعي من اجل إيجاد سياسة تحفيزية توفق بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة للمجتمـــع ككل، وعلى العموم قد تعتمد السياسة التحفيزية في مادة الضرائب على عدة ادوات تكون على شكل تحريضات جبائية، هذه التحريضات قد تكون على شكل إعفاءات (دائمة او مؤقتة) او على شكل تخفيضات في معـــدلات الضرائب على الدخل مثل الضرائب على ارباح الشركات (*IBS*)، لان مثل هذه التخفيضات تعطـــي الفرصـــة للمؤسسات الاستثمارية ف التوسع، الدولة تترقب هدفا من وراء ذلك وهو انها تهدف إلى التاثير علـــى القـــرار الاستثماري، بحيث بجعل المتعامل قادرا على القيام بالمشروع الاستثماري ومما لابد مـــن ذكـــره هـــو ان هـــذه الامتيازات تمنح وقف شروط معينة تتوفر في المستفيد منها، وهو الشخص الخاضع للضريبة بموجب النشاط الـــذي يمارسه.

ا- الإعفـ ـ ـاءات الدائمـ ـ ـ ـة:

إذ تشمل كل القطاعات والنشاطات سواء كانت تابعة للدولة او الخواص، وعادة ما تخص هذه الإعفـــاءات النشاطات الاجتماعية بالدرجة الاولى لمدة زمنية غير منتهية إذ ان هذه الإعفاءات تتغير كما يمكن إلغاؤهـــا وفـــق الاحكام القانونية الصادرة في قوانين المالية، ومن بين المؤسسات التي تستفيد من إعفاءات دائمة في الجزائر هي:

- ✓ المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص المعوقين المعتمدة، وكذا الهياكل التابعة لذلك.
- ✓ الفرق والهيئات التي تمارس نشاط مسرحي بعنوان الإيرادات المحققة.

فعلى العموم تاخذ هذه الإعفاءات طابعا اجتماعيا والتي تمس فئات اجتماعية اكثر حرمانا وتهميشـــا، وقـــد تاخذ طابعا ثقافيا او علميا والتي تمس فئة الشباب لما لها من اهمية بالغة في التطور الاقتصادي والسياسي ومحاولـــة الرقي بها، كما تاخذ ايضا طابعا اقتصاديا والتي تخص المشاريع بتحفيزها وتشجيعها على الاستثمار إذ يعتمـــد في إعفائها من بعض الرسوم والضرائب حسب اهميتها.

ب الإعفـ ـ ـاءات المـ ـؤقـ ـتة:

إن الإعفاءات المؤقتة التي تمنحها الدولة للمستثمرين تكون متعلقة باهمية المشروع وتكون ممنوحة وموجهـــة عادة للقطاع الخاص بالإعفاء الجزئي او الكلي وذلك لتحفيز الخواص على تكثيف نشاطهم الاستثماري، وتخـــص هذه الإعفاءات اساسا الاستثمارات التي تنجز في إطار الامتياز او الرخصة من قبـــل الوكالـــة الوطنيـــة لتطـــوير الاستثمار (*ANDI*).

ونجد ان الاستثمارات في النظام العام حسب المادة 09 من الامر رقم 01 03 بتاريخ 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تستفيد من المزايا التالية:

- ✓ تطبيق النسبة المخففة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تـــدخل مباشـــرة في انجاز الاستثمار

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطـــار الاســـتثمار المعني.

كما تستفيد ايضا من مزايا خاصة في إطار النظام الاستثنائي حسب نص المادة 10 من نفس الامـــر المتعلـــق بالاستثمار: "الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شانها ان تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتقتضي إلى تنمية مستديمة".

1. بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 02% فيما يخص الاشغال المتعلقة بالمنشات الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخـــدمات موجهـــة لإنجـــاز عمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشـــرة في عمليـــة الإنجاز.

2. بعد عملية انطلاق الاستغلال:

الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على ارباح الشركات، ومن الضريبة على الـــدخل الإجمالي على الارباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الـــتي تـــدخل في إطار الاستثمار.

منح مزايا إضافية من شانها ان تحسن او تسهل الاستثمار، مثل تاجيل اعجز واجال الاستهلاك، كما يمكن ان تستفيد الاستثمارات من فوائد على القروض البنكية المحصل حسب الشروط و الكيفيات المحددة عن طريـــق التنظيم.

كما اقر قانون المالية لسنة 2003 بإجراءات جديدة تصب اساسا في دفع وترقية الاستثمار الاقتصـــادي والمالي:

- تخفيض معدل الدفع الجزافي (VF) من 04% إلى 03%.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- استفادة المعدات والالات التي تدخل في إنجاز الاستثمار من تحفيزات جمركية و جبائية مقررة بـــامر 01 03 بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار كونها مكتسبة من طرف قرض مؤجر في هذا الإطار المـــالي المبرم مع المستفيد من هذه التحفيزات.
- تعديل سلم ضريبة الدخل الإجمالي (IRG) بتحديث الاجزاء العظمى منه للدفع على الاســـتثمار الفـــردي وتحقيق في نفس الوقت عدالة ضريبية اوسع بين المقاولين الخواص والشركات بتقريب النسب الحقيقية للضريبة المطلقة حسب الحالة.
- يستثنى المسير صاحب الشركة ذات المسؤولية المحدودة من مجال التطبيق للضريبة على الدخل الإجمالي في فئـــة الربح الصناعي – التجاري (BIC) وكذا من مجال التطبيق في الرسم على النشاط المهني (TAP) وإدماجـــه في نظام التصريح المراقب.
- تشجيع نشاط القطاع المالي بتاسيس التحريضات التالية:
  - توسيع استعمال التخفيض بـــ 200000 دج للادخار عموما.
  - تاسيس نظام الحسم لتوظيف الفوائد المحسومة.
  - تحديد الاستثناء بمراعاة الفوائد المالية المعتبرة في البورصة وفوائد هيئات توظيف مشترك للقيم المنقولة لمـــدة 5 سنوات للكل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة علـــى ارباـــح الشـــركات (IBS) وحقوق التسجيل.
- الإبقاء على حق الحسم من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للمستثمرين المـــؤطرين مـــن طـــرف الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) بناء على ما كان معمولا به من طرف الوكالة الوطنية لـــدعم وترقيـــة الشباب (ANSEJ) على مموليهم وبنفس المعيار.
- تاسيس إعادة تقييم التجهيزات المادية القابلة للإهتلاك وغير القابلة للإهتلاك في الحسابات الختامية المغلقـــة في 2002/12/31.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثاني: الإصلاحات الجبائية في الجزائر و النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: الإصلاح الجبائي في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات، وخلال التسعينات، تحولا جوهريا في بنيته، نتيجة التحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي، إلى شكل معدل يتمثل في اقتصاد السوق.

وقد كان النظام الضريبي الجزائري انعكاسا للتغيرات الإيديولوجية التي عاصرها منذ نشاته الحديثة في الستينات والنظام الضريبي القائم هو نتيجة تطور مستمر للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع الجزائري، ولقد تدهورت نسبة الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 32,10 % سنة 1985 إلى 25 % سنة 1986، ثم 23 % سنة 1988[1]

يستهدف الإصلاح الضريبي تحقيق الكفاءة والعدالة والاقتصاد، ويشمل إصلاح التشريعات الضريبية والجهاز الضريبي والمجتمع الضريبي من اجل تعبئة الفائض.

إن تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 كان يستدعي إصلاح المحيط الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والتي يشكل فيه إصلاح المحيط المالي جانبا مهما، وفي هذا برزت ملامح الإصلاح الضريبي الجديد في مارس 1987 عند تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي من كبار موظفي وزارة المالية، وممثلي رجال الاعمال وبعض المختصين الاخرين، فما هي اسباب اهداف ومجالات هذا الإصلاح ؟

1 أسباب وأهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر

١٠ اسباب الإصلاح الضريبي في الجزائر:

لقد اتسم النظام الضريبي الجزائري إلى غاية 1991 بالظرفية، فمثلا في سنة 1976 تم إلغاء الضريبة الفلاحية، عقب صدور قانون الثورة الزراعية سنة 1971، وإحياء هذه الضريبة لسنة 1984، وكذلك نسجل الرفع من معدل اقتطاع الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية من 50 % لسنة 1986 إلى 55 % سنة 1987، لتعويض النقص

1 O.N.S, **Rétrospective statistique (1970-2002),** 2005,P : 233-236.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المسجل في الجباية البترولية بانتقالها من 46.786 مليون دينار جزائري سنة 1985، إلى 21.439 مليون دج سنة 1986[1] نتيجة انخفاض سعر برميل النفط من 26,50 دولار امريكي سنة 1985 إلى 13,5 دولار سنة 1986[2] .

وكان للازمة البترولية لسنة 1986 انعكاسات اقتصادية واجتماعية خانقة، هذا في إطار اقتصاد عالمي يتجه نحو نظام اقتصادي محدد، وهذا ما فرض على الاقتصاد الجزائري التحول الشيء الذي يفرض عليه نظام ضريبي ملائم لكل التغيرات.

تبين دراسة النظام الضريبي الجزائري لما قبل الإصلاح ان هيكله تميـــز بالاتي:

- تعقد النظام الضريبي كنتيجة للجمع بين الضرائب النوعية، ونظام الضرائب العامة ولكثرة الإعفاءات وكثرة النصوص التشريعية، وعدم كفاءة الإدارة الضريبية.

- عدم مرونة النظام الضريبي.

- تشوه بنية النظام الضريبي (جباية عادية جباية بترولية،..).

- اختلال هيكل الإيرادات الضريبية، بهيمنة الضرائب غير المباشرة فيه، ويضاف إلى ما ذكر مشكلة الضغط الضريبي المرتفع كنتيجة لتعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها، هذا الضغط قدر سنة 1986 محسوبا على اساس كل الاقتطاعات الضريبية بمعدل 45,6 % و46 %، سنة 1987 مما يعني الثقل الكبير للاقتطاعات الضريبية[3].

- الغش والتهرب الضريبي فقد كان للضغط الضريبي المرتفع الذي يقع على المكلف ان يؤدي به إلى التخلص من دفع الضريبة بصفة كلية او جزئية.

- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة العرض، وذلك:

- للقيود المفروضة على الاستثمار الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.

- للحساسية حساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الاجنبية.

---

1 O.N.S, **Statistique spécial N° 31**, P : 56.

2 ص ن. ع: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989**، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 1989، ص : 58.

3 - F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988 P6..

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وهذا ما جعل الضريبة اداة ميتة غير قادرة على تحريك دواليب الاقتصاد.

ب اهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر [1] :

يهدف الإصلاح الضريبي إلى ان تلعب الضريبة دورا جديدا لمواكبة النظام الاقتصادي الجديد، بان تستعمل كاداة لتشجيع الانشطة الاقتصادية، وتوجيهها توجيها يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، كما يرمي إلى تحقيق هدف رئيسي يكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني سيما تطور المؤسسة من خلال التكيف مع الديناميكية الاقتصادية.

والجدير بالذكر، ان الإصلاح الضريبي في الجزائر جاء في إطار الاتجاه العالمي نحو الإصلاح الضريبي الذي يعتمد على:

- توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض اسعار الضريبة، فالضرائب بالدول النامية اوعيتها ضيقة، واسعارها مرتفعة، مما ينجر عنه ظاهرة التهرب الضريبي وإرهاق فئات معينة بالضرائب يؤدي إلى عدم عدالة الضريبة وبهذا فتوسع الوعاء الضريبي يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وتخفيض الضغط الضريبي، ويتيح عنه الفرصة للعمل على تباين المعاملات الضريبية حسب النشاط والافراد.

- إسهام الضريبة على القيمة المضافة ذات الاسعار المنخفضة، في إصلاح الضريبة على رقم الاعمال ذات الاسعار المرتفعة والمتعددة.

- تحسين الإدارة الضريبية، بزيادة تاهيل موظفيها، وتجهيزها بالوسائل (بنايات، اجهزة الإعلام الالي، سيارات التنقل،... الخ)، وهذا من اجل تحسين اداء ورفع مرد وديتها مما يسمح لها بالإطلاع الكامل والدقيق على مجمل مداخيل الافراد والنشاطات المختلفة.

- ويضاف إلى ذلك ما يلي[2]:

1- Ahmed SADOUDI**, la réforme fiscale**, annales de l'I.E.D.F, .Koléa, Algérie, ANEP, 1995, P : 90.
2 عبد المجيد قدى، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، المرجع السابق، ص155.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- إن إدراج الضريبة على القيمة المضافة ضمن الهياكل الضريبية لما تتمتع به من مزايا كاتساع وعائها، ومساعدتها على تحصيل ضرائب اخرى حيادها واعتمادها على الشفافية بينت التجربة في البلدان التي اتبعتها إسهامها في رفع الإيرادات العامة بشكل معتبر.

تقليص الاهداف المراد تحقيقيها عن طريق الضريبة حتى لا يقع هناك تعارض بين الاهداف في حد ذاتها.

تعزيز مصداقية النظام الضريبي باستقراره، هذا ما يسمح للمستثمرين باتخاذ قراراتهم المتعلقة بالتمويل والاستثمار على المدى الطويل.

يمكن إجمال اهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:[1]

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة اخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الاخيرة مهيمنا عليها بالمنتجات البترولية في ظل اوضاع اصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني انذاك.

- المساهمة في تحقيق اهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بان هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تاهيل الإدارة الضريبية.

وبشكل عام، يمكن القول بان الاهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تمحورت حول:

1 - عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية. 21 – 22 ماي 2002.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- توفير الإيرادات الضريبية وكنتيجة للتوسع المنتظر في الاوعية الضريبية، وذلك بغرض النهوض بالجباية العادية من اجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.

- العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة اهمية الضرائب المباشرة.

- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع انظمة الدول الاخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

2 مجالات الإصلاح الضريبي في الجزائر:

ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1991 على الجباية العادية وتضمن العناصر التالية:

- تعميم الضريبية الوحيدة على الإنفاق في شكل الضريبة على القيمة المضافة.

- القطيعة مع نظام الضرائب النوعية على مداخيل الاشخاص الطبيعيين، باختيار ضريبة وحيدة على الدخل في شكل الضريبة على الدخل الإجمالي.

- تجسيد مبدا الفصل والتمييز بين الضريبة على الارباح الشركات والضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين.

وقد تمخض عن هذا الإصلاح إحداث الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على ارباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

١٠ الضـريبة على الدخـل الإجمـالي :

جاءت هذه الضريبة لتعوض نظام الضرائب النوعية ذي المعدلات المتعددة الذي كان مفروضا في السابق على المداخيل.

واشتمل نظام الضرائب النوعية السابق على :

- الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية وشركات الاشخاص.

- الضريبة على الارباح غير التجارية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- الضريبة على مداخيل الديون، الودائع، و الكافلات.
- الضريبة على الرواتب والاجور.
- الضريبة على القيمة الزائدة عن التنازل بمقابل عن الاملاك المبنية وغير المبنية.
- المساهمة الوحيدة الفلاحية.
- الضريبة التكميلية على الدخل.

فالمادة الاولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة(*) تنص على ان تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الاشخاص الطبيعيين الوارد ذكرهم في هذا القانون.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

- **ضريبة سنوية:** اي انها تفرض سنويا على المداخيل المحققة خلال السنة، مع استثناء الاجراء الذين يتقاضون اجرا وحيدا إذ تقتطع من مداخليهم الشهرية حسب سلم ضريبي شهري.

ـــ ضريبة وحيدة : بحيث تفرض مرة واحدة على مجموع المداخيل الصافية لاصناف الدخل، المحددة بالمادة2 من قانون الضرائب المباشرة.

- تفرض على الاشخاص الطبيعيين فقط.
- ضريبة تصاعدية حيث تحسب وفق جدول تصاعدي، باستثناء المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر، فإنها تخضع لمعدل نسبي.
- ضريبة شخصية حيث انها تاخذ في الحسبان الوضعية الشخصية للمكلف بدفعها.
- ضريبة تصريحية تعتمد على تصريح المكلف بالضريبة إذ يلتزم الاشخاص الخاضعين لضريبة الدخل اكتتاب وإرسال قبل الفاتح افريل من كل سنة إلى مفتش الضرائب المباشرة لمكان إقامتهم، تصريحا بدخلهم الإجمالي، وهذا لغرض تحديد اساس هذه الضريبة.

(*) تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي ـ المادة (1) من ق ض م.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ومما سبق من خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي، يمكن القول بانها تتميز بالشفافية من جراء النظرة الشاملة والإجمالية لمجموع مداخيل المكلف، وكذا طريقة تحديد الدخل الخاضع للضريبة، كذلك تمتاز بكونها اكثر تحقيقا لقاعدة العدالة في الضريبة لكونها تاخذ في الحسبان المقدرة التكليفية للمكلف كتحديد حد ادنى معفى منه، والذي يمثل في طياته شريحة اجتماعية، بالإضافة على التصاعدية بالشرائح.

كما ان هذه الضريبة تمتاز بالبساطة سواء بالنسبة للمكلف، او إدارة الضرائب، فبالنسبة للمكلف فإنه يكتفي باكتتاب تصريحي واحد عوض تصريحات متعددة إلى مصالح ضريبية مختلفة عن كل صنف من اصناف دخله.

اما بالنسبة لإدارة الضرائب، فإنها تكتفي بفحص تصريح واحد، تطبق عليه إجراءات موحدة فيما يخص ربط وتحصيل الضريبة، والطعن فيها، مما يسمح بتخفيض النصوص الضريبية، ومن ثمة العمل على استقرار النظام الضريبي في جانبه التنظيمي والقانوني.

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي الاشخاص التالية:

- الاشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر بصفتهم مالكين له، او منتفعين به، او مستاجرين له عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الاخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد، او اتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الاقل.

- الاشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، او مركز مصالحهم الاساسية.

- الاشخاص اعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، او حتى يكلفون بمهامهم في بلد اجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

- الاشخاص غير المقيمين بالجزائر والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري.

- الاشخاص من جنسية جزائرية،او اجنبية الذين يحصلون في الجزائر على ارباح، او مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة.

- الشركاء في شركات الاشخاص والشركات المدنية المهنية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- الاعضاء في الشركات المدنية بشرط ان تكون منظمة على شكل شركات اسهم وقانونها الاساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة.

- المسيرون ذوي الاغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ومسيرو شركات التوصية المحددة فيما يخص المكافات عن وظائفهم.

- المساهمون في شركات الاموال فيما يتعلق بارباح الاسهم والنسب المئوية من الربح.

ب الضـريبة عـلى ارباح الشـركـات:

جاءت الضريبة على ارباح الشركات لتعوض وتراجع نقائص الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية السابقة، وذلك من خلال انها:

- تطبق دون استثناء على الاشخاص المعنويين، على عكس الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الاشخاص المعنويين في شكل معدل نسبي، وعلى الاشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي.
- تطبق دون التمييز بين المؤسسات الاجنبية والجزائرية.
- تطبق وجوبا على الاشخاص الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الاعمال المحقق، وان هذا الربح يحدد على اساس محاسبة تمسك طبقا للقوانين، والانظمة المعمول بها، كالقانون التجاري والمخطط الوطني للمحاسبة.

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

- **ضريبة وحيدة:** لانها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الاشخاص المعنويين.
- **ضريبة عامة:** لكونها تفرض على مجمل الارباح دون تمييز لطبيعتها.
- **ضريبة سنوية:** إذ ان وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- **ضريبة نسبية:** لان الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **ضريبة تعتمد** على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانيته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من افريل من كل سنة تلي سنة تحقيق الربح.

تطبق الضريبة على ارباح الشركات على الارباح المحققة من طرف:

- شركات الاموال (شركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة.

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية.

- الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالاسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على ارباح الشركات، وهذا الطلب غير قابل للإرجاع خلال مدة حياة الشركة.

- الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في.

تخضع اختياريا لهذه الضريبة، ارباح شركات الاشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على ارباح الشركات.

يتوجب على الخاضعين لهذه الضريبة الاتي:

- مسك محاسبة منتظمة.

- اكتتاب وإرسال التصريح (الميزانية الجبائية).

- تقديم الوثائق الضرورية لإثبات النتائج.

- الدفع التلقائي للضريبة (حسب تواريخ استحقاقها).

وتؤسس الضريبة على ارباح الشركات باسم الاشخاص المعنيون في مقر شركتهم، او إقامتهم، وإذا تعذر ذلك يلتزم الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي، بدفع الضريبة والغرامات المرتبطة بها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمنح الإعفاءات من الضريبة على ارباح الشركات، بصفة مؤقتة، او دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في الاتي :

- تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الاشخاص المعوقين المعتمدون، وكذا الهياكل التابعة لها.

- تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب من إعفاء كلي لمدة ثلاث 03 سنوات إبتداءا من تاريخ بداية الاستغلال، ويمدد هذا الإعفاء إلى ست 06 سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تمارس مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم.

- تعفى بصفة دائمة تعاونيات الاستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية.

- تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على ارباح الشركات المستحقة على انشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات يقدر بـــ 15 % لفائدة ولايات الهضاب العليا و 20 % لفائدة ولايات الجنوب وذلك لمدة خمس (05) سنوات إبتداءا من اول يناير سنة 2004 ويستثنى من احكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات (المادة 8 من قانون المالية لسنة 2004).

يتمثل الربح الخاضع للضريبة من الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات مهما كانت طبيعتها، بشرط ان تنجزها المؤسسة بما في ذلك التنازل عن اي عنصر من عناصر الاصول.

إن الربح الصافي يحدد بالفرق بين قيم الاصول الصافية عند اختتام وافتتاح الفترة التي تستخدم النتائج المحققة فيها كقاعدة للضريبة، مقتطعا منها الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال، او الشركاء خلال هذه الفترة.

يقصد بالاصول الصافية الفائضة في قيم الاصول (اصول ثابتة، اصول متداولة.الخ) من بين مجموع الخصوم المتكونة من ديون الغير (الاهتلاكات المالية، المؤونات).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فيما يخص الزيادات المالية يجب ان توضع الزيادات، النقدية، او العينية المقدمة لمؤسسة (حصص في راس المال) عند إنشائها لا تخضع للضريبة، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الزيادات عندما تقدم خلال فترة الاستغلال, وبذلك فإن الربح الصافي يجب ان تحسم منه الزيادات الممنوحة للمؤسسة خلال فترة الضريبة.

إن إخضاع ارباح الشركات إلى الضريبة لا ياخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط،وإنما تعديل وتصحيح هذا الربح وفقا للقواعد الجبائية السارية المفعول، وذلك لكون مصلحة الضرائب ترفض بعض الاعباء التي ادرجت في الربح المحاسبي.

ويصطلح على الربح المصحح بالربح الجبائي الذي يشكل اساسا لاقتطاع الضريبة على ارباح الشركات، ويمكن صياغة علاقة تحديد الربح الجبائي كما يلي:

الربح الخاضع = الربح المحقق + التعديلات الجبائية.

الربح الجبائي = الربح المحاسبي+الاعباء القابلة للحسم– الاعباء غير القابلة للحسم

تتمثل الاعباء القابلة للحسم في :

1. الخسائر المرحلة للخمس سنوات السابقة (الاخيرة) اخذ المشرع الضريبي فيما يخص الضريبة على ارباح الشركات بمبدا سنوية الربح، وسنوية الضريبة، الامر الذي ترتب عليه مبدا اخر هو مبدا استقلالية السنوات الضريبية اي كل سنة تعتبر وحدة زمنية منفصلة عما قبلها وعما بعدها، وبذلك فإن لكل سنة إيراداتها وعليها نفقاتها، وانه لا يجوز ترحيل خسارة سنة إلى سنة تالية، فحفاظا على راس مال المشروع الذي يمثل الضمان العام للدائنين ولتمكين المشروع من الاستمرار في مباشرة نشاطه، وبالتالي يستمر كمصدر للمساهمة في النفقات العامة عن طريق ما يدفعه من ضرائب، فقد سمح المشرع الضريبي بخصم الخسارة التي تصيب الشركة في سنة من السنوات من ارباح السنة او السنوات التالية بحد اقصى خمس سنوات.
2. الجزء غير الخاضع للضريبة من فائض القيمة الناتجة عن التنازل على الاستثمارات المهنية بمقابل و المقدر بـــ: 30 % في حالة فائض ناتج عن الاستثمار المتنازل عنه اكتسب منذ اقل من ثلاث سنوات (الاجل الاقصى)، او 65 % في حالة الاستثمار المتنازل عنه اكتسب منذ ثلاث سنوات او اقل (طويل الاجل).
3. تحديد حد اقصى حسب قانون المالية للسنة 2004 يقدر بـــ 6.000.000 دج فيما يخص مصاريف الرعاية والاشهار الرياضي للانشطة الرياضية والشباب المسموح بخصمها عند تحديد الربح الضريبي،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبشرط ان لا تتجاوز نسبة 10 % من رقم اعمال الاشخاص المعنويين او الطبيعيين، وبشرط ان تكون كذلك مبررة.اما الاعباء غير القابلة للحسم: فإنها تمثل تجاوزا عن مبالغ الاعباء المسموح بها جبائيا،ومن امثلها نجد :

4. مصاريف الاستقبالات والاحتفالات من إطعام و فندقه، التي يشترط ان لا تتجاوز سنويا مبلغ 375000 دج على ان لا يتعدى ذلك 1% من الربح الضريبي للسنة الاخيرة (السابقة), وهذان الشرطان قد يكونا محل تعديل في قوانين المالية.

5. الغرامات والعقوبات الجبائية والتعويضات إن الغرامات والعقوبات والتعويضات التي تدفعها الشركة نتيجة لمخالفة احكام القانون الضرائب لا تعتبر من التكاليف الواجبة الخصم حتى لا تستفيد الشركة من خطاها ولعدم تشجيعها على مخالفة قانون الضرائب.

6. تحديد اساس لا يتجاوز مبلغه 800.000 دج لحساب إهتلاك السيارات السياحية غير ان سقف 800.000 دج لا يطبق إذا كانت السيارات السياحية تشكل الاداة الرئيسية.

تحسب الضريبة على ارباح الشركات حسب عدة انظمة وهي:

تحسب الضريبة على ارباح الشركات بمعدل عام 30 % ابتداء من 1998 إلى غاية يومنا هذا.

وتخضع الارباح المعاد استثمارها إلى معدل 15 %.

تحدد قائمة الاملاك العقارية والمنقولة التي لها الحق في الاستفادة من المعدل المخفض بموجب قوانين المالية.

يتعين على المؤسسات التي ترغب في الاستفادة من المعدل المخفض, مسك محاسبة قانونية ومنتظمة، كما يتعين عليها ان تذكر بصفة متباينة في التصريح السنوي للنتائج (الميزانية الجبائية)، الارباح التي قد تخضع للمعدل المخفض، وترفق التصريح بقائمة الإستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها، وتاريخ دخولها في الاصول وسعر تكلفتها.

هناك معدلات خاصة تتمثل في:

- القرض الضريبي الذي يعني بالقرض الضريبي إمكانية الشخص المعنوي الخاضع للضريبة على الارباح الشركات من ان يحسم من مبلغ الضريبة بسبب نشاطه، مبالغ

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الاقتطاع من المصدر الناتجة من عائدات رؤوس الاموال المنقولة, وللإشارة فإن هذه العائدات تدخل ضمن نتائج المؤسسة، اي عندما يتم تقييدها في خصوم و اصول حساب ما.

ويحدد معدل الاقتطاع من المصدر للضريبة على ارباح الشركات كما يلي:

- 10 % من عائدات الديون والودائع والكفالات ويمثل هذا الاقتطاع، قرضا ضريبيا يخصم من مبلغ الضريبة على ما يلي:

- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الاجنبية التي ليست لها منشات مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تادية الخدمات.

- المبالغ المدفوعة مقابل خدمات من كل نوع تؤدى، او تستعمل في الجزائر.

- المبالغ المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز رخصة استغلال براءاتها، وإما بموجب التنازل عن علامة الصنع او اسلوبه، او صيغته، او منح امتيازات ذلك.

الاقتطاع من المصدر على مداخيل المؤسسات الاجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر:

تخضع المداخيل المحققة من طرف المؤسسات التي لها منشات مهنية دائمة في الجزائر، للاقتطاع من المصدر بعنوان الضريبة على ارباح الشركات حسب المعدلات المذكورة سابقا.

ويطبق الاقتطاع من المصدر عندما يدفع مدين مقيم بالجزائر لشركات تخضع للضريبة على ارباح الشركات التي ليست لها منشات مهنية دائمة في الجزائر، ذلك على ما يلي:

- المبالغ التي تدفع مقابل خدمات من نوع تؤدى او تستعمل في الجزائر.

- الحاصلات التي يقبضها المخترعون, إما بعنوان امتياز رخصة استغلال براءاتها، وإما بعنوان التنازل عن علامة الصنع, او اسلوبه او صيغته, او منح امتياز ذلك.

- المبالغ المدفوعة للشركات الاجنبية للنقل البحري إلا إذا اشير لها ضمن اتفاقية جبائية دولية بين الجزائر والدولة الاصلية لهذه الشركات من اجل تفادي الازدواج الضريبي في الدولتين، ويتم الاقتطاع من المبلغ الإجمالي، لرقم الاعمال المقبوض، ويغطي هذا الاقتطاع الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يخضع وعاء الاقتطاع من المصدر بـ 60 % على المبالغ المدفوعة بعنوان الإيجارات، بموجب عقد اعتماد إيجاري دولي لاشخاص غير مقيمين بالجزائر.

وفي حالة كون الخدمات مصحوبة، او مسبوقة ببيع بجهيزات في إطار نفس العقد، او الصفقة نفسها، فإن مبلغ هذا البيع لا يخضع للاقتطاع من المصدر بشرط ان تكون عملية البيع محررة في فاتورة منفصلة ومتميزة.

ولا تدخل الفوائد المدفوعة من اجل التسديد الاجل لسعر الصفقة، في اساس فرض الضريبة ولحساب الاقتطاع, تحول المبالغ المدفوعة بالعملة الاجنبية إلى الدينار الجزائري، حسب سعر الصرف المعمول به عند تاريخ إمضاء العقد، و الملحق الذي تستحق بصدد هذه المبالغ.

وللإشارة، فإنه يجوز للمؤسسات الاجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة بالجزائر، ان تختار نظام فرض الضريبة على الارباح الحقيقية.

يدفع الاقتطاع من المصدر عند دفع المبالغ إلى المؤسسات الاجنبية حسب الكيفيات التالية:

- يسلم للمعنيين وصل يستخرج من دفتر ذي قسائم تقدمه الإدارة.

- يحسب مبلغ الدفع بتطبيق المعدل المعمول به على مدفوعات (تسديدات) الفترة.

- يجب دفع الحقوق خلال العشرين (20) يوما التي تلي الشهر، او الثلاثي الذي تتوجب فيه هذه الحقوق، إلى صندوق قابض الضرائب المختلفة التابع لمقر او سكن الاشخاص،الشركات والمؤسسات والجمعيات التي تدفع المبالغ الخاضعة للضرائب.

- يرفق كل دفع بجدول إشعار في نسختين يكون مؤرخا، و موقعا من طرف الجهة القائمة بالدفع.

ويحتوي جدول الإشعار بالخصوص على البيانات التالية :

- تسمية الهيأة الجزائرية صاحبة الاشغال و عنوانها.

- اسم الشركة وعنوان مقرها، والمكان الذي تنجز فيه المؤسس الاجنبية اشغالها في الجزائر، او تؤدي فيه خدماتها.

- [illegible] حصائي الخاص بالمؤسسة الاجنبية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- الشهر الذي تمت فيه الاقتطاعات.
- ارقام الوصلات المسلمة لإثبات هذه

الاقتطاعات.

- طبيعة الاشغال، او الخدمات المنجزة.
- المبلغ الإجمالي الكلي للمدفوعات الشهرية التي تمت، والمبلغ الكلي للاقتطاعات المطابقة لها.

في حالة غياب وعدم الدفع خلال شهر معين، يجب إيداع جدول إشعار يتضمن " لا شيء" يبين فيه اسباب عدم الدفع.

- يجب على المؤسسات البنكية ان تتاكد قبل القيام باي عملية لتحويل الاموال من ان المؤسسات الاجنبية قد قامت بالوفاء بكامل التزاماتها الجبائية، وذلك بإلزامها إحضار شهادة إثبات دفع الضريبة المسلمة من طرف قابض الضرائب الكائن بمقر إنجاز الاشغال.

تلتزم المؤسسات التي تمارس نشاطا مؤقتا بالجزائر، والتي تتوفر على إقامة مهنية دائمة بـــ:

- إرسال نسخة من العقد في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام إلى مفتش الضرائب التابع لمقر إقامتها بالجزائر.
- إعلام مفتشيه الضرائب على كل تعديل في العقد خلال العشرة **(10)** ايام من تاسيسه.

تدفع الضريبة على ارباح الشركات بالكيفية التالية:

يمكن التمييز بين حالتين فيما يخص دفع الضريبة على ارباح الشركات وهما:

شركات تزاول النشاط والشركات حديثة النشاة.

بالنسبة لشركات تزاول النشاط، فيترتب على المكلفين بالضريبة على ارباح الشركات دفع ثلاث**(03)** تسبيقات ورصيد التسوية (إبتداءا من سنة **2000** حسب قانون المالية **2000**) كالتالي:

- التسبيق الاول: من **15** فيفري إلى **15** مارس

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- التسبيق الثاني: **من 15** ماي إلى **15** جوان

- التسبيق الثالث: **من 15** اكتوبر إلى **15** نوفمبر

وتدفع هذه التسبيقات خلال السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الارباح المعتمدة كاساس لحساب الضريبة على ارباح الشركات.

يساوي مبلغ كل **تسبيق 30%** من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في اخر سنة مختتمة عند تاريخ استحقاقها، او بالربح المحقق في الفترة الاخيرة لفرض الضريبة إذا لم يحصل ختم سنة مالية.

يدفع رصيد التسوية على الاكثر إبتداءا من الاجل المحدد لإيداع التصريح الخاص بالضريبة على الارباح الشركات (**31** مارس) إلى غاية **15** افريل).

وفيما يخص الشركات حديثة النشاة، تساوي كل **تسبيق** 30 % من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر (الربح المقدر) **بنسبة** 5 % من راس المال الاجتماعي المسخر.

تسمح الضريبة على الارباح الشركات عند سدادها في شكل اقساط مؤقتة من تخفيف العبء الضريبي على المكلف بالضريبة، وبتمويل دوري للخزينة العمومية. كما ان اتجاه معدلها نحو الانخفاض[1] قد يسهم في تحسين قدرة المؤسسات على التمويل الذاتي، وتحفيز الادخار.

كما تشكل الإعفاءات إنفاقا ضريبيا تهدف إلى تشجيع النشاطات والقطاعات المراد النهوض بها، ودعم القطاع الخاص. يضاف إلى هذا، فإن إخضاع الارباح المعاد استثمارها إلى معدل مخفض من شانه دعم تحديث وسائل إنتاج المؤسسات.

1- للإشارة انتقل معدل الضريبة على ارباح شركات الأشخاص المعنوية من 50 % سنة 1990، إلى 42% سنة 1991 ثم هذا. **المرجع**: قوانين المالية لسنوات: 1991، 1992، 1999.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ج الرســم عــلى القيمــة المضــافة:

إن الإصلاح الضريبي فيما يخص الرسوم على رقم الاعمال، يترجم من خلال قانون المالية لسنة **1991** الذي يدخل الرسم على القيمة المضافة **بدلا** للرسم الوحيد الإجمالي **على** الإنتاج، والرسم الوحيد الإجمالي على تادية الخدمات.

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالمميزات التالية:

- يشكل ضريبة على الإنفاق (الاستهلاك) يتحملها المستهلك النهائي.
- **يعد ضريبة قيمية** ، لكونها تحسب بتطبيق معدل نسبي **على** قيمة المنتج او الخدمة.
- يعتبر ضريبة بسيطة، نظرا لقلة المعدلات المستعملة.
- يمثل ضريبة عامة على المنتجات والخدمات، لانها تمس كل المراحل التي **تمر** بها السلعة، او الخدمة إلى غاية وصولها للمستهلك النهائي.
- يسمح بضمان عدالة ضريبية اكبر للمستهلك النهائي فيما يخص المنتجات المنجزة في الوطن (محليا) ومثيلتها المستوردة، لان وعاءها لا يتكون في كل مرحلة من قيمة السلعة بكاملها، وإنما بالقيمة المضافة، اي بمقدار مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، لقد اعتبرت الضريبة على القيمة المضافة، اداة من ادوات التكامل

الاقتصادي لدول السوق الاوروبية المشتركة[1].

- يسدد مبلغ الرسم بطريقة مجزاة في كل مرحلة، نظرا لان الخاضعين لها، يدفعون الرسوم المطابقة بعد خصم الرسوم القابلة للحسم منها المبينة في فواتير المشتريات، او الخدمات.

وتسمح هذه الطريقة بـ:

- إمداد إيرادي منتظم لخزينة الدولة.

---

[1] المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب، 1979، ص231.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- تخفيض العبء الضريبي المحمل على المنتج الاخير، وذلك بتوزيع اخطار الإفلاس (في حالة الرسم المستحق على المبيعات يفوق بكثير الرسم المدفوع عن الشراء) على مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.

- تحفيز المكلفين على الفوترة للاستفادة من الحسم، ومن ثم تعد وسيلة لمكافحة التهرب الضريبي.

ويطبق الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والاعمال العقارية: والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، او عرضية.

- كما يطبق هذا الرسم ايا كان شكل او طبيعة تدخل هؤلاء الاشخاص:

- الوضع القانوني للاشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الاعمال الخاضعة للضريبة، او وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الاخرى.

- عمليات الاستيراد.

ويجدر الإشارة إلى ان عمليات البنوك والتامين كانت قبل الإصلاح الضريبي تخضع للرسم الوحيد الإجمالي على تادية الخدمات، وفي الفترة 1992 1994 عوض هذا

الرسم بالرسم على عمليات البنوك والتامين على رقم الاعمال المحقق من طرف المؤسسات البنكية وشركات التامين، ويعتبر غير قابل للخصم، وحددت نسبته على جميع

العمليات البنكية والتامينات بـ 10% كمعدل عام، غير انه حدد معدل مخفض بنسبة7 % يطبق على:

- التامين من الاخطار، بما في ذلك اخطار الحرائق التي تصيب وسائل النقل بالسكة الحديدية والنقل الجوي والبحري.

- إعادة التامين بجميع انواعه.

- التامينات المؤقتة على الحياة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وبمجيء قانون المالية لسنة 1995، تم إدراج عمليات البنوك والتامينات ضمن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، واصبحت إبتداءا من اول جانفي 1995 العمليات المنجزة من طرف البنوك وشركات التامين تخضع للمعدل المخفض من الرسم على القيمة

المضافة بمعدل 13 % مع الحق في الخصم، وان التغير في هذا المعدل يكون بموجب قوانين المالية.

تمنح إعفاءات من الرسم على القيمة المضافة، وتحدد بموجب قوانين المالية وتشكل هذه الإعفاءات إجراءات خاصة تخالف النظام العام للضريبة، كما تعتبر إعانات مباشرة من الدولة بغرض ترقية قطاعات النشاط والمنتجات والخدمات. وعموما تستجيب هذه الإعفاءات إلى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د **إصـــلاح هيكـــل الإدارة الضـــريبية:**

في إطار تحديث الإدارة الضريبية شرع في الانتقال نمط إداري افقي حسب الوظائف(الترقيم الجبائي، التحصيل، المنازعات، الرقابة،..)، نحو نمط إداري عمودي حسب اصناف المكلفين بإقامة مراكز الضرائب، ومديرية المؤسسات الكبرى.

يتم تسيير المكلفين الكبار* من طرف مديرية المؤسسات الكبرى، بينما تتولى مراكز الضرائب بتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، بدلا من المفتشيات والقابضات. بينما المكلفين الصغار المسيرين وفق النظام الجزافي الذين قدر عددهم سنة 2003 بـ 730.000 مكلف، سيلحقون بمراكز الضرائب الجوارية التي تعتمد على التدخلات في عين المكان، وتكثيف الرقابة. بالإضافة إلى هذا سيتم تدريجيا إنشاء مفتشيات متخصصة في تسيير الجباية العقارية، التبغ والكحول، الجباية المحلية و الفلاحية.

1. بالنسبة لمراكز الضرائب، فقد اعلن كمشروع جديد بتاريخ 19 سبتمبر 2001، بحيث يختص بتسيير ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة حسب النظام الحقيقي، الذين لا يقل رقم اعمالهم عن ثلاثة ملايين دينار جزائري(3.000.000 دج).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في الواقع يعبر هذا التنظيم الجديد عن الاستجابة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نسبة 36,4 % من مجموع المكلفين بالضريبة، وتساهم في حدود 25 % من الإيرادات الضريبية العادية اي ما يعادل 3,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

تهدف مراكز الضرائب إلى:[2]

- **توحيد** وتجميع التعامل الضريبي لنفس المكلف من خلال المسير الواحد، الملف الواحد لمختلف عمليات تحديد الوعاء، التحصيل، النزاع الرقابة الجبائية.
- تخفيض عدد المصالح القاعدية.
- تنسيق الإجراءات.
- تحديث العمليات والإجراءات الضريبية عن طريق استغلال شبكة الانترنت والانترانات.
- العمل تحسين استقبال المكلفين بإنشاء مصلحة إعلام واستقبال المكلفين.

يلقى إنشاء مراكز الضرائب دعما من طرف خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكان متوقعا تعميم انطلاقها سنة 2003، لقد تاخر نتيجة التاخر في انطلاق مديرية المؤسسات الكبرى.

2. **مديرية المؤسسات الكبرى**، فإنها تتضمن الشباك الوحيد للمؤسسات البترولية، والاجنبية، والتي يزيد رقم اعمالها عن 100 مليون دينار جزائري.

تنظم هذه المديرية في مصالح متخصصة، بدلالة القطاعات المهنية، وتشكل المكان الذي للتصريح والدفع للضرائب الرئيسية، وتسير الملفات الجبائية من حيث الإعلام، الوعاء، التحصيل، الرقابة والمنازعات.

- **اهداف مديرية المؤسسات الكبرى:** تهدف هذه المديرية إلى مايلي:
  - ضبط تفعيل الجباية البترولية، جباية المحروقات.

1 - Ministère des finances, Direction générale des impôts , la **lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2002.
2 - Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I,** vos impôts pour 2003.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- تبسيط الإجراءات القانونية الجبائية من خلال تنظيم كل المصالح وعاء، تحصيل، رقابة جبائية، منازعات، استقبالات في هيئة واحدة وملف واحد.

- التخصص في التسيير والرقابة على الملفات، وفي عين المكان للشركات البترولية وشبه البترولية.

- تخصيص عمليات التحصيل (جباية المحروقات، والجباية العادية).

- تسهيل وتبسيط الإجراءات من بينها "إلغاء جداول الضريبة على ارباح الشركات واستعمال التصريح التلقائي المصحوب بالتسديد مع السماح للمكلفين باسترداد فوائض التسبيق، او الرسم على القيمة المضافة بشكل اسرع والنشر الالي لكل العمليات الجبائية، تاسيس، رقابة، تحصيل منازعة، التسيير، الجباية البترولية، مع التعيين الاوتوماتيكي لتاريخ التصريح والتحصيل".

- **هيكل مديرية المؤسسات الكبرى:** تتشكل من خمس مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية لجباية المحروقات.
- المديرات الفرعية للتسيير.
- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية للتحصيل.

تعتبر مديرية المؤسسات الكبرى مصلحة جبائية من المصالح الخارجية التابعة للمديرية العامة للضرائب، تتواجد في بن عكنون بالجزائر العاصمة على ان يتم إنشاء فرعين لها في كل من قسنطينة ووهران مستقبلا.

شرع في عمل مديرية المؤسسات الكبرى فعليا في جانفي 2006، على الرغم من الانطلاقة الرسمية في 15جوان2005.

ذ جوانب اخرى من الإصلاح الضريبي:

- تركيز نشاط المديرية العامة للضرائب عل مهامها الضريبية الحقيقية، وتحويل تسيير مالية الجماعات المحلية إلى المديرية العامة للمحاسبة، بحيث تم بتاريخ 03 نوفمبر 2004 **تحويل** 668 قباضة تسيير بهياكلها وموظفيها البالغين 4.000 عون ضريبي[1].

- إصلاح الضرائب على التجارة الخارجية بمراجعة التعريفة الجمركية.

- إصدار قانون الإجراءات الجبائية سنة 2002.

1 - Ministère des finances, Direction générale des impôts**, la lettre de la D.G.I**.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: واقع النمو في الاقتصاد الجزائري:

1 تطور النمو الاقتصادي الجزائري

مكن الجيل الاول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، وتمكنت من عودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية حيث سجلت سنة **1998** معدل **3.8%** وتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي اصبح في حدود **5%** وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن اثر هذه الإصلاحات علي النمو كان واضحا فبعد معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر من **1987** إلي **1994** ، باستثناء سنة **1989** بنمو قدره **3.4%** ، ونمو بمعدل **2.2%** سنة **1991** في مقابل معدل نمو سكاني كان يتراوح في حدود **1.1%** إن هدا النمو السلبي في التسعينات يعكس لنا مدي التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي علي الخارجي في إطار محيط دولي غير ملائم ، وهدا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هده الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو ، بالإضافة إلي تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات ، كما إن هدا النقص في الإنتاج يرجع إلي قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد اولية جراء انخفاض اسعار البترول ، وكدا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الان ، وقد ترتب علي صعوبة التحكم في هده العوامل بالإضافة إلي سوء التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الاول من التسعينات حيث وصل النمو إلي (0.9%) سنة 1994 ، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو ، حيث اعتمدت الجزائر علي اولوية جديدة عن ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل ، إن هدا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل ازمة الإنتاج وتقليص الاعتماد علي الواردات ، ومن ثم تاثر النمو الاقتصادي من خلال هده القطاعات الواعدة ، وقد وصل معدل الاستثمار في الجزائر إلي اضعف ما كان عليه قبل **1979** بمعدل

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

19% سنة 1990 وهو امر هام يطرح لنا محدودية مخططات الإصلاح في تحقيق نمو حقيقي وقابل للاستمرار في المدى القصير .

اما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة اوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح مند **1995** الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق ، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلي الايجابية في ظل الإصلاح لاول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف **سنة 1997** بسب الظروف المناجية السيئة ،وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي بـ **24** % وكدا ضعف نمو القطاع الصناعي. وقد استمر هدا النمو حتى نهاية الإصلاح **سنة 1998** بمعدل نمو **3.8 %** والجدول التالي(**21**) يبين معدلات النمو في ظل الإصلاح **(%)**.

الجدول رقم: (**21**): يبين معدلات النمو في ظل الإصلاح **(%)**.

1998	1997	1996	1995	1994	1991	1990	1988	1986
3.2	1.7	3.8	3.9	-0.9	-2.2	-0.1	-2	1.3

المصدر: حاكمي بوحفص، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة :العدد :2ك2 (يناير)، 2007

ورغم هذه النتائج الإيجابية الإصلاح الذي نفدت الجزائر في المجال المالي والنقدي إلا ان الاوضاع المتعلقة بسوق العمل عرفت تدهورا كبيرا حيث ارتفاع معدلات البطالة إلى حدود **32 % سنة 1998** و.تدهور القدرة الشرائية و ضعف وانعدام المداخيل بسبب غلق المؤسسات وتسريح العمال مما ادي إلي ضعف وتدهور المستويات المعيشية للافراد و ارتفاع ظاهرة الفقر والإقصاء والتهميش بالإضافة إلي انكماش القطاعات الرئيسية وخاصة القطاع الصناعي وانفصال السياسة الاجتماعية عن السياسة الاقتصادية وانفصال سياسة الإنتاج عن السياسة الاقتصادية.

وفي الاخير تبدو في ظل الإصلاح محاور السياسة الإقتصادية غير متماسكة وتظهر التحديات والانشغالات القطاعية اكثر إبعادا واكثر حدة، وهو ما يطرح محدودية برامج الإصلاح على مستوى هذه القطاعات الواعدة بالنمو، ورغم جهود الإصلاح وتكاليف ذلك إلا ان الإقتصاد لم يستفد من

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

نتائج مقارنة بهذه التكاليف، وما يزال الإقتصاد الجزائري تحت رحمة رهانات خارجية اثرت على ماضيه وستحدد مستقبله القريب، اما من حيث النمو الاقتصادي فقد ادي الإصلاح إلي النمو في حالة الجزائر، فبعد معدلات النمو السلبية قبل الإصلاح فقد تمكنت الجزائر بفضل هده الإصلاحات من تحقيق معدلات نمو ايجابية ومتواصلة باستثناء سنة **1995** ، وقد استدام هدا النمو حتى نهاية برنامج الجيل الاول سنة **1998** حيث وصل إلي **3.8 %** اما معدل النمو في الجزائر خلال **1998/1962** فيصل إلي **1.4%** ، وان كان هدا النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء علي المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر، زيادة علي انه هدا التطور حدث في الوقت الذي عرفت فيه القطاعات الرئيسية الواعدة بالنمو ضعف كبير مثل القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات[1] .

وعلي الرغم من كل ما ذكرناه إلي إن الاقتصاد الجزائري عرف اداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت اثاره واضحة علي إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

2 آفاق لاقتصاد الجزائري مستقبل النمو:

إن الوضعية الحالية التي يعرفها الإقتصاد الجزائري تتطلب حلولا محدودة بواسطة قدرات لم تستغل بعد ولذلك تبدو افاق الإقتصاد الوطني في ضوء النتائج السابقة واعدة وتتطلب:

- استغلال طاقة الإنتاج وتقليص ضياع هذه الطاقة وخاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- تثمين المحروقات.
- تخفيف اثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة والمحرومة (الشغل – السكن).
- إقامة اجهزة اخرى لتدعيم الإنعاش الوطني والاستثمار العام والخاص الوطني والدولي.
- ضرورة ترقية اشكال المختلفة للمؤسسات والمقاولات الصغرى وكذا النشاطات التي يجب ترقيتها إلى مؤسسات.

---

1 حاكمي بوحفص، مرجع سابق.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وحين نتطلع إلى المستقبل يتبين لنا ان الإقتصاد الجزائري رغم اوجه القصور الحالية، إلا انه يملك مقومات داخلية كبيرة تمكنه من تحويل التحديات الحالية إلا رهانات يمكن كسبها، خاصة وان فترة ما بعد الإصلاح الإقتصادي فترة **1999 2006** اعطت الكثير من ثمار السياسة الإقتصادية ذات الفعالية من خلال التطور الإيجابي لسوق البترولية ، وانعكاس ذلك على تحسن المؤشرات التالية :

- البطالة والمديونية التي كانت في السابق عائق اصبحت الان قابلة لتسيير ولا تشكل اي خطر على الإقتصاد الوطني.
- احتياطات الصرف التي تجاوزت **43** مليار دولار سنة **2004** .
- تدعيم التوازنات المالية المحقق في ظل الإصلاح.
- استدامة النمو الاقتصادي وتدعيمه من خلال برنامج الإنعاش الذي يغطي الفترة **2000_2004**

ويتمحور هدا البرنامج حول عدد من الإجراءات الموجهة لدعم النشاطات المنتجة وتدعيم الخدمات العمومية والمنشات القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية ومن ثم توفير الفضاء الاقتصادي الملائم وتدعيم القدرات الوطنية للإنتاج وحشد الادخار الوطني وبدون دلك لا يمكن الحديث عن تدعيم النمو الاقتصادي واستدامته ، وقد جاء هدا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو ، بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا من فكرة : الإصلاح يؤدي إلي النمو ثم الامتداد الطبيعي وهو الإنعاش حسب معتقدات المؤسسات الدولية .

الهدف من هدا البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي عرف ضعف وتراجع خلال السنوات الاخيرة كما يهدف إلي تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للشغل

ثم برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة **2005 2009** وهما برنامجين طموحين هدفيهما تحقيق ودعم النمو المحقق ، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو بعد ثماني سنوات من انتهاء برنامج الجيل الاول من الإصلاحات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم: (22)تطور معدلات النمو.[1]

2006	2004	2001	2000
5	5.2	1.9	2.4

إن هده النتائج المحققة في الفترة ما بعد الإصلاح وخاصة انطلاقا من **1999** تسمح لنا بالقول إن معدلات النمو الاقتصادي عرفت انطلاقة حقيقية مند **1995** واستدام النمو في المدى الطويل من الإصلاح ودلك بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هده الفترة والصرامة في التنفيذ والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطيات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة ، كما يتضح من هده النتائج علي مستوي النمو القياسي المحقق إن انطلاقة اقتصادية حقيقية قد عرفها الاقتصاد الجزائري مند **1999** .

وان كانت هده النتائج ترجع في المقام الاول إلي ارتفاع اسعار النفط وهو ما يسمح بالقول إن وجود هدا القطاع الضخم من الموارد الطبيعية يعتبر عنصر مهم في تطور معدلات النمو من جهة ويعتبر معلم هام في تشكيل هيكل الاقتصاد الجزائري ، واضعف بدوره الحوافز لتنمية إنتاج السلع وتطورها خارج المحروقات ، وهو الجهود الواجب التركيز عليه حاليا من خلال الاستفادة من تطورات اسعار النفط في ترقية هدا الضعف الهيكلي الذي يطبع الاقتصاد الجزائري مند مدة علي اعتبار انه تابع لقطاع المحروقات وان الضرورة الان تقتضي تنوع قاعدة الصادرات خارج إطار المحروقات وإقامة معارض ومنتديات لهدا الغرض سوءا علي المستوي الداخلي والخارجي ، ودعم الجهود الموجودة حاليا من خلال توجيه اهتمام الشباب والمنتجين نحو هدا الاهتمام حتى نتمكن من رفع هدا التحدي الذي يلازم الاقتصاد الجزائري من الاستقلال إلي الان، وسيسمح هدا بدعم الإنتاج الوطني وزيادة إمكانية النمو الاقتصادي .

ما يمكن كذلك ملاحظته من خلال تطور معدلات النمو في الجزائر بعد فترة الإصلاح إن ما تحقق وخاصة سنة **2004** جدير بالملاحظة فعكس ما كان مند **15** سنة حيث النمو في إطار المحروقات

1- http://www.ulum.nl/c11.htm .2009/06/23

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والفلاحة إلي إن ما تحقق خلال **2004** من انخفاض في النمو يعود إلي هدين القطاعين ووصل النمو خارج المحروقات **6.2%** ، اما خارج الفلاحة والمحروقات فقد وصل النمو الاقتصادي إلي **6.8 %** خلال نفس السنة ،اما النمو المحقق من **2001** إلي **2003** فقد بلغ في المتوسط السنوي **4%**

الجدول رقم 23 :**مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2003**

القطاعات	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	البناء والاشغال العموميه	الخدمات
القيمه المضافه%	8,6	18,6	30	13	29

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ص41**

يتضح من الجدول رقم (23) ان مساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة **2003 1990** تضع في المقدمة المحروقات بـ **30** %، قطاع الخدمات بنسبة **29** %. في الوقت الذي تساهم فيه الفلاحة بنسبة **18,6** %، بينما قدرت مساهمة قطاع البناء والاشغال العمومية ب **13.**% وانتقلت حصة الصناعة من **13,3** % سنة **1990** إلى **8,6** % في سنة **2003** في نفس السياق، فقد سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة قرابة **717.000** منصب شغل سنة **2004**. و هبوط معدلات البطالة إلى نسبة **17.7** % سنة **2004** . وتقليص الفقر إلى نسبة **6.8** % سنة **2004** حيث اصبح عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم، كما شهد البلد في نهاية سنة **2004** تقدما في مجال تحسين المؤشرات المالية الكلية[1].

اما إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا فتندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهده العملية من خلال البرامج الطموحة ، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو ، وهو في راي دعم كبير يقدم للاقتصادي بهدف استدامة النمو وإنعاش الاقتصاد، اما إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي في هدا المجال فتركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدبير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الاعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات .

إن هده الإستراتيجية تهدف إلي التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي اداء احسن للاقتصاد ، ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدرته التنافسية والمؤسساتية .

1 مولود حشمان و عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1990 – 2004، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، ص04.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذه العوامل يجب تدعيمها في المستقبل وستساعد على إزالة الكثير من اوجه القصور الحالية.
وينبغي ان ستند التصورات في هذا المجال على نظرية ورؤية اقتصادية واضحة تاخذ بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية.

3 دراسة قياسية للنمو الاقتصادي الجزائري:دراسة الدكتور تومي صالح:

درس العلاقة مابين الإيرادات الجبائية و الإنفاق الحكومي، ثم تاثير الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي.[1]

لقد اخد الفترة **(1974 2001)** و باستعمال النموذج القياسي المقترح من طرف الاقتصادي الكيتزي ***(Percebois)*** و الذي قدم نموذجا كليا يتكون من 29 معادلة منها 19 معادلة سلوكية و11 معادلة توازنية.

و بتقديره للمعدلات بطريقة المربعات الصغرى العادية *OLS* و باستخدامه برنامج *EViews*.

$$G_t = 58547.56 + 73.42\ RTA_t - 0.02\ \Delta Y_t$$

T-Student (3.20) (6.25) (-0.417)

0.05

$R^2 = 0.6100$; $F^* = 18.77$; ***D.W***= 1.06 ; $T_{tab\ (27-3)} = 1.711$

تدل هده المعادلة ان الإنفاق العمومي يتوقف اساسا على عنصرين: حجم الإيرادات الجبائية من ***RTA*** و التغيير في مستوى النشاط الاقتصادي ΔY_t من جهة اخرى. فالحكومة تحدد نفقاتها عل اساس التوقعات الجبائية و تعمل دائما على جعل النفقات المبرمجة في مستوى الحجم المتوقع للإيرادات و بما ان الجباية البترولية تحتل مكانة هامة(إذ تمثل اكثر من 60% من إيرادات الدولة) و هو ما يعكس إحصائيا معنوية المتغيرة ***RTA*** ، في حين نلاحظ ان معلمة التغير في الناتج الداخلي الخام ΔY_t غير معنوية إحصائيا.
و هذا يعني السياسة الجبائية و الإنفاقية لا تواكب التطور و التغير الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي.

1- تومي صالح: **أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص26،22.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث: دراسة قياسية للنمو الاقتصادي الجزائري من خلال المتغيرة الجبائية:

تستعمل النماذج الاقتصادية القياسية في الدراسات الاقتصادية إذ ان لها دور جد مهمة يكمن في انها تمكننا من معرفة مدى تطابق النظرية الاقتصادية مع الواقع الاقتصادي و ذلك عن طريق اللغـــة الرياضية التي تسمح بإعادة صياغة الموضوع الاقتصادي بشكل جديد ذو طبيعة رياضية، يشرح لنـــا العلاقات بشتا انواعها – الشكلية، البنيوية و السببية – المتواجدة بين متغيرات الموضوع.

من هذا المنطلق سنقوم في هذا المبحث من خلال **ثلاثة مطالب** بطرح الجانب التطبيقي المتعلق بمنهجية التكامل المتزامن، كما اننا سنكشف في بقية المطالب عن عدد ، اتجاهات و طبيعة العلاقـــات الموجودة بين **متغيرات** النموذج المتمثلة في النمو الاقتصادي و الصادرات مـــن و خـــارج قطـــاع المحروقات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الأول: دراسة أولية للنموذج محل الدراسة

1 التعريف بمتغيرات النموذج

انطلاقا من الطرح النظري السابق تبين ان للسياسة الجبائية دورا مهما في خلق النمو الاقتصادي، من خلال تنمية الصادرات الدولية و زيادة تنقل رؤوس الاموال من خلال الانفتاح الاقتصادي، و في هذا المطلب نحاول اختبار مدى صحة ذلك بالنسبة للاقتصاد الجزائري في الفترة محل الدراسة والممتدة ما بين 1990 2009 و قد اخترنا هذه الفترة بالتحديد لان الاقتصاد الجزائري يشهد تحولات كبيرة تمثلت في الإصلاحات الاقتصادية التي تبلورت في برنامج الإنعاش الاقتصادي يليه برنامج دعم النمو، دون ان ننسى الإصلاحات الجبائية الكبيرة. و ما شدنا اكثر لنخص هذه الفترة بالدراسة هي كون ان العالم يشهد تقلبات اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول النامية ويتمثل ذلك في تقلبات اسعار السلع و خاصة النفطية منها.

- اعتمدنا على معطيات صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2009
- معطيات الميزانية المالية للسنوات من 1991 إلى سنة 2009.

سنفترض في هذه الدراسة ان دالة النمو الاقتصادي بدلالة السياسة الجبائية للمحروقات والسياسة الجبائية العادية اي خارج قطاع المحروقات تاخذ الشكل الخطي التالي:

$$PIB_r = f(T_H, T_{H.H})$$

مـــــع العـــــلم انه:

PIB_r = الناتج الداخلي الخام الحقيقي

T_H = الجباية النفطية و هي الإيرادات الجبائية في مجال المحروقات.

T_{HH} = الجباية العادية، او تسمى بالجباية خارج قطاع المحروقات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2 المعالجة الأولية للمعطيات:

سوف نعتمد طريقة اختبار "التكامل المتزامن" و البرنامج الإحصائي **Eviews6.0** من اجل تحديد ما إن كانت هناك علاقة ما بين معدلات النمو الكلية و الإيرادات الجبائية العادية و الإيرادات الجبائية لقطاع المحروقات، على الفترة الممتدة ما بين 1990 2009

الجدول رقم (24) الناتج الوطني الحقيقي و الجباية داخل و خارج قطاع المحروقات **1990 2009**

الوحدة مليون دج

Année	PIB_r	T_{HH}	
1990	**3500338**	78800	76200
1991	**3458334**	106200	161500
1992	**3513667**	115000	194700
1993	**3439793**	143200	186800
1994	**3408834**	236500	301000
1995	**3539996**	295700	410100
1996	**3674516**	334600	451000
1997	**3714936**	344500	528000
1998	**3904441**	380100	480000
1999	**4029383**	425840	524000
2000	**4116015**	411380	732000
2001	**4227148**	438850	916400
2002	**4425824**	475890	836060
2003	**4731205**	532300	862200
2004	**4977228**	596930	899000
2005	**5231067**	610770	916000
2006	**5335688**	676116	973000
2007	**5495759**	754800	970200
2008	**5660631**	921000	1628500
2009	**5780225**	1068500	1835800

المصدر: من إعداد الطالب:الميزانية المالية من 1990 إلى 2009

و كذلك

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2009

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكـــل: (16) الناتج الوطني الحقيقي و الجباية داخل و خارج قطاع المحروقات **1990 2009**

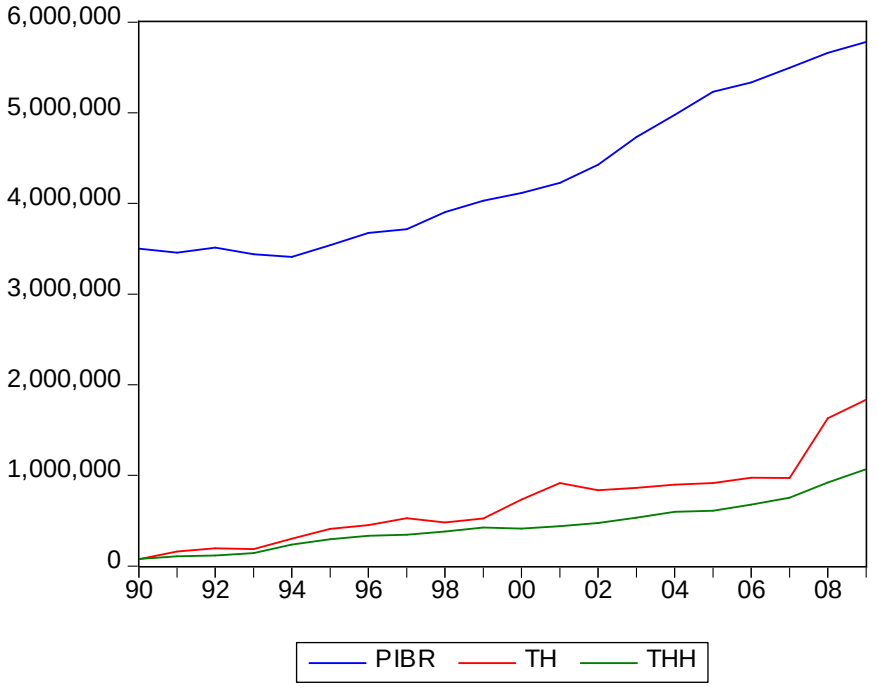

3 اختبار التكامل المتزامن:

و يتم هذا الاختبار على مرحلتين:

المـرحلة الاولـى: يتم فيها اختبار استقرار السلاسل الزمنية الاختبار المعـزز لديـكي فـولر ***Augmented Dickey-Fuller*** للجذور الوحدية ***(ADF)***

المـرحلة الثـانية: سنقوم بحساب عدد التاخرات في النموذج ، مرورا إلى إجراء اختبار ***Johannsen*** لإيجاد عدد العلاقات التكامل المتزامن الموجودة بين متغيرات النموذج، ثم بعد ذلك سنجري اختبار ***Granger*** لإيجاد اتجاه العلاقات بين متغيرات النموذج .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي و المتغيرات الجبائية داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009

سنبدا باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام كل من: الاختبار المعـزز لديـكي فـولر ***Augmented Dickey-Fuller*** للجذور الوحدية ***(ADF)*** ثم بعد ذلك سنقوم بحساب عدد التاخرات في النموذج ،مرورا إلى إجراء اختبار ***Johannsen*** (1995) لإيجاد عدد علاقات التكامل المتزامن الموجودة بين متغيرات النموذج، ثم بعد ذلك سنجري اختبار ***Granger*** لإيجاد اتجاه العلاقات بين متغيرات النموذج ، و الجدول التالي يبين لنا نتائج اختبار ***ADF*** لمتغيرات النموذج

1 اختبار *ADF* لمتغيرات النموذج

الجـدول رقم (25): اختبار *ADF* لمتغيرات النموذج

المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
$lg\ PIB_r$	2.395061	-3.831511	-3.029970	-2.655194
$lg\ T_H$	1.004221	-3.831511	-3.029970	-2.655194
$lg\ T_{HH}$	3.093562	-3.831511	-3.029970	-2.655194

اختبار ***ADF*** المبين في الجدول رقم (25) يوضح ان قيمة t-statistique لكل المتغيرات اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية اي وجود جذور وحدوية و عدم استقرار السلاسل الزمنية. و في هذه الحالة سوف ننتقل إلى اختبار **استقرار التفاضلات.**

2 اختبار *ADF* للتفاضلات الأولى للسلاسل الزمنية

الجدول رقم (26): اختبار *ADF* للتفاضلات الاولى للمتغيرات

المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
$lg\ PIB_r$	-2.473704	-3.857386	-3.040391	-2.660551
$lg\ T_H$	**-3.596757**	-3.857386	**-3.040391**	**-2.660551**
$lg\ T_{HH}$	-1.387436	-3.857386	-3.040391	-2.660551

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

اختبار **ADF** المبين في الجدول رقم (26) يوضح ايضا، ان قيمة ***t-statistique*** المتغيرات $lg\ PIB_r$ ، $lg\ T_{HH}$ اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. و المتغير $lg\ T_H$ قيمة ***t-statistique*** اصغر من القيمة الحرجة عند 5%، و 10% بالتالي السلسلة الزمنية ل $lg\ T_H$ مستقرة من الدرجة الاولى.

اما بالنسبة للمتغيرين $lgPIB_r$ و $lg\ T_{HH}$ نقبل بالفرضية العدمية اي وجود جذور وحدوية و عدم استقرار السلاسل الزمنية. المتغيرة $lg\ T_H$ للسلسلة الزمنية الممثلة للجباية البترولية غير متكاملة مع المتغيرتين $lgPIB_r$، $lg\ T_{HH}$ الممثلتان للسلسلتين الزمنيتين على التوالي الدخل الوطني، و الجباية خارج قطاع المحروقات لانها غير مستقرة معهم من نفس الدرجة.

و لذلك سنجري اختبار **ADF** للتفاضلات الثانية للمتغيرين لمعرفة استقراريتهم

3 اختبار ADF للتفاضلات الثانية للسلاسل الزمنية

الجدول رقم (27): اختبار *ADF* للتفاضلات الثانية للمتغيرات

المتغيرات	*t-statistique*	%1	%5	%10
$lg\ PIB_r$	**-5.278945**	-3.886751	-3.052169	-2.666593
$lg\ T_H$	**-6.548412**	-3.886751	-3.052169	-2.666593
$lg\ T_{HH}$	**-5.074237**	-3.886751	-3.052169	-2.666593

اختبار **ADF** المبين في الجدول رقم (27) يوضح ان قيمة ***t-statistique*** لكل المتغيرات اصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، اي ان السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 1%، 5% **و** 10%.

و بعد إجرائنا لاختبار **ADF**، سنقوم بتحديد عدد فترات التأخير التي يحتويها النموذج و بالاستعانة ببرنامج ***EViews 6.0*** ، وجدنا ان عدد فترات التاخير هو $P = 4$ و للمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: اختبار *johansen* للنمو الاقتصادي و المتغيرات الجبائية داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009

1 اختبار *Johansen* لـ: $(lgPIB_r)$ و $(lg\,T_H)$

الجدول رقم (28): اختبار *Johansen* للمتغيرين $(lgPIB_r)$ و $(lg\,T_H)$:

المتغيرات	λ trace	%5	الخلاصة
r = 0	27.44491	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن

- اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم (28) يبين انه عند اختبار r = 0 نجد ان λ trace اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، اي انه توجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، الناتج الداخلي الخام الحقيقي $(lgPIB_r)$ و الجباية النفطية $(lg\,T_H)$. و نظرا لوجود هذه العلاقة، لا بد من تحديد اتجاهها لمعرفة مصدر الـــاثير، اي هل الجباية النفطية هي التي تفسر النمو الاقتصادي الحقيقي ام العكس، و إجراء اختبار سببية granger كاف لمعرفة ذلك في حالة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

2 اختبار *Johansen* لـ: $(lgPIB_r)$ و $(lg\,T_{HH})$

الجدول رقم (29): اختبار **johansen** للمتغيرين $(lgPIB_r)$ و $(lg\,T_{HH})$:

المتغيرات	λ trace	%5	الخلاصة
r = 0	21.73938	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن

اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم (29) يبين انه عند اختبار r = 0 نجد ان λ trace اكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، اي انه توجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، الناتج الداخلي الخام الحقيقي $(lgPIB_r)$ و الجباية خارج قطاع المحروقات $(lg\,T_{HH})$. و نظرا لوجود هذه العلاقة، لا بد من تحديد اتجاهها لمعرفة مصدر الـــاثير، اي هل الجباية خارج قطاع المحروقات، هي التي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تفسر النمو الاقتصادي الحقيقي ام العكس، و إجراء اختبار سببية *Granger* كاف لمعرفة ذلك في حالة استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

3 اختبار *Johansen* لـ: $(lg\ T_H)$ و $(lg\ T_{HH})$

الجدول رقم (30): اختبار *johansen* للمتغيرين $(lg\ T_H)$ و $(lg\ T_{HH})$:

المتغيرات	λ trace	%5	الخلاصة
r = 0	8.394980	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن

اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم (30) يبين انه عند اختبار r = 0 نجد ان λ trace اصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية، اي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، الجباية خارج قطاع المحروقات$(lg\ T_{HH})$ و الجباية النفطية $(lg\ T_H)$، و نظرا لعدم وجود علاقة تكامل متزامن، نتوقف عن الاختبار و لا نمر إلى اختبار سببية granger.

المطلب الرابع :اختبار سببية *Granger* للنمو الاقتصادي و المتغيرة الجبائية داخل قطاع المحروقات خلال الفترة 1990 2009

الجدول رقم (31):اختبار سببية *Granger* للنمو الاقتصادي و المتغيرة الجبائية داخل قطاع المحروقات.

الفـــــرضيـــات	الاحتمـــــال	*F-Statistique*	المـــــلاحظـــات
$lg\ T_H$ لا تفـسـر $lgPIB_r$	**0.0154**	5.85502	توجد علاقة سببية: الجباية النفطية هي التي تفسر النمو الاقتصادي الحقيقي
PIB_r لا تفـسـر $lg\ T_H$	0.1979	1.83983	لا توجد علاقة سببية

حسب اختبار*Granger* المبين في الجدول (31) القيمة الإحصائية لفيـشر في الفرضية 1 اكبر من F الجدولية عند مستوى 5% اي ان الاحتمال اصغر من 0.05، و بالتالي لا نقبل الفرضية1 . كما ان القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 اصغر من F الجدولية عند مستوى 5% ، اي الاحتمال اكبر من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية 2. ومنه فإن العلاقة لا يكون لها اتجاه محدد من متغير اتجاه الاخر. سواء من صادرات قطاع المحروقات إلى النمو الاقتصادي الحقيقي او العكس.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصه و استنتاجات الفصل الثالث

في ختام هدا الفصل يمكن الخروج بمجموعة من النتائج تتلخص في النقاط التالية.يمكن للجباية من خلالها التاثير إما لحماية النشاط الاقتصادي مثلا الاستثمارات، الصادرات او تعزيز الطلب الاستهلاكي و الاستثماري للاعوان الاقتصاديين. فالضريبة يمكن ان تؤثر على السلوك الاستهلاكي من خلال تاثيرها على الاسعار النسبية للسلع والخدمات. وقد كانت الإصلاحات المنتهجة في كل الميادين من الإصلاحات الهيكلية إلى الإصلاحات الاقتصادية، فكانت الإصلاحات المالية وخاصة تلك التي مست النظام الجبائي الذي لم يعد ملائما للوضع الجديد قصد تحقيق عدة اهداف مسطرة، وكانت هذه الإصلاحات إبتداءا من 1992 كخطوة هامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تزامنا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، وقد كان لهذه المتغيرات في الكثير من الاحيان اثر سلبي على فعالية الإصلاح، وكان احيانا اخرى يدور في حلقة شبه مفرغة لعدم استيعابه محتوى هذه المتغيرات الهيكلية، مما ادى بهذه الإصلاحات إلى عدم تحقيق النتائج الطموحة والمتوقعة ، وبعيدا عن الاهداف المنتظرة والمرجوة.

ان السياسة الجبائية ورغم ما تضمنته من إجراءات مشجعة ومحفزة للاستثمار، إلا انها لم تكفي وحدها بل يجب ان تقرن بعوامل اخرى لها علاقة واهمية بالغة في القرار الاستثماري.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الخـ ـاتمة

I- ملخص

II نتائج اختبار الفرضيات

III النتائج العامة للدراسة

IV - توصيات واقتراحات

V - آفاق الموضوع

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الخاتمة:

تتمحور إشكالية الموضوع المعالج حول تحليل مدى مساهمة السياسة الجبائية في تفسيرها للنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1999 2009)، و هذا ما دفعنا لمعالجة هذه الإشكاليـــة وفق ثلاثة فصول باستعمال المنهج والادوات المبينة في المقدمة.

تحتوي هذه الخاتمة على ملخص عام بالفصول الثلاثة، اختبار الفرضيات، ثم النتائج العامة للدراسة متبوعة بالتوصيات، وافاق الموضوع.

I- ملخص:

حاولنا في الفصل الاول توضيح دور السياسة الجبائية كاداة للسياسة الاقتصادية، واستخلصنا ان الجباية اداة للضبط الاقتصادي تبعا للمكانة التي اخذتها في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المتبعة.

كما اتضح لنا ان السياسات الجبائية تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها، ذلك ان التباين في المشكلات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ينتج عنها اختلافا في بنية الهياكل الضريبية، بحيث تشكل مميزات البنية الاقتصادية(حجم الدخل، حجم المشاريع الاستثماري، العمالة،...)بالدول، انعكاسا لخصوصيات هياكلها الضريبية(مستوى الاقتطاع الضريبي، اهمية انواع الضرائب، درجة المرونة الضريبية،..).

من خلال الفصل الثاني لهذا البحث تمكنا من إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث ان للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه، متمثلة في كل من تراكم راس المال، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تاثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع و تحسين في المنتجات التي تسمح من رفع الإنتاج الاقتصادي، و كذلك بين نموذج *Barro* حول اهمية التدخل الحكومي في الإنفاق على المنشات القاعدية الذي يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي.

كما بيّنا في الفصل الثالث الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الذي لم يعد ملائما للوضع الجديد قصد تحقيق عدة اهداف مسطرة، وكانت هذه الإصلاحات إبتداءا من 1992 كخطوة هامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تزامنا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، وقد كان لهذه المتغيرات في الكثير من الاحيان اثر سلبي على فعالية الإصلاح، وكان احيانا اخرى يدور في حلقة شبه مفرغة لعدم استيعابه محتوى هذه المتغيرات الهيكلية، مما ادى بهذه الإصلاحات إلى عدم تحقيق النتائج الطموحة والمتوقعة ، وبعيدا عن الاهداف المنتظرة والمرجوة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

II نتائج اختبار الفرضيات:

بعد التحليل المسبق يمكن اختبار صحة الفرضيات الموضوعة في المقدمة و ذلك كالتالي:

فيما يخص **الفرضية الاولى:**

فلقد تحقق من خلال معرفة تاثير بنية الاقتصاد على هيكل الضرائب بكل من الدول المتقدمة والنامية، إذ توصلنا إلى ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي، وارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة على بنية الضرائب، ومرونة النظام الضريبي تعكس ارتفاع الدخل وارباح المؤسسات وكبر حجم المؤسسات، وانخفاض معدل البطالة.. هذا بالدول المتقدمة. و على العكس بالدول النامية، تنخفض معدلات الاقتطاع الضريبي وتهيمن الضرائب غير المباشرة، وعدم مرونة انظمتها الضريبية، كنتيجة لانخفاض الدخل وتفاقم التهرب الضريبي.

فيما يخص **الفرضية الثانية:**

من خلال الدراسة القياسية لتاثير السياسة الجباية داخل و خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي تبين ان الجباية العادية لا تفسر النمو في الاقتصاد الجزائري لانها لا تزال ضعيفة و هذا لتاثرها بالبنية الاقتصادية الضعيفة للإقتصاد الجزائري كما هو موضح في نتيجة الفرضية الاولى. اما الجباية البترولية فهي تفسر النمو في الاقتصاد الجزائري كما بيّناه في النموذج القياسي و ذلك باستعمال برنامج **Eviews6.0** و يعد هذا التفسير طبيعي لان الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاد ريعي يعتمد على الثروات النفطية بالدرجة الاولى، و بذلك تمثل الإيرادات الجبائية النسب العليا في عمليات تمويل الانفاق العمومي للدولة.

جاء إصلاح السياسة الجبائية في إطار تفعيل دور الضريبة باعتبارها من المكونات الاساسية من للسياسة الاقتصادية تتدخل من خلالها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للافراد ، لقد تبين ذلك من خلال الإصلاح الضريبي في الجزائر لسنة 1991 كانعكاس للإصلاح التدريجي للاقتصاد، فلقد تبين صحتها من خلال وقوفنا على مختلف التدابير الضريبية المتتالية في قوانين المالية السنوية، وكذا إصلاح هياكل الإدارة الضريبية،الهادفة إلى التاثير على الاعوان الاقتصاديين، من خلال الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

III النتائج العامة للدراسة:

في ختام هذه الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج نلخص اهمها في النقاط التالية:

1 يمكن للجباية تعديل سلوك الاعوان الاقتصاديين نحو الاتجاه المرغوب فيه، كما انها اداة مفضلة تمكن من معالجة الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد، وبذلك يمكنها التاثير على النمو الاقتصادي.

2 المتغيرة الجبائية تلعب دورا فعالا مثلها مثل المتغيرة النقدية، ومن هنا لا يجب الاستهانة بها وإعطائها اكثر اهمية.

3 اختلال الهيكل الضريبي الجزائري واعتماده بشكل كبير على الجباية النفطية والاقتطاعات من المصدر وجباية التجارة الخارجية، هذه الاخيرة التي ستفقد وفرتها بعد انضمام الجزائر فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة وتفكيكها التدريجي للحقوق الجمركية، وهو الامر الذي يستوجب البحث عن اوعية ضريبية جديدة، من خلال تحقيق الإنعاش الاقتصادي، يمكنها إحلال محل الرسوم الجمركية.

4 ضعف جدوى الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والاجانب بالرغم من كون قانون الاستثمار الجزائري قد صنف عل انه احسن قانون استثمار في المنطقة العربية وذلك بسبس غياب المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر.

5 هيمنة الجباية البترولية عل الإيرادات الضريبية وهو ما يفقد السياسة الجبائية الكثير من فعاليتها وقدرتها على التاثير على مختلف الفعاليات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك .....إلخ.

6 إن إدخال إصلاحات على المنظومة الضريبية يجب ان يرافقها تبني سياسات تحريضية بغرض إعطاء صورة محبذة لهذه الإصلاحات لدى الاعوان الاقتصاديين، غير ان للجزائر اغلبية التشريعات الموضوعة من اجل تحقيق هذا الهدف لم تؤد إلى تحقيق الهدف المنشود من ورائها، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عوامل اخرى لا يمكن للمشرع الجبائي التاثير عليها.

7 ان الجزائر وبعد انتهاجها لبرنامج التعديل الهيكلي تمكنت من تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي اعقبت ازمة 1986، غير انها حققت النمو الاقتصادي الريعي و لم تستطع تحقيق النمو خارج قطاع المحروقات، وهي نسب نمو غير كافية إذ ينبغي تحقيق معدلات نمو اقتصادي تتجاوز الـ07 % إلى غاية سنة 2020للقضاء على ظاهرة البطالة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

8 إن الإصلاحات الضريبية في الجزائر تزامنت مع المرحلة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تصحيحا هيكليا كما عرف فيها الوضع الامني ترديا خطيرا،وهو ما كان له في الكثير من الاحيان الاثر السلبي على مردودية هذه الإصلاحات.

9 تبني الحكومة الجزائرية وابتداء من سنة 2001 لسياسات اقتصادية كيترية تعتمد على تدخل الدولة من احل تحفيز النمو الاقتصادي، حيث تبنت برنامجا للإنعاش الاقتصادي على مدى ثلاث سنوات، وبعد ذلك شروعها في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي في سنة 2005 وهو ما يدل على حرص السياسة الاقتصادية الكلية على الرفع من النمو الاقتصادي الوطني.

10 بعد إجراء الدراسة القياسية يمكن القول بان الجباية تؤثر على قيمة اهم المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك وذلك حسب شكل الضريبة المفروضة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

IV - التوصيات:

ولإعطاء فعالية اكبر للإصلاحات الموضوعة يمكن إدراج التوصيات التالية:

- إقامة نظام ضريبي فعال من خلال وضع إصلاحات مدروسة لمواجهة الغش والتهرب الضريبي.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة وضرورة خفض معدلاتها.
- يجب ان تكون الضريبة تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- إعطاء فرصة لتحفيز الاستثمار من خلال خصم الضريبة.
- نشر الوعي الضريبي بين الكلفين.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحصيل الضريبي.
- تبسيط القوانين وإجراءات تنفيذها.

-ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط والعوامل التي عرقلت عملية الإصلاح منها:

- ضعف المداخيل ادى إلى ثقل العبء الجبائي.
- الاعتماد الكبير على الضرائب المباشرة.
- انحصار عملية الإصلاح في البداية على الإعفاءات والتلاعب بالمعدلات الضريبية، حيث ان الإصلاحات لم تتم بالجدية.
- التغيرات المستمرة لقوانين المالية التي اثرت على المكلفين وكذا على عمل الإدارة الضريبة.

- ولإعطاء فعالية اكبر للإصلاحات الموضوعة يمكن إدراج التوصيات التالية:
- إقامة نظام ضريبي فعال من خلال وضع إصلاحات مدروسة لمواجهة الغش والتهرب الضريبي.
- توسيع مجال تطبيق الضريبة وضرورة خفض معدلاتها.
- يجب ان تكون الضريبة تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.
- إعطاء فرصة لتحفيز الاستثمار من خلال خصم الضريبة.
- نشر الوعي الضريبي بين الكلفين.
- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتحصيل الضريبي.
- تبسيط القوانين وإجراءات تنفيذها.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

V آفـاق البحث:

لقد تناولت هذه الاطروحة السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي الجزائري، وذلك على المستوى الكلي، بما يعني انها لم تتناول اثر السياسة الجبائية على المستوى الجزئي، وهي لم تتناول مدى فعالية الإصلاحات الجبائية بصفة مستقلة، كما انها لم تعالج إشكالية السياسة الجبائية في الاندماج إلى الاسواق العالمية.... فكل هذه المواضيع يمكن ان تكون في شكل مستقل من الابحاث.

و في الاخير نسال الله التوفيق.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملاحق

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 01

Null Hypothesis: LGPIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.414401	0.9999
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGPIBR)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:28
Sample (adjusted): 2 20
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGPIBR(-1)	0.057788	0.023935	2.414401	0.0273
C	-117303.7	105923.8	-1.107434	0.2835

R-squared	0.255344	Mean dependent var	134119.5
Adjusted R-squared	0.211541	S.D. dependent var	95163.19
S.E. of regression	84500.38	Akaike info criterion	25.62620
Sum squared resid	1.21E+11	Schwarz criterion	25.72561
Log likelihood	-241.4489	Hannan-Quinn criter.	25.64303
F-statistic	5.829334	Durbin-Watson stat	1.240904
Prob(F-statistic)	0.027318		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 02

Null Hypothesis: D(LGPIBR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.140502	0.2325
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGPIBR,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:29
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGPIBR(-1))	-0.452986	0.211626	-2.140502	0.0481
C	67934.99	33592.13	2.022348	0.0602

R-squared	0.222612	Mean dependent var	9502.556
Adjusted R-squared	0.174026	S.D. dependent var	91386.01
S.E. of regression	83054.47	Akaike info criterion	25.59682
Sum squared resid	1.10E+11	Schwarz criterion	25.69575
Log likelihood	-228.3714	Hannan-Quinn criter.	25.61046
F-statistic	4.581750	Durbin-Watson stat	1.805768
Prob(F-statistic)	0.048062		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 03

Null Hypothesis: D(LGPIBR,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.144933	0.0008
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGPIBR,3)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:29
Sample (adjusted): 4 20
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGPIBR(-1),2)	-1.236081	0.240252	-5.144933	0.0001
C	18554.34	21186.17	0.875776	0.3950

R-squared	0.638296	Mean dependent var	13881.88
Adjusted R-squared	0.614182	S.D. dependent var	140503.2
S.E. of regression	87272.51	Akaike info criterion	25.70159
Sum squared resid	1.14E+11	Schwarz criterion	25.79961
Log likelihood	-216.4635	Hannan-Quinn criter.	25.71133
F-statistic	26.47033	Durbin-Watson stat	2.141794
Prob(F-statistic)	0.000120		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 04

Null Hypothesis: LGTH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.004221	0.9947
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGTH)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:30
Sample (adjusted): 2 20
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGTH(-1)	0.096065	0.095662	1.004221	0.3294
C	31701.74	70624.42	0.448878	0.6592

R-squared	0.055999	Mean dependent var	92610.53
Adjusted R-squared	0.000470	S.D. dependent var	157745.7
S.E. of regression	157708.7	Akaike info criterion	26.87419
Sum squared resid	4.23E+11	Schwarz criterion	26.97360
Log likelihood	-253.3048	Hannan-Quinn criter.	26.89101
F-statistic	1.008461	Durbin-Watson stat	2.089476
Prob(F-statistic)	0.329353		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 05

Null Hypothesis: D(LGTH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.596757	0.0169
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGTH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:30
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGTH(-1))	-0.909792	0.252948	-3.596757	0.0024
C	85237.26	44929.07	1.897151	0.0760

R-squared	0.447068	Mean dependent var	6777.778
Adjusted R-squared	0.412510	S.D. dependent var	217413.8
S.E. of regression	166643.1	Akaike info criterion	26.98954
Sum squared resid	4.44E+11	Schwarz criterion	27.08847
Log likelihood	-240.9058	Hannan-Quinn criter.	27.00318
F-statistic	12.93666	Durbin-Watson stat	1.966472
Prob(F-statistic)	0.002416		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 06

Null Hypothesis: LGTHH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.093562	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGTHH)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:32
Sample (adjusted): 2 20
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGTHH(-1)	0.117768	0.038069	3.093562	0.0066
C	3255.999	17956.30	0.181329	0.8583

R-squared	0.360184	Mean dependent var	52089.47
Adjusted R-squared	0.322547	S.D. dependent var	45324.16
S.E. of regression	37305.19	Akaike info criterion	23.99095
Sum squared resid	2.37E+10	Schwarz criterion	24.09037
Log likelihood	-225.9141	Hannan-Quinn criter.	24.00778
F-statistic	9.570126	Durbin-Watson stat	1.232674
Prob(F-statistic)	0.006595		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 07

Null Hypothesis: D(LGTHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.387436	0.5649
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGTHH,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:33
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGTHH(-1))	-0.323522	0.233180	-1.387436	0.1843
C	21809.46	14202.26	1.535633	0.1442

R-squared	0.107391	Mean dependent var	6672.222
Adjusted R-squared	0.051603	S.D. dependent var	39611.24
S.E. of regression	38575.68	Akaike info criterion	24.06307
Sum squared resid	2.38E+10	Schwarz criterion	24.16200
Log likelihood	-214.5676	Hannan-Quinn criter.	24.07671
F-statistic	1.924979	Durbin-Watson stat	1.986180
Prob(F-statistic)	0.184332		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 08

Null Hypothesis: D(LGTHH,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.074237	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGTHH,3)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 14:33
Sample (adjusted): 4 20
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGTHH(-1),2)	-1.263869	0.249076	-5.074237	0.0001
C	10313.23	9949.369	1.036572	0.3164

R-squared	0.631883	Mean dependent var	-5.882353
Adjusted R-squared	0.607342	S.D. dependent var	64083.40
S.E. of regression	40156.24	Akaike info criterion	24.14907
Sum squared resid	2.42E+10	Schwarz criterion	24.24710
Log likelihood	-203.2671	Hannan-Quinn criter.	24.15882
F-statistic	25.74788	Durbin-Watson stat	2.040545
Prob(F-statistic)	0.000137		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 09

VAR Lag Exclusion Wald Tests
Date: 02/06/10 Time: 14:34
Sample: 1 20
Included observations: 18

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

	LGPIBR	LGTHH	LGTH	Joint
Lag 1	13.72920 [0.003298]	25.19134 [1.41e-05]	5.681065 [0.128201]	39.58541 [9.03e-06]
Lag 2	10.80182 [0.012847]	4.151064 [0.245607]	1.189756 [0.755462]	18.51779 [0.029620]
df	3	3	3	9

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 10

Date: 02/06/10 Time: 14:43
Sample (adjusted): 4 20
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend
Series: LGPIBR LGTHH
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.559930	14.82732	12.32090	0.0186
At most 1	0.050076	0.873347	4.129906	0.4045

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.559930	13.95397	11.22480	0.0162
At most 1	0.050076	0.873347	4.129906	0.4045

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LGPIBR	LGTHH
-3.61E-07	-3.72E-06
8.46E-07	-9.50E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LGPIBR)	-50260.15	9585.509
D(LGTHH)	-22813.37	-5266.949

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -411.5851

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGPIBR	LGTHH
1.000000	10.29448
	(5.06436)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGPIBR)	0.018159
	(0.00645)
D(LGTHH)	0.008242
	(0.00324)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 11

Date: 02/06/10 Time: 14:48
Sample (adjusted): 4 20
Included observations: 17 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LGPIBR LGTH
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.619932	21.10289	15.49471	0.0064
At most 1 *	0.239624	4.657019	3.841466	0.0309

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.619932	16.44587	14.26460	0.0222
At most 1 *	0.239624	4.657019	3.841466	0.0309

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LGPIBR	LGTH
-6.92E-06	2.31E-05
2.80E-06	-2.79E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LGPIBR)	48582.25	934.8661
D(LGTH)	-9498.706	76319.45

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -430.8425

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGPIBR	LGTH
1.000000	-3.341297
	(0.20776)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGPIBR)	-0.336221
	(0.07948)
D(LGTH)	0.065737
	(0.32570)

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 12

Date: 02/06/10 Time: 14:50
Sample: 1 20
Included observations: 17
Series: LGTHH LGTH
Lags interval: 1 to 2

Selected (0.05 level*) Number of Cointegrating Relations by Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Test Type	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
Trace	0	0	0	0	0
Max-Eig	0	0	0	0	0

*Critical values based on Osterwald-Lenum (1992)

Information Criteria by Rank and Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or No. of CEs	No Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept No Trend	Intercept Trend	Intercept Trend
	Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)				
0	-425.7163	-425.7163	-424.8297	-424.8297	-423.6907
1	-423.0851	-422.3049	-421.5161	-420.8072	-419.9361
2	-421.4620	-420.6322	-420.6322	-419.8844	-419.8844
	Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)				
0	51.02545*	51.02545*	51.15644	51.15644	51.25773
1	51.18648	51.21234	51.23719	51.27144	51.28660
2	51.46612	51.60379	51.60379	51.75111	51.75111
	Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)				
0	51.41755*	51.41755*	51.64656	51.64656	51.84588
1	51.77463	51.84950	51.92337	52.00663	52.07081
2	52.25032	52.48602	52.48602	52.73136	52.73136

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 13

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/06/10 Time: 14:53
Sample: 1 20
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LGTH) does not Granger Cause D(LGPIBR,2)	16	1.27031	0.3189
D(LGPIBR,2) does not Granger Cause D(LGTH)		0.17237	0.8439

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/06/10 Time: 14:59
Sample: 1 20
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LGTHH,2) does not Granger Cause D(LGPIBR,2)	16	1.28548	0.3150
D(LGPIBR,2) does not Granger Cause D(LGTHH,2)		0.05222	0.9494

Estimation Command:
==========
LS D(LGPIBR,2) D(LGTH) D(LGTHH,2) C

Estimation Equation:
==========
D(LGPIBR,2) = C(1)*D(LGTH) + C(2)*D(LGTHH,2) + C(3)

Substituted Coefficients:
==========
D(LGPIBR,2) = -0.0250540282442*D(LGTH) + 0.589324724766*D(LGTHH,2) + 7900.89222471

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 14

Dependent Variable: D(LGPIBR,2)
Method: Least Squares
Date: 02/06/10 Time: 15:02
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGTH)	-0.025054	0.150916	-0.166013	0.8704
D(LGTHH,2)	0.589325	0.618386	0.953005	0.3557
C	7900.892	25836.89	0.305799	0.7640

R-squared	0.059131	Mean dependent var	9502.556
Adjusted R-squared	-0.066318	S.D. dependent var	91386.01
S.E. of regression	94367.63	Akaike info criterion	25.89880
Sum squared resid	1.34E+11	Schwarz criterion	26.04719
Log likelihood	-230.0892	Hannan-Quinn criter.	25.91926
F-statistic	0.471356	Durbin-Watson stat	2.317651
Prob(F-statistic)	0.633093		

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 15

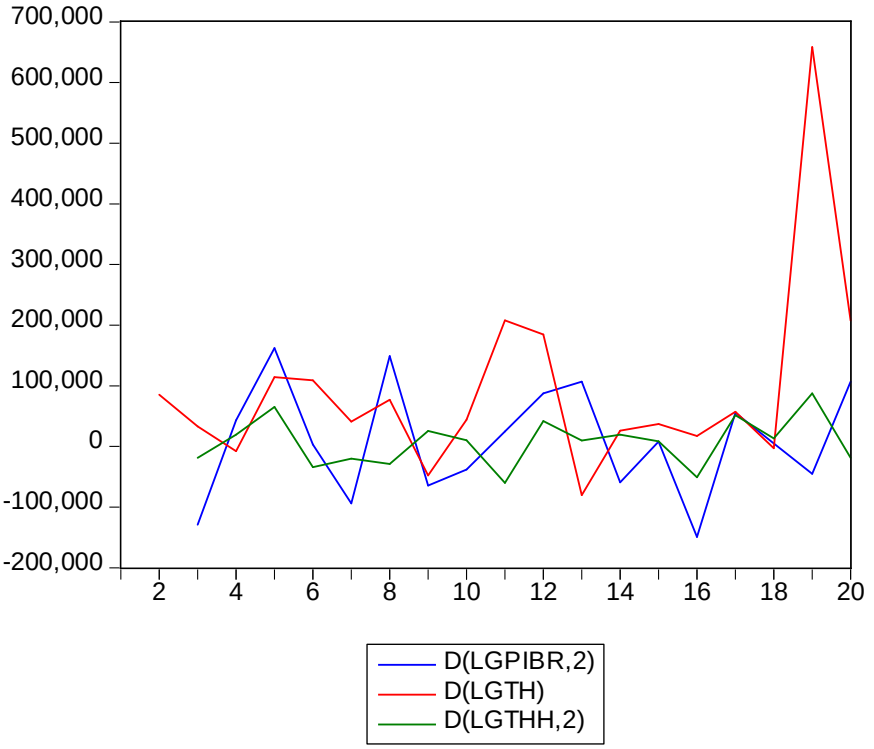

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 16

Vector Autoregression Estimates
Date: 02/06/10 Time: 15:19
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGPIBR	LGTHH	LGTH
LGPIBR(-1)	0.700091	-0.168904	-0.303481
	(0.27984)	(0.18214)	(0.68120)
	[2.50177]	[-0.92733]	[-0.44551]
LGPIBR(-2)	0.068673	0.195272	0.297098
	(0.24551)	(0.15980)	(0.59765)
	[0.27971]	[1.22199]	[0.49711]
LGTHH(-1)	0.084732	1.528565	1.690084
	(0.53779)	(0.35003)	(1.30913)
	[0.15756]	[4.36692]	[1.29100]
LGTHH(-2)	-0.231156	-0.614253	0.017833
	(0.61055)	(0.39739)	(1.48626)
	[-0.37860]	[-1.54570]	[0.01200]
LGTH(-1)	0.255842	-0.015244	0.363267
	(0.13923)	(0.09062)	(0.33892)
	[1.83756]	[-0.16822]	[1.07183]
LGTH(-2)	0.599811	0.090547	-0.224485
	(0.24921)	(0.16221)	(0.60665)
	[2.40682]	[0.55822]	[-0.37004]
C	700200.7	-71258.28	-26433.88
	(244099.)	(158877.)	(594204.)
	[2.86852]	[-0.44851]	[-0.04449]
R-squared	0.996958	0.984489	0.929671
Adj. R-squared	0.995298	0.976029	0.891310
Sum sq. resids	3.98E+10	1.68E+10	2.36E+11
S.E. equation	60128.53	39136.08	146369.6
F-statistic	600.7630	116.3655	24.23461
Log likelihood	-219.1849	-211.4550	-235.1986
Akaike AIC	25.13166	24.27278	26.91096
Schwarz SC	25.47791	24.61903	27.25721
Mean dependent	4538850.	486776.4	758042.2
S.D. dependent	876889.7	252775.6	443971.9

Determinant resid covariance (dof adj.)	7.82E+28
Determinant resid covariance	1.78E+28
Log likelihood	-662.0834
Akaike information criterion	75.89815
Schwarz criterion	76.93692

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملحق رقم: 17

Estimation Proc:
==========
LS 1 2 LGPIBR LGTHH LGTH @ C

VAR Model:
==========
LGPIBR = C(1,1)*LGPIBR(-1) + C(1,2)*LGPIBR(-2) + C(1,3)*LGTHH(-1) + C(1,4)*LGTHH(-2) + C(1,5)*LGTH(-1) + C(1,6)*LGTH(-2) + C(1,7)

LGTHH = C(2,1)*LGPIBR(-1) + C(2,2)*LGPIBR(-2) + C(2,3)*LGTHH(-1) + C(2,4)*LGTHH(-2) + C(2,5)*LGTH(-1) + C(2,6)*LGTH(-2) + C(2,7)

LGTH = C(3,1)*LGPIBR(-1) + C(3,2)*LGPIBR(-2) + C(3,3)*LGTHH(-1) + C(3,4)*LGTHH(-2) + C(3,5)*LGTH(-1) + C(3,6)*LGTH(-2) + C(3,7)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
LGPIBR = 0.70009134529*LGPIBR(-1) + 0.0686732489306*LGPIBR(-2) + 0.0847317555578*LGTHH(-1) - 0.231156265458*LGTHH(-2) + 0.255842442744*LGTH(-1) + 0.5998105069*LGTH(-2) + 700200.724431

LGTHH = - 0.168904110955*LGPIBR(-1) + 0.195272091879*LGPIBR(-2) + 1.52856465265*LGTHH(-1) - 0.614252932408*LGTHH(-2) - 0.0152438487747*LGTH(-1) + 0.0905467700631*LGTH(-2) - 71258.2793316

LGTH = - 0.303480963755*LGPIBR(-1) + 0.297098398546*LGPIBR(-2) + 1.6900838755*LGTHH(-1) + 0.0178331676486*LGTHH(-2) + 0.363267489065*LGTH(-1) - 0.224484919*LGTH(-2) - 26433.8772918

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قـائـمة المـراجـع

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قـــائـــمة المـــراجـــع الـــعربية

1. أحمد جامع: التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة 1990.
2. احمد عبد العزيز الشرقاوي : السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية في مصر خلال السبعينات، معهد التخطيط القومي ، القاهرة،1981.
3. برنيه وسيمون، أصول الإقتصاد الكلي ترجمة شمس الدين، بيروت، 1989.
4. البشير عبد الكريم، **تقدير دالة الاستثمار الكلية – حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 23 العدد الأول، دمشق، 2007
5. بن زيدان الحاج، أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي الجزائر: 1995 2005 ، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2006.
6. تومي صالح: مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامه للطباعة و النشر و التوزيع، باب الزوار،الجزائر العاصمة، 2004.
7. جورج.ت. عابد، "وعد لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في النمو و العولمة؟ "، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003، المجلد 40، العدد 01.
8. حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت، 2000
9. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي،الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 1995
10. حودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983.
11. رضا العدل: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996.
12. رفعت محجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت 1979.
13. سامر مظهر قنطقجي: في حوار بين التجار والمالية، المغالاة في فرض الضرائب يعرقل الحياة الاقتصادية ودورة الإنتاج، نشرت في الاقتصادية العدد التاسع 2001/8/19.
14. السيد عبد المولى: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت.
15. السيّد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الاجتماعية. ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
16. ص ن. ع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 1989.
17. صباح نعوش: الضرائب في الدول العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1987.
18. صواليلي صدر الدين: النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، جـــامعة الجـــــزائر، السنة الجامعية 2005 2006.
19. العباس بهناس : فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة سعد دحلب بالبليدة،2005.
20. عبد الأمير شمس الدين: الضرائب أسسها العلمية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.
21. عبد الرحمن تومي: قراءة في مشروع قانون المالية لسنة 2006،دراسات اقتصادية عن دورية مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية،العدد السابع،دار الخلدونية،2007.
22. عبد القادر بلطاس:الاقتصاد المالي والمصرفي (السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2001.
23. عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز، علي عباس عياذ: دراسات في النظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، سنة 1975.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

24. عبد اللطيف بلغرسة : تحديات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على السياسة الجبائية في إطار التجارة الإلكترونية، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي2003.
25. عبد المجيد قدي : المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
26. عبد المجيد قدي: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية،دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 1995، أطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم، الاقتصادية جامعة الجزائر، أفريل1995
27. عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، مقال مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية. 21 – 22 ماي 2002.
28. عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دون سنة نشر).
29. علي بساعد :المالية العمومية، مطبوعة المعهد الوطني للمالية ، القليعة، 1992
30. عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
31. عيسى صالح العمري : الضرائب وحكم توظيفها،موسوعة دهشة
32. فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك عمّان
33. فلاح محمد: السـيّاسة الجبـائية الأهـداف و الأدوات ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جـامعة الجـزائر،2006/2005
34. كامل بكري: مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، 2000
35. كمال بكري:التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهضة العربية، 1986
36. لسان العرب 4552/6،4551، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بدون سنة.
37. مجيد مسعود: التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، 1984.
38. محمد دويدار: في نظرية الضريبة والنظام الضريبي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1999،
39. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، الجزء الأول، منشورات جامعة حلب،1979.
40. محمد عباس محرزي: اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار هومه للطباعة و النشر و التوزيع،2003
41. مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1999 .
42. المرسي السيد حجازي: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، بيروت ،لبنان، 2001.
43. مزيان توفيق، مذكرة ماجستير تحت عنوان: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2007 2008
44. منسي أسعد عبد المالك: اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيم، 1970
45. منصور بن عمارة : النظام الجبائي الجزائري ضمن الإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2003.
46. مولود حشمان و عائشة مسلم ، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة** 1990 – 2004، مداخلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر
47. ناصر مراد : فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، مطبعة دار هومة، الجزائر، 2003
48. نعمت الله نجيب وآخرون: مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990،
49. يونس احمد البطريق: المرسي السيد الحجازي، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قـــائـــمة المـــراجـــع الأجـنبية

1. A. Kandil: **théorie fiscale et développement**, l'expérience algérienne, SNED, 1970
2. A. SAMUELSON : **Les Grands Courants de la pensée économique** -OPU-Alger 1993.
3. Abdelatif ben Achnhou, pour une meilleur croissance, Alfa design, juin 2008
4. Abdelkader Sid Ahmed, **croissance et développement** ,2me édition, office des publications - universitaires – Alger, tome 1
5. Ahmed SADOUDI**, la réforme fiscale**, annales de l'I.E.D.F, .Koléa, Algérie, ANEP, 1995
6. Arnold Heertje et d'autres, **Principes d'économie politique**, 4eme édition, de Boeck, Bruxelles, 2003,
7. Bernard Bobe: **Fiscalité et choix économiques**, édition Calmann-Lévy, Paris, 1978
8. Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996
9. Bernard GUERRIEN, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, Paris, Edition La Découverte, 1996
10. Brian Snowdon & Howard R Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005.
11. Brian Snowdon & Howard R Vane, Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State, Edward Elgar Publishing Limited, USA, 2005
12. Charles I. Jones, **Introduction to Economic Growth**, First Edition, W W Norton & Company Inc, USA, 1998
13. Christine Carl, Prix du pétrole, La documentation Française, PAO , Conseiel d'analyse Economique, Paris, 2001
14. Christine Carl, Prix du pétrole, La documentation Française, PAO , Conseiel d'analyse Economique, Paris, 2001
15. Christoph HICKLY **: La politique fiscale dans les pays industrialise**, Dunod, Paris, (1999)
16. D. LABARONNE: **MACROECONOMIE-les fonctions économiques**-édition SEUIL PARIS1999
17. Daron Acemoglu & all, **Economic Growth and Macroeconomic Dynamics**, Cambridge University Press, 2004
18. Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth: Parts 1-5**, Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology
19. David Miles & Andrew Scott: **MACROECONOMICS UNDERSTANDING THE WEALTH OF NATIONS**, Second Edition, John Wiley & Sons Inc, 2005.
20. F.M.I, **La réforme fiscale en Algérie**, contribution à la réflexion, rapport de F.M.I, 1988
21. Gylfason, Thorvaldur, **Principles of Economic Growth**, Oxford University Press, Oxford New York, 1999 pp24-25.
22. H.Ç JHONSON : **The effects of income redistribution on aggregate consumption with interdependence of consumer's preferences**, ECONOMITRICA, LONDON-1952
23. Hendrik Van den Berg and Joshua J.Lewer,**International Trade and Economic Growth,** M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, 2007
24. J.BERNARD : économie publique - Edition ECONOMICA -Paris 1985
25. J.P. PAULET : **Dictionnaire d'économie**, édition EYROLLES, Paris 1992
26. Jean ARROUS**, Les théories de la croissance**, Paris, éditions du seuil, 1999

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

27. Kaushik Basu, Analytical development economics: the less developed economy, First MIT press, USA, 1984
28. Longatte et Vanhove, **économie Générale**, Dunod, Paris 2001
29. Ministère des finances, Direction générale des impôts , la **lettres de la D.G.I**.N°20, Avril 2002
30. Ministère des finances, Direction générale des impôts, la **lettres de la D.G.I,** vos impôts pour 2003
31. Ministère des finances, Direction générale des impôts**, la lettre de la D.G.I**.N°20, Avril 2005
32. Murat Yıldızo˘glu, **Modélisation de la dynamique économique I Sources de la croissance économique**, http ://yildizoglu.u-bordeaux4.fr, 2007
33. N.Gregory Mankiw, macroeconomics, 5th edition, TSI Graphics, USA, 2001
34. Neri Salvadori, **the Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective**, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA
35. OPEC, Annual Statistical Bulltin, 2008
36. OPEC, Annual Statistical Bulltin, 2008
37. Pechman, Joseph A:**Federal Tax Policy Studies of Government Finance**, Second Series, Brookings Institution Press, 1987
38. Philip Arestis and al, **Economic Growth, A dynamic framework for Keynesian theories of the business cycle and growth by** Pedro Leão, Edward Elgar Publishing Inc, Massachusetts USA, 2007
39. Pierre BELTRAME **: la fiscalité en France**, 6 éme édition, Hachette Livre, Paris, 1998
40. Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz ,Paris, 2000
41. Raymond Muzellec: **Finances publiques**, édition Dalloz, Paris, 2000.
42. Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, p12.
43. Robert J. Barro Xavier Sala-i-Martin: **Economic Growth,** Second Edition, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2004.
44. Samuelson, P.A., Nordhaus, W.D., **Economics International**, 17th, edition, New York, McGraw Hill, p.568, 2001
45. Sébastien Charles, **Macroéconomie hétérodoxe de Kaldor a Minsky**, L'Harmattan, France, 2006
46. Stefan Bergheim, **Long-Run Growth Forecasting**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008
47. Taher LATRECHE, Revu des reformes économique et intégration en économie Mondiale, Croissance rentière basée sur les hydrocarbures Caractéristiques et implications, Ecole Supérieure de commerce Alger, Algérie, N°03-2007
48. Thirlwall, A. P, **The Nature of Economic Growth: An Alternative Framework for Understanding the Performance of Nations**, Edward Elgar Publishing, Inc, 2002

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المراجع من شبكة الانترنيت

1. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي : **الحوار المتمدن- العدد: 2371 - 2008 / 8 / 12**، عن الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143728

2. المعهد العربي للتخطيط، http://www.arab-api.org/course10/c10_index.htm ، 2010/10/20

3. Beatriz Betegón, **HARROD-DOMAR D**ossier d'histoire de l'analyse de la croissance économique, http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/dos9899/HarroDom.html
4. **Pascal Bailly**, La relation entre progrès technique et croissance chez Schumpeter, papier de travail, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr

5. **François Perroux**, introduction sur la Théorie de l'évolution économique de Joseph SCHUMPETER (1911), Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, sité dans le site suivant http://classiques.uqac.ca/classiques/Schumpeter_joseph/theorie_evolution/theorie_evolution.html. pp59-60.
6. http://homepage.newschool.edu/het//essays/growth/optimal/ramseygr.htm 23-12-2009
7. http://www.ulum.nl/c11.htm 2009 06 23

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملخص:

تتمحور إشكالية الموضوع المعالج حول تحليل مدى مساهمة السياسة الجبائية في تفسيرها للنمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1999- 2009)، و هذا ما دفعنا لمعالجة هذه الإشكاليـــة وفق ثلاثة فصول.حاولنا في الفصل الأول توضيح دور السياسة الجبائية كأداة للسياسة الاقتصادية، واستخلصنا أن الجباية أداة للضبط الاقتصادي تبعا للمكانة التي أخذتها في الفكر الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المتبعة.

كما اتضح لنا أن السياسات الجبائية تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل بها، ذلك أن التباين في المشكلات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والنامية ينتج عنها اختلافا في بنية الهياكل الضريبية، بحيث تشكل مميزات البنية الاقتصادية(حجم الدخل، حجم المشاريع الاستثماري، العمالة،...)بالدول، انعكاسا لخصوصيات هياكلها الضريبية(مستوى الاقتطاع الضريبي، أهمية أنواع الضرائب، درجة المرونة الضريبية،..).

من خلال الفصل الثاني لهذا البحث تمكنا من إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه، متمثلة في كل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع و تحسين في المنتجات التي تسمح من رفع الإنتاج الاقتصادي، و كذلك بين نموذج *Barro* حول أهمية التدخل الحكومي في الإنفاق على المنشآت القاعدية الذي يلعب دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي.

كما بيّنا في الفصل الثالث الإصلاحات التي مست النظام الجبائي الذي لم يعد ملائما للوضع الجديد قصد تحقيق عدة أهداف مسطرة، وكانت هذه الإصلاحات إبتداءا من 1992 كخطوة هامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، تزامنا مع التغيرات الهيكلية للاقتصاد، وقد كان لهذه المتغيرات في الكثير من الأحيان اثر سلبي على فعالية الإصلاح، وكان أحيانا أخرى يدور في حلقة شبه مفرغة لعدم استيعابه محتوى هذه المتغيرات الهيكلية، مما أدى بهذه الإصلاحات إلى عدم تحقيق النتائج الطموحة والمتوقعة ، وبعيدا عن الأهداف المنتظرة والمرجوة.

من **نتائج الدراسة للموضوع** تبين أن هيمنة الجباية البترولية عل الإيرادات الضريبية يفقد السياسة الجبائية الكثير من فعاليتها وقدرتها على التأثير على مختلف الفعاليات الاقتصادية كالاستثمار، الادخار، الاستهلاك.إن إدخال إصلاحات على المنظومة الضريبية يجب أن يرافقها تبني سياسات تحريضية بغرض إعطاء صورة محبذة لهذه الإصلاحات لدى الأعوان الاقتصاديين، غير أن للجزائر أغلبية التشريعات الموضوعة من أجل تحقيق هذا الهدف لم تؤد إلى تحقيق الهدف المنشود من ورائها، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى لا يمكن للمشرع الجبائي التأثير عليها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الاقتصادية، السياسة الجبائية، النمو الاقتصادي، النظام الضريبي، الاقتطاعات الجبائية، الجباية العادية، الجباية البترولية، الدخل القومي.